نموذج ترخيص

أنا الطالب: مريم خضر مناوي أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

وجهة نظر النساء الفلسطينيات في مفهوم الدولة المدنية ... مدينة نابلس نموذجاً

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: مريم خضر مناوي

التوقيع: Mariam

التاريخ: ٢٠/١١/٢٠١٣

وجهة نظر النساء الفلسطينيات في مفهوم الدولة المدنية...

مدينة نابلس نموذجا

إعداد

مريم خضر نعيم ميناوي

المشرف

الأستاذ الدكتور مجد الدين عمر خمش

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تشرين الثاني، 2013م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "وجهة نظر النساء الفلسطينيات في مفهوم الدولة المدنية... مدينة نابلس نموذجا"، وأجيزت بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور مجد الدين عمر خمش، مشرفاً أستاذ علم الاجتماع	....
الأستاذ الدكتور حلمي خضر ساري، عضواً أستاذ علم الاجتماع	....
الأستاذ الدكتور ادريس فالح العزام، عضواً أستاذ علم الاجتماع	....
الأستاذ الدكتور حسين عمر الخزاعي، عضواً أستاذ علم الاجتماع جامعة البلقاء التطبيقية	....

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع ...

إلى روح والدي الطاهرة ...

الذي خطفه الموت مني بغتة ... رحمه الله

كما وأهدي رسالتي إلى ...

أمي رمز العطاء والتضحية ... أطال اللّه في عمرها ...

الشكر والتقدير

أشكر الله تعالى الذي قدرني على إنجاز هذا العمل، كما وأتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش مشرف الرسالة على جهوده في دعمي وتشجيعي، والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتورحلمي ساري، والأستاذ الدكتور ادريس العزام، والأستاذ الدكتور حسين خزاعي لتكرمهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان لجميع المبحوثات والناشطات النسويات اللواتي لولا مساعدتهن لما كان لهذه الرسالة أن تتم، والشكر موصول لجميع المؤسسات في القطاعين العام والخاص لما قدموه من مساعدة ودعم أثناء توزيع الإستبانة.

الباحثة

مريم خضر

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

وجهة نظر النساء الفلسطينيات في مفهوم الدولة المدنية...

مدينة نابلس نموذجا

إعداد

مريم خضر ميناوي

المشرف

الأستاذ الدكتور مجد الدين عمر خمش

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مواقف النساء الفلسطينيات نحو مفهوم الدولة المدنية من حيث التشريعات والقوانين والدساتير التي يرغبن بصياغتها في ظل الدولة الفلسطينية المستقبلية، إضافة الى مكانتهن في هذه التشريعات والقوانين، كما حاولت توضيح مفهومهن لمفهوم الدولة المدنية والدولة الدينية وتفضيلهن لأي منهما.

وقد طبقت الدراسة منهجية المسح الاجتماعي على عينة عشوائية من النساء الموظفات في المراكز النسوية والمؤسسات الحكومية والخاصة حيث بلغ عددهن (400) موظفة، واستخدمت الدراسة منهجية الدراسة النوعية بإجراء مقابلات معمقة مع (13) ناشطة نسوية وأكاديمية يمثلن مختلف التيارات السياسية من مجتمع الدراسة. ويرجع اختيار مدينة نابلس نموذجا كونها تضم العديد من المراكز النسوية ومؤسسات المجتمع المدني منذ القدم، بالإضافة إلى كون نابلس عاصمة فلسطين الاقتصادية وبالتالي هناك تنوع للاتجاهات السياسية والاجتماعية، مما يجعلها مؤشر على ما يجري في المجتمع الفلسطيني ككل.

وخرجت النتائج بتفضيل المبحوثات لقوانين وتشريعات توفر التعليم لكلا الجنسين وتحد من ظاهرة الزواج المبكر، إضافة إلى قوانين تعطي مساحة من الحريات بما فيها الحرية المالية للمرأة وتحقق المواطنة والمساواة؛ فأهم العوائق أمام المرأة حسب نتائج الدراسة هي قانونية تتمثل في غياب نصوص المساواة وجميعها عناصر تقوم عليها الدولة المدنية.

تظهر النتائج أيضا أن هناك مستوى معرفي متدن لدى النساء بالتغيرات السياسية التي أعقبت اتفاق أوسلو، ويمكن إرجاع ذلك إلى إنشغالهن بالأسرة والوظيفة، وعدم مواكبتهن للتطورات والأحداث السياسية. ولا يزال الخطاب الديني يؤثر على المجتمع الفلسطيني خاصة في ظل عدم الإستقرار السياسي.

ومن أهم نتائج الدراسة كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود للمستوى التعليمي بين آراء المشاركات بالدراسة في المحاور الثلاثة الخاصة بسلم (ليكرت) الخماسي وهي الجانب التشريعي والقانوني، ومستقبل الدولة المدنية الفلسطينية، والحركات النسوية ومشاركة المرأة، في حين كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعود للمستوى الوظيفي في المحور الرابع والمتعلق بالحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا.

وأوضحت الدراسة أن وضع المرأة الفلسطينية لا يزال يتقدم بشكل بطيء وبحاجة لدعم ومساندة أكبر ولكن يبدأ ذلك من وعي النساء بما يدور حولهن من أحداث وتطورات وتمكينهن، إضافة إلى ضرورة سن التشريعات وتعديل القوانين الداعمة لقضايا المرأة والكافلة للمساواة لكلا الجنسين.

الفصل الاول

المدخل النظري للدراسة

الفصل الاول

المدخل النظري للدراسة

1-1 مقدمة

خضعت فلسطين لفترات حكم مختلفة وتحت ظل أنظمة سياسية بقوانين وتشريعات متشعبة، بدأت بفترة الحكم العثماني ثم الإنتداب البريطاني وما نتج عنه الإحتلال الاسرائيلي، ثم التقسيم الجغرافي للضفة والقطاع وخضوعهما للحكمي الإداري الأردني والمصري على التوالي ابان حرب حزيران (1967)، ثم مجيء السلطة الفلسطينية بموجب إتفاق اوسلو (1993)، وهذا ما جعل من القضية الفلسطينية نتاج مختلف.

جعلت مرحلة اوسلو وتطبيق نظام الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية على مناطق السلطة الفلسطينية من الفلسطينيين يعيشون واقعا مركبا ومعقدا بين الإحتلال والإنتفاضة (2000) ووجود السلطة الفلسطينية، وهذا ساهم في تأخير طرح قضية المرأة الفلسطينية على الأجندة السياسية. فقد أفرزت مرحلة ما بعد اوسلو خطابان؛ اليساري الذي نادى منذ البداية بمساواة المرأة بعد تحقيق الإستقلال وزوال الإحتلال، والخطاب اليميني المحافظ الذي حافظ على بقاء الأوضاع على ما هي عليه في انتظار مستقبل أفضل وظروف مناسبة لتغيير الموجود، وهذا الأخير أدى إلى إضعاف وجود المرأة وتطور حركتها النسوية ومما ساهم في تفاقم هذا الجمود في قضايا المرأة هو تنامي التيار الإسلامي الذي ازداد بقوة في الفترة الأخيرة (جابر، 2005: 15).

ساهم تخبط القيادات السياسية الفلسطينية في قدرتها على استيعاب طبيعة العلاقة الجدلية بين عملية تحرير الأرض وطبيعة الحقوق والحريات التي يجب منحها لفئات الشعب الفلسطيني إلى تراجع قضية المرأة كإحدى مكونات عملية التحرر الوطني، وهذا يعود بشكل أساسي إلى تكوين المجتمع الفلسطيني القائم على الذكورية. ومما زاد الوضع سوءا قيام السلطة الفلسطينية بدمج وتعبئة الحركات النسوية في مؤسسات السلطة الفلسطينية وهذا أدى إلى اغتراب وإتساع الفجوة بين الجماهير والنخبة القيادية في الحركات النسوية.(جابر، 2005: 48).

وفي ظل هذا التركيب المعقد لوضعية المرأة الفلسطينية، لا تزال تناضل من أجل نيل حقوقها، فاستطاعت أن تثبت وجودها في المؤسسات الحكومية والوزارات التابعة للسلطة وإن كانت لا تزال تحظى بأقل تشكيلة من الوزارات والتي اقتصرت في عام (1996) على وزارتي الشؤون الإجتماعية والتربية والتعليم، وازدادت في تشكيلة الحكومة الوزارية لعام (2009) فقد

أدت (5) وزيرات اليمين الدستورية. وفي إنتخابات المجلس التشريعي (2006) والتي فاز التيار الاسلامي بمعظم مقاعدها، وصلت (13) امرأة للمجلس من أصل (132) نائبا. ولا تزال المرأة تحاول الحصول على فرصتها في تولي مناصب إدارية لها علاقة بإتخاذ القرار والتأثير في رسم السياسات والتشريعات التي تعطيها أهميتها إلى جانب الرجل وحقها في المراكز والمناصب الحكومية (رحال، 2010: 37).

1-2 مشكلة الدراسة

إن التنمية الشاملة لأي مجتمع تتطلب مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في كل المجالات. فبعد توقيع إتفاق اوسلو (1993) أخذت الحركات السياسية الفلسطينية منحى جديدا، فعملت على تطوير أجندتها من خلال الإصدارات السياسية الدورية والمهرجانات والإحتفالات الخاصة بكل حركة بالإضافة للمكاتب الممثلة لكل اتجاه سياسي، ولكن نظرا لغياب وجود قاعدة سياسية واضحة من قبل هذه الحركات السياسية، وعدم وجود إدراك كاف من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية في قضايا المرأة بسبب تغليب القضايا الوطنية على الهموم والقضايا الأخرى بما فيها دور المرأة الفلسطينية في المجال السياسي، قلت مشاركة المرأة السياسية في بناء الدولة المدنية الفلسطينية. ولكن من الأهمية الإشارة هنا إلى أن دور المرأة الفلسطينية إن وجد فقد انحصر في أقلية النخبة من النساء ذوات الإعتبارات العائلية أو الحزبية أو السياسية. ترى هذه الدراسة أن زيادة مشاركة المرأة في بناء المجتمعات وتمكينها يؤدي إلى تغيير سياسي والذي بدوره يعمل على مزيد من المشاركة السياسية للنساء خاصة في المراكز القيادية.

تتناول الدراسة موضوع الدولة المدنية في ظل حركات ذات فكر وأيدولوجيا مختلفة؛ فهناك التيار العلماني والمتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية (1964) بالإضافة للجبهتين الشعبية (1967) والديمقراطية (1969) واللتان تؤمنان بفكر يدعو الى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وعلمانية معتمدة على قوانين من صنع الانسان (الأحكام المدنية)، وهناك الفكر الإسلامي المقابل لهذه الحركات والذي يضم حركة الجهاد الاسلامي وحركة حماس و(التي) تصادف ظهورها مع إندلاع الإنتفاضة الأولى (1987) واللتان يستند برنامجهما السياسي على تعاليم الشريعة الإسلامية، وسوف يغني التنوع الفكري في طروحات هذه الحركات السياسية الدراسة كونها تدرس إقامة الدولة المدنية والتي تفصل بين الأفكار والقضايا السياسية والإجتماعية والإقتصادية في هيكلية مؤسسات المجتمع وتنظيم الأفراد بعيدا عن التدخل الديني، بالإضافة لتقبل دور مساو للمرأة مع الرجل في البناء والعمل والجهد للنهوض بالمجتمع. وبالتالي تحاول هذه الدراسة التعرف على تصورات النساء العاملات في المؤسسات الحكومية والخاصة وفي الحركات النسوية الفلسطينية من الدولة المدنية الفلسطينية المقبلة.

3-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى:

1) مواقف المبحوثات الفلسطينيات ذوات الإتجاهات السياسية والدينية المختلفة من إقامة دولة مدنية فلسطينية مستقبلية.

2) تأثير التحولات السياسية المتسارعة ما بعد إتفاق اوسلو (1993) على مستقبل الدولة الفلسطينية من وجهة نظر النساء في التيارات السياسية المختلفة.

3) رؤية المبحوثات الفلسطينيات لطبيعة وعمل الدستور والتشريعات في الوقت الحاضر، ومدى تحقيقه للمساواة بين الرجل والمرأة في جميع ميادين الحياة بما فيها الجانب السياسي وحقها في تقلد المناصب القيادية تماما مثل الرجل بعيدا عن الضغوط المجتمعية.

4) مفهوم النساء الفلسطينيات للدولة المدنية والدولة الدينية بناء على قيمهما وآراؤهما الخاصة، ومدى مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي بشكل جدي بعيدا عن التدخلات الخارجية والمناصب السياسية الشكلية.

4-1 مفاهيم الدراسة

هناك ضرورة علمية لتحديد وضبط المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة لتوضيحها للقارئ وإعطائها إطارها العام والإعتبار النظري، وهذه أهم مفاهيم الدراسة:

- **التمكين (Empowerment)**: عملية الحصول المتكافئة لكلا الجنسين في إستخدام موارد المجتمع، ومنع التفرقة على أساس النوع الاجتماعي (الجنس) في التفكير، وممارسة الحريات، والقضاء على الإستغلال الإقتصادي والعنف بجميع أشكاله، ومنح الحق الطبيعي للمشاركة في صنع القرار في مؤسسات الدولة (Nasser, 2004). أما تمكين المرأة والذي هو أحد أنواع التمكين فهو العمل على زيادة مهاراتها وقدراتها في المجتمع من خلال التدريب والتوعية والتثقيف وتوفير الفرص لها في العمل والمشاركة في كافة المجالات، بحيث أن يتحقق ذلك بشكل مستمر وبكافة الوسائل المعنوية والمادية.

- **الكوتا (Quota)**: هو تشريع أو قانون تضعه الدولة ويتم من خلاله التدخل الايجابي لزيادة حصص المرأة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تعوق مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال (اليونيفيم، 2009).

- **الثقافة المجتمعية (Social Culture)**: مجموعة المعايير من عادات وتقاليد وقيم تحدد مستقبل الأفراد بناء عليها، وتلعب وسائل الإعلام والتنشئة الإجتماعية والمناهج التعليمية دورا كبيرا في ترسيخها وتوارثها جيلا بعد جيل. وبخصوص المرأة هو الإعتقاد بعجزها عن مواجهة القضايا والمهام السياسية والعامة مثل الرجل.
- **التمييز الإيجابي (Positive Discrimination)**: قيام الحكومة أو الدولة بالتمييز لصالح فئة أو أقلية في المجتمع كنوع من التعويض، وعند المرأة يتمثل هذا التمييز الإيجابي بإعطائها حصة بتحديد نسبة مشاركتها في الوظائف الحكومية أو الخاصة، بهدف إحداث نوع من المساواة وإن كانت جزئية بين جميع الفئات والأقليات بالمجتمع.
- **الحركات النسوية (Feminist Movements)**: حركات إجتماعية تسعى إلى تغيير واقع النساء في المجتمع خاصة المجتمعات ذات التفكير التقليدي فيما يخص المرأة، وهي حركات تنشأ خارج مؤسسات الدولة الرسمية.

1-5 الدراسات السابقة

1-5-1 الدراسات العربية

تناولت كثير من الدراسات القضية الفلسطينية منذ بداياتها، ودور المرأة الفلسطينية وكفاحها ضد قوى الإحتلال المختلفة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وفيما يلي أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات:

قام شيخ علي (2009) في دراسة عنوانها: "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين". إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة نشأة وواقع هذه المنظمات والتغيرات التي طرأت عليها في فلسطين، ومدى مساهمتها في تعزيز الديمقراطية والمواطنة والحريات الفكرية والدينية دون تمييز مع تحقيق المساواة بين الجنسين، وتبين الدراسة أهم المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين سواء الخارجية أو الداخلية. وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- استطاعت منظمات المجتمع المدني في فلسطين الإستمرار في عملها رغم الصعوبات التي واجهتها خلال المراحل المختلفة.
- كان هناك حاجة يتطلبها الوضع الفلسطيني لوجود هذه المنظمات، حتى أنها في إحدى المراحل إقتصر دورها على الطابع الإغاثي بعيدا عن الدور التنموي.
- هناك صراع بين السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني خاصة في الوقت الذي كانت فيه بديلا عن السلطة، وخوف الأخيرة من أن تقوم هذه المنظمات بإضعاف دورها فسعت إلى التضييق عليها.
- هناك عدة صعوبات تواجه منظمات المجتمع المدني ومنها ضعف بنيتها الداخلية، وعجزها عن نشر مفهوم المجتمع المدني، وإعتمادها أسلوب العمل الموسمي، وغياب مأسستها، وعدم وجود التنسيق والتعاون بين بعضها البعض، إضافة إلى عجزها المادي.

وفي دراسة لـ عواد (2008) بعنوان: "دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي 2000- 2006"، إستخدمت الدراسة منهج المسح الإجتماعي بالعينة، وجمعت البيانات عن طريق الإستبيان. خرجت الدراسة بأن أسباب عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية يرجع إلى غياب القوانين السياسية التي

تحقق المساواة في الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة إلى جانب الرجل، مع إنعدام الإستقرار وطبيعة النظام السياسي، بالإضافة إلى هيمنة الرجال على مستويات إتخاذ القرار، وعدم وجود وعي كاف عند النساء بحقهن في ممارسة نشاطهن السياسي، وإنعدام ثقتهن بأنفسهن، والإنشغال بالأعمال المنزلية، وعدم كفاية التعليم العالي للنساء.

وأجرت عامر (2007) دراسة عنوانها: "دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية"، وهدفت إلى التعرف على دور اللجان النسوية وأشكالها وأهدافها في الفترات المختلفة. وخرجت الدراسة بأن الجمعيات الخيرية هي أول أشكال المنظمات النسوية وترجع بداياتها ونشأتها إلى القرن الماضي، وترجع أهم أسباب ومعيقات صياغة سياسة فلسطينية تنموية من قبل المؤسسات النسوية إلى غياب الوعي النسوي والحكومي وضعف التنسيق بينها، بالإضافة إلى عدم وجود خطة استراتيجية شاملة لديها خاصة في ظل غياب قوانين داعمة لهذه المؤسسات، ناهيك عن عدم تركيز وسائل الإعلام المختلفة على قضايا المرأة.

وهدفت دراسة عبد الهادي (2007) بعنوان: "التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة على ضوء نتائج الإنتخابات المحلية والتشريعية الثانية" للتعرف إلى أهم العوامل التي ساعدت النساء ودعمت ترشحهن في تلك الإنتخابات سواء على المستوى التعليمي والعمل والنضال الوطني والتحزب السياسي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أهم العوائق أمام ترشح النساء ترجع إلى الضغوط العائلية والمفاهيم المجتمعية التقليدية، بالإضافة للضعف الحزبي وتفككه خاصة في ظل كثرة المرشحين من الذكور مما يضعف فرص المرأة.

- تلعب المكانة الإجتماعية والدعم السياسي دورا بارزا في ترشح النساء الفلسطينيات للإنتخابات التشريعية والمحلية، ولعل أهم ما يميز النساء المرشحات في هذه الإنتخابات هو إرتفاع مستوى التعليم والتدين وتمثيل الأقلية المسيحية، مع إرتفاع نسبة المترشحات المستقلات منهن بدافع ذاتي للمنافسة، بالإضافة لتنوع الفكر السياسي والعقائدي وظهور فئة الشباب بين المرشحين.

- تتسم النخبة المحلية والنخبة التشريعية الثانية، نتيجة لتطبيق الديمقراطية واعتماد مبدأ التعددية السياسية، بوجود مرشحين من ضمن مؤسسات المجتمع المدني وقلة تمثيل القطاعين الحكومي والرسمي.

وفي دراسة لجلغوم (2005) بعنوان: "الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948 – 1993". هدفت إلى إظهار المؤسسات النسوية وأهم الصعوبات التي واجهت وجودها في تلك الفترة. وخلصت الدراسة بأن المرأة الفلسطينية اشتركت في الأحداث السياسية خلال فترة الإنتداب البريطاني خاصة في مظاهرات (1930– 1933)، وتعتبر نكبة (1948) هي نقطة التحول في تاريخ فلسطين، فبدأت الحركات النسوية تشكلها منذ ذلك الوقت خاصة في الجمعيات الخيرية، لكن نشاطها ظهر بشكل واضح عام (1987) بدعم من منظمة التحرير الفلسطينية وساعدها في الظهور الإنتفاضة الأولى.

أما دراسة النقشبندي (2005) بعنوان: "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم"، هدفت إلى إظهار نتائج اقصاء المرأة من المشاركة السياسية داخليا ودوليا، وكيف ساهمت التنظيمات النسائية في إظهار دورها. وخرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- خرجت المرأة الفلسطينية في الإنتفاضتين عن دورها التقليدي فشاركت بالنضال الوطني، وتطور دورها السياسي رغم غيابها عن مراكز صنع القرار.
- أهمية قيام التنظيمات النسائية بتحديد نسبة من النساء في الوفود المفاوضة، وفي تشكيلة الوزارات المختلفة لتحظى بمكانها إلى جانب الرجل.
- ضرورة التضامن بين جميع النساء في المجتمع العربي من أجل التأثير دوليا، والعمل على التنسيق بإستخدام الآليات الدولية لرفع الشكاوي والتقارير للمنظمات المؤثرة عالميا مثل مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة.

وقامت جبران (2005) بدراسة بعنوان: "النوع الإجتماعي والمواطنة في فلسطين". وهدفت التعرف إلى أثر غياب الدولة الفلسطينية ذات السيادة على مفهوم المواطنة في فلسطين خاصة على النساء، ومدى إدراك المؤسسات النسوية المختلفة لمفهوم المواطنة إنطلاقا من الفكر والأيدولوجيا الخاصة بهن. واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي بالمشاركة ومنهجية المقابلات الكيفية المعمقة شبه المنظمة مع الكوادر النسوية على مستوياتها الثلاثة القيادة والوسط والقاعدة. وخلصت الدراسة إلى تباين الفكر الإسلامي عن العلماني في الرؤيا والأهداف الخاصة بمفهوم المواطنة، فالتيار الأول يدعو لأن تكون المواطنة قائمة على الشريعة الإسلامية، في حين أن الأخير ينادي بتطبيق مبادئ مدنية علمانية. والدولة هي عنصر ومقوم أساسي للمواطنة مع عدم تدخلها التام في المجال العام، بالإضافة إلى أن تمكين النساء ضروري ويتحقق بالنضال الوطني لتقرير المصير والمساواة الإجتماعية.

وهدفت دراسة أبو دحو (2004) بعنوان: " النساء في قيادة حركة المقاومة الفلسطينية (1967 – 1992): بين رمال الواقع المتحرك وأجنحة اليسار المحلقة" إلى توضيح طبيعة العلاقة بين مشاركة النساء في المقاومة ومدى إمكانية مساهمتهن في قيادة وصنع القرار السياسي. وقد استخدمت الدراسة منهجية المقابلات المعمقة مع عينة مكونة من (16) من الرجال والنساء المشاركين في النضال والمتقلدين للمناصب السياسية، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- قام تنظيم النساء في الحركات السياسية الفلسطينية على فئة محددة من النساء (الطبقة الوسطى، المتعلمات، الأكثر تحررا من الدين) مما حرم الفئات الاخرى من المشاركة في العمل العسكري أو السياسي.
- رأى البعض، أن العمل السري ساعد النساء للوصول للمناصب القيادية، في حين أن آخرون رأوا أن الهيمنة او الهرمية عند حركة فتح مثلا ساعدت بذلك.
- يعتبر التيار اليساري هو أول من أوجد قيادة نسائية في فلسطين وأخرج المرأة للحيز العام، لكن لا تزال المرأة تواجه صعوبات كبيرة في نطاق المناصب القيادية بسبب الإحتلال والضغوط المجتمعية.
- واجهت النساء في المناصب القيادية في تلك الفترة صعوبات كبيرة منها الإحتلال والضغط الاجتماعي الذي كان أهم عائق أمام توليها لمناصب قيادية؛ فحظيت المرأة حسب الدراسة بأقل فرصة لإبراز دورها النضالي.

أما دراسة عيسى (1997)، بعنوان: "الحركة النسائية في فلسطين من 1900 – 1950"، تعتبر من أوائل الدراسات التي تناولت الحركة النسائية الفلسطينية، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي من خلال المقابلات الشخصية مع رائدات العمل الإجتماعي أو المقربين منهن، بالإضافة للسجلات الشرعية في المدن. توصلت الدراسة إلى أن الحركة النسائية الفلسطينية خلال تلك الفترة لم تحظ بالتقدير الكافي في القرى رغم مجهوداتها الإيجابية، وكذلك تركز الجهود والنشاطات النسوية في المدن على حساب المناطق الأخرى أدى إلى عدم التعرف بشكل واقعي أكثر على دور المرأة الفقيرة أو القروية والتي كانت وقود الحركة الوطنية آنذاك، بالإضافة لذلك أدت العملية التعليمية والتي سادت المدن نتيجة الحملات التبشيرية هناك إلى زيادة توعية النساء بدورهن السياسي، رغم عدم رغبتهن لتحدي النظام الإجتماعي القائم، بل تم التركيز على المساعدات المهنية والمادية.

وفي دراسة ل كمال (1997) بعنوان: "المرأة وإتخاذ القرار في فلسطين". هدفت إلى توضيح توجهات الأفراد حول دعم مشاركة المرأة في كافة المجالات (الصحة، العمل، الإقتصاد، التعليم، الزراعة) في بناء الوطن. وخلصت الدراسة إلى أن أكثر الصعوبات التي تواجه نساء العينة هو عدم القدرة على الموازاة بين العمل الأسري ومسؤوليات العمل، ويمكن علاج ذلك عن طريق تنظيم الوقت وإشراك الزوج والأبناء في تحمل أعباء الأسرة، وتكمن معيقات الوصول لإتخاذ القرار حسب أفراد العينة إلى ضعف أنظمة العمل ونقص البيانات ومحاولة السيطرة والذكورية والتمييز في أماكن العمل. ويعتبر التعليم عنصرا أساسيا مؤهلا للمرأة لتولي المناصب القيادية في ظل مجتمع ذكوري مسيطر سياسيا، كما وتكمن ضرورته في زيادة التوعية بأهمية دور المرأة من ناحية إجتماعية وقانونية.

1-5-2 الدراسات الأجنبية

في دراسة ل (توينجز) Toenjes (2011) بعنوان: "مدى ثبات أو ديناميكية دور المرأة الفلسطينية ومكانتها في ظل كفاحها المسلح من أجل نيل الإستقلال" "The Role and Status of Palestinian Women in the Struggle for National Liberation: Static or Dynamic?"

هدفت الدراسة إلى توضيح عدم الإهتمام الذي تعرضت له نساء الحركة الوطنية في المخيمات والقرى من قبل مثيلاتهن من الطبقة العليا من أهل المدن، وكيف أن هذا التغييب لهن وقف عثرة أمام خروجهن للمجال العام. وتوصلت الدراسة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية والتيارات العلمانية حصلت على درجة تأييد كبيرة فترة ظهورها، لكن واجهت صعوبات أثر حرب (1967). وقد شاركت المرأة في حركة فتح على التسلح والتدرب على القتال ولعل أهم ما يميز تلك الفترة مشاركة نساء الطبقتين العليا والوسطى في الدور النضالي. وحصدت المرأة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الفترة ما بين (1967–1987) مراكز قيادية تجميلية بهدف تحسين صورة المرأة على الساحة الدولية، وحقيقة هذه المناصب كانت رتبة مساعد أو إحتياط، رغم مناداة الحركات ذات الفكر اليساري بضرورة تحرير المجتمع من السلطة الذكورية قبل تحرير الارض. وكان ظهور التيار الإسلامي مع الإنتفاضة الأولى بدون تخطيط، وقد ساعدت إسرائيل وجود هذا التيار من أجل اضعاف الحركات العلمانية التي ازداد نشاطها بعد حرب (1967).

وأجرت (ناصر وبرغوثي) Nasser & Barghooti (2008) دراسة بعنوان: "كم هي قوة المتمكنات الفلسطينيات الفاعلات في المجتمع؟" :"Palestinian Women Activists: How Empowered are the Empowered?".

هدفت إلى التعرف على حجم التمكين بين المؤيدات ومداه بين النشيطات وغيرهن في الحركات النسوية والوطنية المختلفة، وإذا ما كانت أبعاد التمكين المختلفة تؤثر في بعضها البعض. إستخدمت الدراسة منهج المسح الإجتماعي بالعينة من خلال الإستبانة والتي طبقت على عينة مكونة من (172) إمرأة من الناشطات في الحركات السياسية المختلفة وفي الحركات النسوية غير الحكومية في الضفة والقطاع.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين التمكين وتحقيق الإنجاز في المؤسسة خاصة الإنجازات المتعلقة في التحولات بمجال التمييز القائم على النوع الإجتماعي، وأن تحقيق المساواة في الجنس يؤثر إيجابا بسلطة المرأة في صنع القرار خاصة فيما يتعلق بعامل التعليم، بالإضافة إلى أن المرأة التي نشأت في ظل عائلة محافظة، هي متمكنة في بعض النواحي من حياتها مثل تحديد عدد الأطفال المراد إنجابهم، لكنها أقل تمكينا فيما يتعلق بإختيارها لشريك المستقبل والقرارات المالية، وهذا يظهر عدم تمكن المرأة في النواحي الأساسية في حياتها.

وفي دراسة ل (ناصر) Nasser (2004) بعنوان:" تمكين المرأة في المجال العام، حالة فلسطين" ."Empowered of Women in Public Space: the Case of Palestine"

إستخدمت الدراسة المنهج النوعي من خلال المقابلات على عينة من النساء الفلسطينيات القياديات في مراكز مؤثرة من ذوات خلفيات إجتماعية وتعليمية ودينية مختلفة، بالإضافة لمنهجية المسح الاجتماعي لعينة عددها (154) من ممرضات مستشفي المقاصد ورام الله الحكومي. وخرجت الدراسة بأن التمكين الذاتي يقود إلى التقدم للفرد ولتحقيق التقدم المجتمعي على الجميع، وهو ليس محصورا بالقوة البنائية للفرد لكنه نزعة نفسية، فالعملية تتضمن الثقة بالنفس والقدرة على الوصول، والتمكين لا يشمل المجتمع المحلي أو الطبقة فقط فهو مفهوم متكامل لا يمكن تقسيمه الى مراحل متعددة.

وهدفت دراسة (شادويك وهينتجتون) Chadwick & Huntington (2003) بعنوان: "أدوار العائلة للمرأة الفلسطينية المعاصرة" "Family Roles of Contemporary Palestinian Women".

للتعرف إلى تركيبة العائلة الفلسطينية الحالية وتأثير المتغيرات المختلفة (التعليم، العمل، التدين) على أدوارها ومسؤولياتها لكلا الزوجين. وخرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- التعليم للمرأة ومشاركتها السياسية وعملها، جميعها متغيرات تزيد من المساواة في الأدوار والمشاركة في سلطة العائلة الفلسطينية.
- كانت مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية في إنتفاضة (1987) خاضعة للقيم والمعايير المجتمعية حتى عند المرأة المتزوجة.
- قلة مشاركة المرأة في النشاطات العائلية، فعملها يقتصر على الأعمال المنزلية فقط، لكن القرارات المصيرية هي من إختصاص الرجل خاصة فيما يتعلق بعدد الأطفال المراد إنجابهم وهذا يرتبط بشكل أساسي بالدور التقليدي للعائلة.

وفي دراسة ل (هينتجتون) Huntington (1995) بعنوان: "التعليم والعمل والسياسة وتغير الأدوار الجنسية للنساء الفلسطينيات في مخيمات المناطق المحتلة" "Education, Employment, Politics, and Changing Sex Roles: Palestinian Refuges Women in the Occupied Territories".

هدفت للتعرف إلى التغيرات التي طرأت على نشاط العائلة الفلسطينية، وتأثير مجموعة من المتغيرات مثل العمل والتعليم والدين والنشاط السياسي في أدوار المرأة الفلسطينية في المخيمات بشكل خاص. وانتهت الدراسة إلى أن هناك زيادة في نسبة النساء اللواتي يخترن شريك حياتهن، وأن المسؤوليات المنزلية أقل من الماضي نظرا لمشاركة الرجل والأبناء لهذه الأدوار. وأن النساء اللواتي خضعن لمضايقات سلطات الإحتلال من إعتقال وإصابات جراء المشاركة في المقاومة واللواتي يتمتعن بمشاركات سياسية لديهن فرصة أكبر للعمل ومساعدة الأهل ماديا مقارنة بالمرأة التي لا تعمل وتعتمد على الزوج كليا. إضافة لذلك ترى الدراسة أنه رغم التطور الإقتصادي للمجتمع الفلسطيني إلا أن ذلك لم يساعد في تغيير الأدوار التقليدية الأساسية للمرأة في المجتمع.

1-5-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول وجهة نظر النساء الفلسطينيات حول موضوع الدولة المستقبلية، علما أن هناك تهميش لرأي المرأة في مثل هذا النوع من القضايا العامة. وهي دراسة تتناول مدينة نابلس تحديدا كونها تتميز بتاريخها العريق وإحتواءها لكثير من منظمات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية منها، إضافة إلى إرتفاع نسبة الموظفات في القطاعين العام والخاص وحصول المرأة على هامش من الحرية في التعليم والعمل وإن كان محدودا. وما يميز هذه الدراسة أيضا أنها تتناول موضوع المجتمع المدني وإمكانية اقامة دولة مدنية مستقبلية تتراجع فيها سلطة الحكومة لصالح القوانين الوضعية والمؤسسات المختلفة في تسيير أمور الناس، وهو موضوع أصبح طرحه رائجا في الفترة الأخيرة عربيا وعالميا؛ علما بأن هناك ندرة في الدراسات المسحية بإستخدام العينة لهذا الموضوع، وإن كان هناك كثير من الأدبيات التي تناولت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية منذ فترات الإحتلال الإسرائيلي المختلفة وحتى الآن. وقد تناولت الدراسات السابقة الموضوع من ناحية تاريخية في حين أن هذه الدراسة تناقش تطلعات مستقبلية، وهذا ما يميزها عن غيرها من الدراسات السابقة.

1-6 أهمية الدراسة ومبرراتها

تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول وجهة نظر النساء الفلسطينيات من مفهوم الدولة المدنية الفلسطينية ورؤيتهن لطبيعة هذه الدولة العتيدة، متمثلا ذلك بأهم التحولات التي دخلت على فكر وأيدولوجيا هذه التيارات السياسية. ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو إنتفاضة الأقصى (2000)، ورحيل رئيس السلطة الفلسطينية السابق (ياسر عرفات) وإستشهاد مؤسس حركة حماس (أحمد ياسين) (2004)، وموافقة الحركات السياسية المختلفة على سيادة فلسطينية على حدود (1967) مع القبول بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين في الوقت الذي كانت بعض التيارات السياسية ترفض ذلك.

ركزت معظم الدراسات التي تناولت الحركات السياسية الفلسطينية على الفترة الزمنية قبل توقيع إتفاق اوسلو (1993)، وهذا يجعل الدراسة تتسم بالأصالة كونه من أوائل الدراسات التي تتناول وجهة نظر شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني (النساء) للدولة الفلسطينية المستقبلية، ورؤية تلك الشريحة لدورها المستقبلي في هذه الدولة.

يعتبر طرح مفهوم الدولة المدنية من أكثر المواضيع حساسية في ظل مجتمع يدين بالإسلام ويشغل فضاءه الفكري الإتجاهات الدينية خاصة في المرحلة الأخيرة (إنتفاضة الأقصى 2000)، فالدولة المدنية بمفهومها الواضح والقائم على إستقلالية كل مؤسسة مجتمعية عن غيرها من ناحية دينية بناء على قوانين مدنية تحكم وتنظم أمور الناس، هي قضية تستدعي الدراسة في ظل الإنفتاح العالمي على الدول الأخرى، وإنتشار الديمقراطيات المختلفة والحريات وتقبل الرأي الآخر، مع تقبل مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة أساسا لتطور وتنظيم المجتمع.

وتكمن أهمية الدراسة العملية في قلة الدراسات التي تناقش المرأة الفلسطينية إجتماعيا وسياسيا، فالدراسات الموجودة في الوقت الحاضر تمت بمبادرات شخصية أو ضمن جهود مراكز بحثية متفرقة، والدراسة تناقش جانبا مهما من جوانب المرأة الفلسطينية وهو السياسة المستقبلية للمجتمع الفلسطيني، ودور المرأة المثالي في هذا المجتمع الديمقراطي الذي يلبي فئة مهمة من فئاته المتعلق بالمرأة الفلسطينية، فالكثير من النظريات ومنها نظرية الحداثة على سبيل المثال تؤمن بأنه حتى يحقق المجتمع أهدافه المنشودة يجب مشاركة المرأة فيه بشكل كامل. كما أن الدراسة تعطي صناع السياسة الفلسطيني والحركات النسوية مرجعا كاملا وأفكارا واضحة لسياسة نسوية كاملة يمكن إعتبارها مثالية من حيث المبادئ والقيم والقوانين التي يجب رسمها في أي سياسة مستقبلية متعلقة بالمرأة الفلسطينية، فالدراسة فيها الكثير من المبادئ التي يمكن أن تعطي المهتمين بقضايا المرأة وصناع القرار رؤيا واضحة من حيث الجوانب التي يجب التركيز عليها وتغطيتها عندما يتعلق الامر بنصف المجتمع الفلسطيني، كما أنه يعطي أفكارا جديدة للأبحاث المستقبلية الخاصة بالمرأة من حيث الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ويساعد الحركات النسوية في التعرف على الجوانب السلبية والإيجابية فيما يتعلق بقضايا المرأة، فتستبدل السلبية منها بمبادئ عصرية مثالية للمرأة المتحضرة وتحافظ على الإيجابي منها.

1-7 محددات الدراسة

1. الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة على جمهور النساء الموظفات في المؤسسات والوزارات الحكومية والخاصة والنساء الناشطات في الحركات النسوية المختلفة وعددهن (400) امرأة موظفة. إضافة إلى عينة من المقابلات المعمقة مع (13) ناشطة نسوية وأكاديمية وعضوات مجالس تشريعية ومحلية سابقة ووزيرة الشؤون الإجتماعية في مجتمع الدراسة مدينة نابلس.

2. الحدود الزمانية: هناك إرتباط بين الأحداث في القضية الفلسطينية فهي تشكل كل واحد، لكن سوف يتم التركيز على فترة ما بعد تشكل السلطة الفلسطينية بعد توقيع إتفاق اوسلو (1993). وتم تنفيذ الدراسة الميدانية، والتي تم فيها جمع البيانات من المبحوثات خلال شهري كانون ثاني وشباط لعام 2013.

8-1 النظريات المفسرة لدور المرأة في صنع القرار

تبحث هذه الدراسة مواقف النساء الفلسطينيات من مفهوم الدولة المدنية، وأهم التصورات حول الدولة الفلسطينية المستقبلية الديمقراطية المتقدمة المدنية في تشريعاتها بين النوعين الإجتماعيين، محققة المساواة للجميع. وهذا طرح لبعض النظريات التي تناولت دور المرأة وأهمية إشراكها في عملية صنع القرار.

- **النظرية النسوية (Feminist Theory):** تطرح النظرية النسوية قضايا المرأة وأهمية تطوير أدوارها وتوفير دور مجتمعي أفضل لها. فالمرأة لديها كامل الإمكانات والإهتمامات المختلفة تماما مثل الرجل، لكن عوامل مجتمعية متعددة تسعى لإقصائها عن بعض مؤسسات ومراكز المجتمع بما فيها السياسية منها. فالمرأة توجد في إطار مجتمعي مختلف عن الرجل وغير مساو له، وهذا ينطلق من قوة وسلطة الرجل التي منحها له المجتمع مما جعله يفوق المرأة في جميع الجوانب وأصبحت المرأة تعاني من تمييز يقوم على أساس الجنس (Ritzer & Goodman, 2004: 311).

ترى النظرية النسوية أن الثقافة المجتمعية الذكورية تفرض على المرأة المكوث في مكانها التقليدي، وأن تنقل وترسخ هذه المنظومة القيمية التقليدية بمجالها الخاص إلى الأجيال القادمة. فقد وجدت المرأة في مجتمع منح الرجل السلطة والمركز الإجتماعي والفرصة لتحقيق ذاته على حساب المرأة، علما بأن جميع البشر بحاجة إلى الحق في الحرية لتحقيق ذاتهم وإستغلال الفرص التي يجدون أنفسهم من خلالها، والتي يوفرها المجتمع لهم(Ritzer & Goodman, 2004: 314-315).

بالإضافة إلى ما سبق تضيف النظرية النسوية أن عوامل أخرى أدت إلى الإختلافات في الأدوار وغياب المساواة بين الجنسين، منها النساء أنفسهن، من حيث الطبقة والجنس والعمر والدور المؤثر والحالة الإجتماعية والدين. وحتى تكون الفرصة سانحة لتغيير هذه الأوضاع وإزالة الفروق التميزية بين الرجل والمرأة يجب أن يكون هناك تعديلات تشريعية، وتغيير في

سياسات الدول من أجل العمل على تطوير المجتمع والنهوض به وتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالتالي يمكن تحقيق مثل هذه الشروط في دخول المرأة للمعترك السياسي فتصبح مشاركة في صنع القرار.

-**نظرية الحداثة (Modernity Theory):** تطرح نظرية الحداثة عملية تطور المجتمع وتحوله من الحالة التقليدية البسيطة إلى المجتمع الصناعي المعقد، ويشمل هذا التحول أنظمة المجتمع كافة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والدينية والنفسية. وتعتبر العائلة إحدى مؤسسات المجتمع المهمة، والتحول في هذه المؤسسة يكون من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وتحول إقتصادي من العمل في الزراعة إلى العمل في الصناعة؛ وهذا التحول في القاعدة الإقتصادية للعائلة يسمح للمرأة والرجل بفرص كبيرة للمشاركة في سوق العمل، فيصبح الطرفان أقل إعتمادا على العائلة الممتدة. وكانت الوظيفة الإجتماعية للرجل والمرأة في الماضي محددة من قبل المجتمع، والذي عملت الطبقة الإجتماعية على توارثه منذ الولادة، لكن في ظل تطور المجتمعات وحداثتها أصبح الجنسان يقلدان وظائفهم الإجتماعية من خلال قدراتهم ومؤهلاتهم وأدائهم في البناء الإجتماعي (Heller, 1999: 50).

وكما هو معروف من بين الفروقات في المجتمعات التقليدية والمتمدنة، أدوار الفرد في الأولى تكون محددة منذ الولادة ويواجه كثير من العقبات المجتمعية، في حين أن الفرد يحدد دوره في المجتمع المتحضر من خلال الإنجاز.

تهدف نظرية الحداثة إلى إعادة تقييم علاقات النوع الإجتماعي، وعادات الزواج، وفرص التعليم للمرأة، وأدوار الأسرة. والفرص المتكافئة للجميع هي أساس نظرية الحداثة، وهذا يتطلب عدالة إجتماعية تضمن ظروف مواتية لتحقيقها وتوزيع الفرص المتساوية وتعويض الأفراد وهذا لا يتحقق إلا بوجود مؤهلات وعوامل مجتمعية تساعد النساء (Heller, 1999: 62-63). وحتى تكون الفرصة سانحة لمثل هذه التغيرات في بنية المجتمع المعاصر يجب أن تكون هناك قوانين تدعم المرأة وتحميها وتعطيها الفرصة وتحقق لها المساواة مع الرجل، وهذا ما تحاول الدراسة أن تقوم به، حتى يتحول من مجتمع تقليدي إلى حديث ومعاصر.

-**نظرية المجتمع المدني (Civil Society Theory):** أدت عملية تطور المجتمعات لتحولها من بسيطة إلى مركبة معاصرة للحداثة، كما قاد التقدم إلى ظهور مؤسسات ومنظمات تسعى إلى التأكيد على العدالة الإجتماعية، وتحقيق التنمية والنهضة والتنوير للمجتمعات. ويرجع تشكل المجتمع المدني حسب المنظرين إلى التحول في التشكيلة الإجتماعية للمجتمعات البشرية

وإستقلالية الأفراد عن عائلاتهم وإعتمادهم على المجتمع الذي بدوره إعتمد عليهم. وارتبط المجتمع المدني بنظرية العقد الإجتماعي والتي هي تنازل الأفراد عن حقهم في السلطة (الفيلسوف توماس هوبز) إلى غيرهم ممن يفوقونهم أهلية، بالتالي هي إرادة نابعة من المجتمع البشري وليست مفروضة عليه.

ويعود المجتمع المدني الحديث إلى عصر التنوير وتراجع سلطة الكنيسة والدين وتدخلاتها في الدول الأوروبية. وأساس المجتمع المدني هو الحريات التي من خلالها يتم إزالة العقبات والمعيقات أمام إختيارات الناس (نصر، 2005: 183-184).

وحسب منظري علم الاجتماع، المجتمع المدني هو تقليص حكم الدولة لصالح القوانين والمؤسسات الموجودة بالدولة والتي هدفها تنظيم حياة الناس، بحيث تصبح هناك ملكية خاصة وحريات فردية وروابط تطوعية بين الأفراد والمجتمع. وتسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى القضاء على مجالات التفكير القبلية والعشائرية المتخلفة، والتي تعمل على تراجع تطور المجتمع بما فيها النظرة الى مكانة المرأة بالمجتمع، وأهمية دورها فيه، وضرورة أن تأخذ مكانها الطبيعي إلى جانب الرجل خاصة في ظل التطور الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات والتي تفرز منظمات وهيئات ومؤسسات إجتماعية في المجتمع، وهذا جميعه لا يتحقق إلا بوجود دولة قوية وقانونية تفرض نفسها على الجميع بقوانينها وتشريعاتها التي تحفظ للجميع حرياتهم وحقوقهم. وتكمن أهمية المجتمع المدني أن أفراده يجمعهم التنظيم والتطوع الاختياري والفكر الديمقراطي في تفهم التغيرات التي تحيط بمجتمعهم، والسعي نحو رسم مستقبل مدني مستقل عن حكم الدولة (Schwartz & Pharr, 2003).

وحتى نستطيع أن نتحول إلى دولة فلسطينية مدنية بتشريعاتها، تحفظ الحقوق وتحقق المساواة للجميع، يجب إعطاء المرأة مكانها الصحيح في المجتمع من خلال عملية مشاركة المسؤوليات مع الرجل، من أجل خلق مجتمع إجتماعي ديناميكي قادر على المراقبة لمؤسساته ومعالجة السلبيات والأخطاء، والنهوض بالمجتمع وتحقيق الإبداع.

-نظرية الفعل التواصلي (Communicative Action) عند جورج هربرماس: تتناول هذه النظرية السلوكيات المرتبطة بالمعنى؛ فسلوكيات المجتمع تعكس معاييره ومفاهيمه ويعتبر فهم معايير المجتمع والتحرر من غير الضرورية منها والتي تعيق التطور من أساسيات الحداثة، والتي تتمثل بأساسيات أخلاقية وقانونية وديمقراطية وبالنهاية تؤدي بالمرأة إلى البرلمان.

تطرح النظرية قضية تمكين المرأة وضرورة أن يكون نابعا من داخلها وأن تدرك حاجاتها وإمكاناتها، لأن تمكينها يؤدي إلى إعادة توجيهها والفعل التواصلي (سلوكيات المجتمع للمرأة) يلعب دورا في نظرة المرأة لنفسها. تتناول النظرية دور المرأة في المجال العام، وحسب (هربرماس) تستند الحركات النسائية على الحراك الليبرالي الإجتماعي البرجوازي التقليدي، وهي تناضل ضد الإضطهاد الذكوري لها من أجل الإصلاح في تركيبة المجتمع التي تقوم على إحترام القانون والأخلاقيات العامة، والمجال الأنسب لنضال المرأة لتحقيق مطالبها ليس البرلمان بشكل أولي حسب (هربرماس) وإنما المجال العام والذي من خلاله تحظى بالإعتراف بها وبحقوقها. فالتمييز الذي يقوم بين الجنسين على السلطة والقوة والمسؤوليات أوجدته الظروف التاريخية وتصورات حددها المجتمع، وتستطيع المرأة إظهار هذه الإختلافات الجندرية من خلال مواضيع النوع الإجتماعي وإعطاءها فرصة للمشاركة في الخطاب العام (Fleming, 1997)

والحركة النسوية هي حركة إجتماعية جديدة وعليها أن لا تقتصر في نشاطها على المطالبة في المساواة الرسمية وإزالة التمييز بين الجنسين، وإنما عليها أن تحول أشكال الإهتمام بالحياة التي يحتكرها الرجال، إنطلاقا من أن المرأة عليها أن تكون موجودة في جميع مجالات الحياة بما في ذلك الأسلحة النووية وقضايا الضرائب والتدين، فمشاركتها في هذه المجالات الشاملة هي طريقها لتحقيق هدفها في القضايا الخاصة بالنساء (Fleming, 1997).

بناءا على ما سبق يمكن القول أن مشاركة المرأة في صنع القرار في جميع مجالات الحياة تجعلها أكثر صلاحية وحياتية في حل القضايا التي تخصها، وأكثر قدرة على إتخاذ قرارات تتعلق بها لأنها تعيش التجربة ويمكن أن تتلمس القوانين التي يمكن أن تلبي حاجاتها اليومية على المستويين المجتمعي والأسري.

1-9 تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتعرف على وجهة نظر النساء الفلسطينيات لمفهوم الدولة المدنية، ولإنجاز ذلك تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

-ما تصورات المبحوثات للدستور والقوانين المنظمة لمجتمع الدولة الفلسطينية المقبلة؟

-ما مكانة ودور المرأة الفلسطينية في ظل تشريعات وقوانين الدولة الفلسطينية المقبلة؟

-هل تؤيد المبحوثات دولة مدنية أم تفضل دولة دينيـــة تـــستمد حكمهـــا مـــن الـــشريعة الإسلامية؟

-هل التغيرات السياسية التي تتالت بعد توقيع إتفاق اوسلو (1993) أحدثت تأثيرا علـــى طبيعة الدولة المستقبلية؟

-هل هناك ثمة قوانين أو إجراءات أجرتها السلطة الفلسطينية تحفظ للمـــرأة الفلـــسطينية دورها ومكانتها المساوية للرجل في جميع أوجهه الحياة؟

-ما مفهوم النساء الفلسطينيات للدولة المدنية وللدولة الدينية في ضوء مبادئهما وقيمهمـــا ومعتقداتهما المختلفة؟

-هل يمكن إعتبار مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي شـــكليا وخاضـــعا لضغوطات خارجية؟

الفصل الثاني

تطور الحراك النسوي في المجتمع الفلسطيني

الفصل الثاني

تطور الحراك النسوي في فلسطين

2-1 مقدمة

شاركت المرأة الفلسطينية في مراحل النضال المختلفة وكان شاهدا على ذلك القليل من التاريخ المدون خاصة في مساهمتها الأولى في فلسطين التاريخية فترة الإنتداب البريطاني وبدايات الإحتلال الاسرائيلي، فوقفت إلى جانب الرجل وحمت الوطن ودافعت عنه، وبرز دورها السياسي أيضا بعقدها للمؤتمرات والإجتماعات التي تناولت الوضع الفلسطيني وتطوراته ومناقشة السبل الممكنة للدفاع عن فلسطين، وإن كانت بعض الدراسات قد أرجعته إلى مشاركة أفضلية للمدنيات على القرويات.

إستمرت المرأة الفلسطينية في دورها ونضالها المتميز في مناطق السلطة الفلسطينية أو ما يسمى بالضفة الغربية وقطاع غزة، ويبدو ذلك واضحا مع بدايات ظهور وتشكل الحركات السياسية المختلفة، وذلك بإنضمامها وعضويتها الوطنية في الوطن والمهجر، والتدرب على إستخدام السلاح في المقاومة خاصة فترة الستينات من القرن الماضي مع تشكل منظمة التحرير الفلسطينية (1964) والجبهتين الشعبية والديمقراطية (1967) و(1969) على التوالي. وتتابع دورها وصولا إلى مرحلة اوسلو وتطبيق نظام الحكم الذاتي على مناطق الضفة والقطاع (1993)، فحصدت المرأة الفلسطينية منذ الإنتخابات التشريعية الأولى (1996) منصبان لوزيرتان وإن كانا في وزارتان تقليديتان (وزارتي التنمية الإجتماعية والتربية والتعليم) (النقشبندي، 2005: 64).

وكان قد وصل عدد الوزيرات إلى خمس في العام (2009) وشملن وزارة السياحة ووزارة الثقافة ووزارة الشؤون الإجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة شؤون المرأة. كما وارتفع عددهن في العام (2012) ليصل إلى ست وزيرات بإضافة وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات (رحال، 2012: 134).

ومن هنا، مرت حركة النساء النضالية الفلسطينية تاريخيا بمراحل مختلفة على الصعيدين السياسي والنضالي الوطني، وقد تطورت أدوار الحركات النسوية في فلسطين مع إختلاف الظروف المحيطة بها، علما أن هذه المراحل مترابطة لكن تم فصلها تتبعا للأحداث السياسية المختلفة التي مرت بها:

2-1-1 مرحلة الإنتداب البريطاني (1922-1947):

تظهر الدراسات المختلفة أن دور المرأة الفلسطينية بدأ قبل الإنتداب البريطاني. وقد تم الإعتماد في تلك الفترة على التأريخ الشفوي من النساء اللواتي شاركن في النضال ووثائق الحكومة البريطانية وصحافة الإنتداب آنذاك. فدور المرأة الفلسطينية بدأ بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وربما هذا يعود إلى التطور الإقتصادي والإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر في مجال التعليم، فكانت هناك فرصة للإناث للتعلم والعمل، وقد استفادت من هذه الإمتيازات نساء الطبقة العليا والمتوسطة، وكان دورها سياسيا ونضاليا، فشاركت ضد الإستعمار وهذا يظهر بوضوح عام (1929) عندما هربت السلاح للمقاتلين وشاركت بالإضرابات والمظاهرات المختلفة، بالإضافة لدورها السياسي في الحصول على دعم وتأييد حليفاتها من النساء العربيات (Fleischmann, 2003: 22, 30).

يجب الإشارة هنا أن هناك القليل من التاريخ المؤرخ عن نضال المرأة في العشرينات والثلاثينات، وتشير بيان الحوت (2010) أنه عام (1903) تم تأسيس أول جمعية خيرية في عكا وكان إسمها جمعية إغاثة المسكين الأرثوذكسية، وتوقف عملها عام (1916). وعام (1910) تم تأسيس جمعية عضد اليتيمات الأرثوذكسيات في يافا، والتي قامت لاحقا بتأسيس مدرسة وطنية عام (1923) ووفرت لها مصدرا ماليا يحقق الإكتفاء الذاتي. أما جمعية تهذيب الفتاة الأرثوذكسية فتأسست عام (1918)، والملاحظ هنا أن معظم الجمعيات التي تم تأسيسها في تلك الفترة كان هدفها إجتماعيا وإنسانيا وخيريا. وتعتبر جمعية السيدات العربيات في القدس والتي تأسست عام (1928) هي أول جمعية نسائية سياسية في فلسطين (323،316،313). وتم تأسيس أول إتحاد نسائي عام (1929) برئاسة زليخة الشهابي (دراغمة، 1991: 41). وعقد مؤتمر في نفس العام في القدس ليناقش الظروف المحيطة بالمنطقة العربية، وأرسلت البرقيات إلى الأمم المتحدة وبريطانيا للمطالبة بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحضرت المؤتمر آنذاك (300) امرأة (أبو علي، 1975: 44-45).

وظهر نشاط المرأة الفلسطينية بشكل واضح في الثلاثينات عبر المظاهرات الإحتجاجية ضد الإنتداب البريطاني. وكانت مشاركة المرأة الريفية واسعة فقد إنطلقت الإنتفاضات الشعبية الشاملة بشكل رئيسي من الريف (مطر، 1993: 194). وشاركت المرأة الفلسطينية في الثورة الكبرى (الفلسطينية) (1936-1939) فزودت المقاتلين بالماء والوقود ورشقت الجنود البريطانيين بالحجارة (Toenjes, 2011: 27-28). وتشير بيان الحوت (2010) أن الإنطلاقة

الأساسية للمرأة الفلسطينية كانت ما بين عامي (1929 و 1939) أي مع هبة البـراق ونهايـة الثورة الكبرى. وكانت المرأة في تلك الفترة على وعي ورؤية واضحة لدورها، فقد ألقت (ميتل مغنم) وهي مسيحية كلمة من على منبر مسجد، وبالمقابل ألقت (طرب عبد الهادي) كلمة أمـام قبر المسيح، وكان ذلك أثناء المظاهرة التي نظمتها النساء الفلسطينيات يوم الجمعة 15 إبريـل للعام (1933) إحتجاجا على زيارة مسئولين بريطانيين (عبد الهادي، 2005: 21). وانتـشرت الحركة النسوية العربية على مجال واسع ويظهر ذلك من خلال البرقيات التي تم تـداولها فـي ثلاثينات القرن العشرين عالميا وعربيا والتي تناولـت القـضية الفلـسطينية، أو مـن خـلال المؤتمرات والمظاهرات ضد السياسة الاستعمارية (فلايشمان، 2003: 163).

ويظهر رشاد عيسى (1997) في دراسته التي تناولت الحركة النسائية الفلـسطينية فـي الفترة (1900-1950) كيف أن المرأة الريفية كانت أقل حظا في التعليم مـن المدنيـة، نظـرا لحملات التبشير الأجنبية التي كانت نشيطة في المدن آنذاك. وقـد تركـت الإضـرابات التـي خضعت لها فلسطين في تلك الفترة أثرا على نساء المدن أكثر من نساء القرى، لأن القرويـات كن يمونون أنفسهن بالخبز والطعام، فكانت تتنقل بين الحقل والبيت، عكس المرأة المدنية التـي أصبحت تتعلم تصنيع المواد الغذائية لتأمينها في الظروف الصعبة (عبد الهـادي، 2005: 61). وكان هناك فرق بين المرأة المدنية والقروية في العقدين الأولين من القرن العشرين؛ علمـا أن سكان القرى شكلوا (71%) من السكان، فكانت الأولى تضع الخمار الأسود وتفوقت على المرأة الريفية علميا وهذا مما ساعدها في إنشاء الجمعيات الخيرية، أما المرأة الريفية منعها عملها في الحقل وتنقلها في المدن لبيع المنتجات الغذائية من وضع الخمار. وتركز دور المرأة القروية في تلك الفترة على الجانبين الإقتصادي والتربوي، فقد كان دورها مزدوجا بين القيـام بالأعمـال المنزلية وبيع المنتجات الغذائية بالمدن وتربية الأبناء (الحوت، 2010: 312-320،313).

وتوضح سمية عامر (2007) أن الحركة النسوية في فترة العشرينات كانـت مترابطـة ومتجانسة، لكن في الثلاثينات أخذت نساء النخبة (من أهل المدن) تشكل مؤسسات نسوية تقـوم على الطبقية، فعقدت الإجتماعات في البيوت لمعرفة كيفية مواجهة الظروف المحيطة بفلسطين، وهذا أدى إلى إعتماد أحقية المدنيات على غيرهن نظرا لتعليمهن وطبقتهن الأرستقراطية علـى حساب الريفيات اللواتي كن يقاومن المحتل، وهذا خلق فجوة لاحقا في عضوية الحركات النسوية في المدن والقرى.

ساعدت الحملات التبشيرية المنتشرة في المدن على حساب القرى في زيادة مستوى تعليم نساء المدن وزيادة توعيتهن بدورهن السياسي لاحقا. وكان هدف النشاط النسوي في فترة الإنتداب البريطاني الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، ولم يكن مؤطرا مع أي من الحركات السياسية، فنظرت النساء إلى تلك الفترة أنها مسؤوليتهن الإجتماعية في الدفاع عن فلسطين بالسبل كافة بما فيها تكاثر النسل (جاد، 2003: 40).

وترجع بدايات التركيز على القضايا الإجتماعية والتنموية مع الثورة الكبرى (1936–1939) (جاد، 2008: 25). وحسب التاريخ المدون أول شهيدة فلسطينية هي (فاطمة الخليل غزال) (عبد الهادي، 2005: 33). وقد أستشهدت غزال في 26 تموز (1936) أثر معركة وادي غزين قرب مدينة اللد (الهندي، 1995: 24). وقد عقد مؤتمر النساء الشرقيات للدفاع عن فلسطين في القاهرة عام (1938) وشاركت من خلاله المرأة الفلسطينية بإظهار أهمية تأييد المطالب الفلسطينية وشرعية الكفاح العربي–الفلسطيني (مواطن، 1999: 94). ويعتبر هذا المؤتمر الأول الذي تم تحديد أهدافه لمناقشة القضية الفلسطينية، وقد حضرته وفود عربية من آسيا وافريقيا، وخصصت له الصحافة المصرية مساحة واسعة في أخبارها (خرطبيل، 1995: 81–82).

وتم تشكيل عام (1942) فرق لتقديم الإسعافات الأولية والتمريض للمناضلين ضد البريطانيين واليهود في عدة مدن فلسطينية، وأطلق عليها جمعيات التضامن النسائي، وقد جرحت وأستشهدت الكثير من النساء العاملات في هذه الفرق أمثال حلوة زيدان وحياة البلبيسي (دراغمة، 1991: 47).

ومن الملاحظ أن أشكال النضال النسوي الفلسطيني تعددت بين المظاهرات، وتشكيل لجان لتنسيقها وتقديم الإحتجاجات ضد الهجرات اليهودية إلى الحكام والملوك في الخارج، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات العالمية التي تناولت قضايا نسوية وإجتماعية. وركزت الحركة الوطنية في فلسطين في تلك الفترة على الجانب النضالي دون وجود تأثير أو أهمية لتيار فكري على آخر، فكان الهدف واحدا: الدفاع عن فلسطين.

ويوضح الخليلي (1977) ان نضال المرأة الفلسطينية ما قبل عام (1948) تميز بعدم الوضوح، وربما يعود ذلك إلى الجهل وقلة حصة المرأة من التعليم، وتفضيل القضايا الوطنية على المطالب الأخرى مثل قضايا المرأة والقضايا الإجتماعية، إضافة إلى أن معظم نشيطات الحراك النسوي آنذاك كن من نساء الطبقة البرجوازية واللواتي لم يواجهن ظروفا صعبة كباقي الطبقات الأخرى (80).

2-1-2 مرحلة ما بعد حرب عام (1948):

يعتبر عام (1948) نقطة تحول في تاريخ فلسطين؛ فقد أصبح جزءا من فلسطين خاضعا للإحتلال الإسرائيلي، وتعرض الفلسطينيون للتهجير والتشريد. ونتيجة لضياع الأرض تغير دور المرأة وأصبحت مجبرة على العمل لمساعدة العائلة (النقشبندي، 2005: 133). وعقب حرب (1948) تم إنشاء مدارس للاجئين، وهذا ساعد في زيادة أعداد الطالبات في المدارس بعد أن كانت شبه معدومة ما قبل ذلك، وقد استمرت الأعداد في الإرتفاع حتى بداية الستينات، وأدى هذا في النتيجة إلى تأهيل المرأة وتمكينها، وبالتالي الحصول على عمل خارج البيت والحقل، وأدى ذلك إلى إحداث تحول ولو بسيطا في طبيعة العلاقات داخل الأسرة الفلسطينية، فعمل المرأة جعلها عضوا مهما في العائلة إقتصاديا ومكنها من المساهمة ولو قليلا في بناء المجتمع (الخليلي، 1977: 94).

وقد ألزمت نكبة عام (1948) النساء البحث عن مهنة للعيش من خلالها مثل الخياطة والتطريز وإقامة الحلقات الدراسية المختلفة، وإنشاء صفوف محو الأمية من أجل التوعية والتعليم والتثقيف، وقد مارست المرأة الفلسطينية في الأربعينات الكتابة الصحفية والعمل الإذاعي وانضمت لتنظيمات سياسية عربية مختلفة، فقد انضمت لصفوف الحزب الشيوعي الأردني وحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الإشتراكي، وكان هذا الإنضمام بداية إنطلاقها للتنظيم السياسي (عبد الهادي، 2009: 271-273). وضاعفت المرأة الفلسطينية من أدوارها النضالية في تلك الفترة، فشاركت في المظاهرات التي حدثت أثر نكبة عام (1948) وتعرضت للإعتقال وأستشهدت الكثير من بينهن رجاء أبو عماشة (الوحيدي، 1985: 6).

وما يميز هذه المرحلة هو ظهور التيارات السياسية التي أصبحت تنظم سبل مقاومة الإحتلال، فتشكلت منظمة التحرير الفلسطينية عام (1964)، وتأسس الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام (1965) والذي ضم نخبة من فريق عمل الجمعيات الخيرية وكوادر التنظيمات القومية، والتي إنبثقت في الخمسينات والستينات مع حركة القوميين العرب، وكان هدف الإتحاد هو الحفاظ على الهوية الفلسطينية والإستمرار بالمقاومة عند النساء، بالإضافة إلى مساعدة المرأة الفلسطينية إقتصاديا وإجتماعيا وصحيا (مواطن، 1999: 72).

وبالرغم من التغيرات الإجتماعية والإقتصادية على مستوى المرأة الفلسطينية إلا أن هذه التحولات لم تكن على مستوى جماهيري بل كان نشاط الجمعيات والإتحادات محصورا

بالمناطق الفقيرة وبين أقلية من النساء. ويرى آخرون أن هذه التغيرات كانت محصورة على مجموعة من النساء، فتشير إصلاح جاد (2003) أن فترة الإحتلال الإسرائيلي عام (1948) جعلت من المرأة أكثر إعتمادا على الرجل، خاصة مع زيادة حجم الأسرة الفلسطينية والذي شكل وسيلة لمقاومة الإحتلال والدفاع عن فلسطين بسياسة الإنجاب وتكثير النسل.

2-1-3 مرحلة ما بعد حرب عام (1967) ومرحلة إنطلاقة الإنتفاضة الأولى (1987):

نتيجة للتغيرات التي حصلت مع الإحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ما بعد عام (1967)، تم ضم العناصر النسوية العاملة في المجال العام إلى فصائل المقاومة الفلسطينية، وأصبحت المرأة الفلسطينية شهيدة وجريحة ومعتقلة على أيدي قوات الإحتلال.

وفي آب (1967) كانت أول مظاهرة نسائية في غزة ضد الإنتهاكات الإسرائيلية على العرب، وفي مظاهرة تشرين ثاني (1968) أستشهدت شادية أبو غزالة في نابلس أثناء مظاهرة كانت تقودها هناك (المجلس الوطني الفلسطيني، 1975: 8-9). وقد إزدادت مشاركة النساء الفلسطينيات في النضال والدفاع عن فلسطين أثر حرب (1967)، فكانت (فاطمة برناوي) أول أسيرة من فتح وضعت عبوة ناسفة في القدس داخل سينما صهيون، وأعتقلت في 8-10-1967 وأبعدت لمدة عشر سنوات حتى (1977) (وأصبحت في عام 1994 أول قائدة لجهاز شرطة نسائي) (رحال، 2012: 92).

وقد تم نشر مقال في مجلة **الثورة الفلسطينية** والناطقة بحركة فتح آنذاك بعددها رقم (17) للعام (1969) عن دور المرأة في الثورة، وأن اعتمادها الإقتصادي على الرجل أدى إلى عدم إستقلاليتها، مع أهمية توضيح دور المرأة ووضع برامج ثقافية لإظهار دورها النضالي. ورغم ذلك لم يخرج هذا المقال بنتائج فعالة لكنه أحدث بعض النقاشات ضمن الكادر النسوي. ونشرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام (1970) كتيبا بعنوان **الثورة وقضية تحرر المرأة** فرأت أن إضطهاد المرأة هو إقتصادي وإجتماعي وسياسي، فالثورة الإجتماعية تتطلب المساواة لكلا الجنسين، وهي موازية للثورة الوطنية، مع ضرورة إيجاد حركة نسوية كبيرة في الجامعات والمدارس والمناطق الفلسطينية وغيرها تتناول القضايا الخاصة بالمرأة (أبو علي، 1975: 65-66،68).

واعتصمت في تشرين أول من العام (1973) (300) امرأة من أقارب الأسرى في قاعة بلدية نابلس منددات بوفاة أحد الأسرى أثناء التحقيق معه في أحد السجون الإسرائيلية، ومطالبات بالتحقيق في ذلك (المجلس الوطني الفلسطيني، 1975: 9). ونظمت منظمة التحرير الفلسطينية عام (1974) مؤتمرها حول أهمية تنظيم جهود الفلسطينيات لتحقيق التحرير (النقشبندي، 2005: 133).

وكانت أول مشاركة للنساء الفلسطينيات في إنتخابات البلديات عام (1976) أثـر تعـديل الحاكم العسكري الإسرائيلي لقانون الإنتخابات الأردني لعام (1955)، فتم منح كل عربي عمره يفوق 21 سنة الحق في التصويت في الإنتخابات ومن بينهم النساء، ومن هنـا بـدأت عمليـة مشاركة المرأة الفلسطينية في العملية السياسية، وقد تعرضت أثر ذلك للمضايقات الإسرائيلية من إعتقال وتوقيف (ينابيع الحياة، 2011: 35). ومن الجدير الإشارة هنا إلى أن هذا القانون قد تم تجميده عام (1980) من قبل السلطات الإسرائيلية مع تجميد الإنتخابات البلدية فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة (دراغمة، 1991: 62).

وتم تأسيس لجنة العمل النسائي عام (1978) بعد مداولات وإجتماعـات وطنيـة مكثفـة أفرزت خبرة نسائية ذات توجهات سياسية مختلفة (الجبهتين الـشعبية والديمقراطيـة، الحـزب الشيوعي والمستقلين). وقد تعرض إتحاد لجنة العمل النسائي إلى تغييرات في مسمياته نتيجـة للإنشقاق في الجبهتين الشعبية عن الديمقراطية. وكان هدف الإتحاد تحقيق المساواة في الحقوق في المجال العام بين الرجال والنساء من خلال عقد الإجتماعات والبرامج التـي تحقـق ذلـك. ويعتبر الإتحاد أول من حصل على تمويل ودعم أجنبي خلال الإنتفاضة الأولى، وأصبح تمويله يدعم مشاريع المجتمع المدني وحل النزاعات (جاد، 2008: 32-34).

وتشير نضال الهندي (1995) أن اللجان النسائية والتي تم تأسيـسها عـام (1978) لـم تعارضها اسرائيل لأن برامجها كانت إغاثية خدماتية للتضامن مع الأسرى وأسرهم وللإعتصام، وقد نشطت هذه اللجان في إنتفاضة (1987). وتعتبر المرحلة من (1967) الى (1977) مـن أنشط مراحل نضال المرأة الفلسطينية (89). وضمت مرحلة السبعينات النساء والعمال والطلاب في الأطر الجماهيرية، والتي عملت على مساعدة كوادر الوسط والقاعدة، وأصبحت لاحقا طليعة العمل النضالي في إنتفاضة (1987) وكان عمل هذه الكوادر يتركز فـي تـوفير الإحتياجـات الضرورية للفقراء من أهل المدن والريف والقرى، وتكونت علـى أثـره ثقـة بـين الكـوادر والجمهور (مواطن، 1999: 73).

وتشكلت عام (1981) لجان المرأة العاملة، وتم إعتبار الثامن مـن آذار (يـوم المـرأة العالمي) عطلة مدفوعة الأجر. وفي فترة الثمانينات كان هناك دعوة للنساء للإنضمام للحركات النقابية التي تنادي بمطالبهن، وتوفرت مراكز مجتمعية تدعم المرأة العاملـة مثـل الحـضانات ورياض الأطفال وتدريب النساء على مهارات إنتاجية، والإهتمام ببرامج محو الأمية. ومع بداية التسعينات أصبح هناك تبادل للأفكار والنشاطات بين الأطر النسوية وانفتحت على مثيلاتها فـي الساحة الدولية وشاركت في المؤتمرات التي تتناول قضايا نسوية محـضة (مـواطن، 1999: 97-102).

توضح (آشلي توينجز) (Ashley Toenjes, 2011) أن نشاط المـرأة الـسياسي فـي فلسطين تحول من أسلوبه التقليدي فترة الإنتداب البريطاني إلى أن اصبح واسعا في المجال العام خاصة في ظل الإنتفاضة الأولى، فقد حصلت المرأة الفلسطينية في الجبهة الديمقراطية لتحريـر فلسطين في الفترة ما بين (1967-1987) على مراكز قيادية وإن كانت شكلية نوعا ما بمستوى إحتياط أو مساعد، وكان الهدف من ذلك تحسين صورة المرأة الفلسطينية دوليا. وتضيف الباحثة أنه نتيجة لوجود منظمة التحرير الفلسطينية خارج الوطن، ظهرت تيارات سياسية تنافس الفكر العلماني واليساري، علما أن النساء تحت أجنحة المنظمة المشتتة بالخارج تدربت على إستخدام السلاح والقتال، وكانت على وعي بأهمية القضية الفلسطينية.

وما يميز مرحلة الإنتفاضة الأولى تنامي التيار الإسلامي متمثلا بحركة حماس، ويعتبـر ظهوره في هذه المرحلة غير مخطط له. وقد ساعده في الإنتشار تسهيل إسرائيل نشاطاته داخل فلسطين وحرية حركته، بهدف إضعاف التيار العلماني الذي إزدادت شـعبيته فتـرة مـا قبـل الإنتفاضة. فقد بقيت هذه التيارات الإسلامية متحفظة بخصوص قضايا المرأة ورأت فيها المربية والحافظة للأسرة وكانت برامجها تقوم على دروس الوعظ والإرشاد وتستهدف ربات البيـوت والمتدينات وواعظات المساجد (جاد، 2003: 65-71).

حققت المرأة الفلسطينية في العامين الأولين من الإنتفاضة الأولى نضالا وطنيا إلى جانب الرجل، فوصل عدد الشهيدات حوالي (130) امرأة ما بين العامين (1988-1990) (المكتـب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، 1995: 156). وقد كانـت المـشاركة النـسوية فـي الإنتفاضة الأولى تقتصر على نساء الأحياء الفقيرة في المدن بالإضـافة إلـى نـساء القـرى والمخيمات، وكانت المشاركة خاضعة لسيطرة الحركات السياسية والتي فرضت بـرامج علـى النساء مفضلة الرجال عليهن ومتجاهلة مساهمات المرأة في الإنتفاضة. ومع تزايد الدعم المالي

للحركات السياسية أصبحت المرأة تعمل بأجر فيها؛ فهي مصدر العمل والدخل لهـا، وعنـدما تراجع الدعم المالي إنسحبت النساء من عضوية الحركات الـسياسية، وعنـد تنـامي الإسـلام السياسي أصبحت الأطر النسوية متخوفة من هذا الفكر لإعتقادهن بأنه سوف يؤدي إلى التضييق على المرأة في مجال العمل والمشاركة السياسية من بين قضايا أخرى (جاد، 2003: 62-65).

وقد وصلت نسبة النساء في عضوية المجلس الوطني مع تأسيس منظمة التحرير الوطنية إلى (2%)، وفي السبعينات إلى (4%)، أما عام (1980) فوصلت إلى (9%) أي (25 من أصل 280)، لتصل النسبة عام (1990) إلى (10%) بواقع (43) امرأة، وهذا يظهر الإرتفاع البطيء الملحوظ على عضوية النساء الفلسطينيات مع تقدم السنوات. وشاركت المرأة الفلسطينية منذ عام (1974) في الوفود السياسية والدولية، فضم الوفد المفاوض عام (1991) (3) نساء من القـسم الرسمي والإعلامي و(6) نساء من الجانب الفني للمفاوضات. وحصلت عام (1992) سـيدتان على منصب سفير من أصل (93) (المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مـؤتمر بكـين، 1995: 384، 394).

الملاحظ أنه على الرغم من زيادة تعبئة النساء فـي الحركـات الـسياسية ذات الفكـر والأيدولوجيا المختلفة خلال فترة الإنتفاضة، بقيت المرأة مهمشة مجتمعيا سواء علـى مـستوى النظرة الذكورية الفوقية من التيارات التي تغاضت عن مساهماتها في الإنتفاضة أو من الحركات الدينية التي ترى فيها أما منجبة ومربية للأجيال ومكانها هو البيت، وإن تحسن وضعها بـشكل أفضل عن المراحل السابقة.

2-1-4 مرحلة تطبيق نظام الحكم الذاتي/ اوسلو(1993):

وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على قرار الحل المرحلي السلمي بشكل مبـدأي عـام (1973) مع القبول بتأسيس سلطة فلسطينية على أي منطة تحرر من فلسطين (جـاد، 2000: 75). وتميزت مرحلة ما بعد توقيع اتفاق اوسلو (1993) بأهميـة الإسـتمرار فـي مقاومـة الاحتلال، والحاجة إلى إيجاد نظام حكـم ديمقراطـي يحقـق الـدعم الـسياسي والإجتمـاعي والإقتصادي لمستقبل المجتمع ككل، وتوفير التعبئة المجتمعية لتحقيق ذلك (كتـاب وحمـامي، 2003: 166).

وعندما بدأت المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تم تشكيل طاقم شؤون المرأة من أجل دعم مشاركتها في بناء الوطن وعلى المجالات كافة (الصحة والإقتصاد والعمل والتعليم)، لكن رغم هذه الجهود لم يكن هناك رؤية واضحة لقضايا المرأة ومطالبها (كمال، 1997: 77). وقد جعلت إتفاقية اوسلو من الحركة النسوية تتجه نحو تشكلين؛ الأول: التوجه الوطني وشمل المؤيدين والمعارضين للإتفاقية، وهو ما كان موجودا ما قبل الإنتفاضة. والثاني هو التوجه الإسلامي الذي كانت بداية تشكله ووجوده فترة توقيع الإتفاقية (عبد الهادي، 1999: 195). وقد كان هناك إختلاف في وجهات النظر داخل الإتحاد العام للمرأة من حيث النظرة لحقوقها، فرأت ذوات الفكر اليساري أن هناك ثالوث إضطهادي بحق المرأة وهو الطبقة والذكورية المجتمعية والنظام الأبوي، أما الليبراليات فرأت بالإضطهاد الذكوري والأبوي فقط (حلو، 2009: 19).

جعل إتفاق اوسلو إهتمام الحركات النسوية يتركز في موضوع النوع الإجتماعي (Gender) والتنمية المستدامة وسن القوانين والتشريعات التي تكفل للمرأة حقوقها. وفي دراسة لوفاء عواد (2008)، حول دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة (2000–2006)، توضح كيف أن السلطة الفلسطينية في بداية التسعينات لم يكن في نيتها دمج الحركات النسوية في عملية البناء والتنمية بإستثناء عدد من قياديات العمل النسوي التي تم إستيعابها في نطاق العمل الحكومي عام (1996) مما أدى إلى خسارة مجهودات رموز الحركات النسوية التي أصبحت تتماهى مع مؤسسات السلطة.

أدت عملية دمج النساء في الحركات والأطر النسوية المختلفة في وحدات النوع الإجتماعي (Gender) إلى التركيز على الوسائل والتفاصيل الدقيقة للإجراءات الفنية وليس على الأهداف والغايات وتحقيق المساواة بين الجنسين، بمعنى أن الحركات النسوية أصبحت تركز على الوظائف والمراكز الحكومية بدلا من التركيز على تحسين وضع المرأة واستصدار قوانين تحميها وتحقق لها حقوقها القانونية والدينية مثل الإرث والزواج والطلاق وغيرها (جاد، 2008: 64). وبعد توقيع اوسلو أنتخب أول مجلس تشريعي (1996) حصلت فيه امرأتان على منصب وزير؛ وهن إنتصار الوزير (وزيرة التنمية الإجتماعية، والتي تولت أيضا وزارة الشؤون الإجتماعية عام 1994) وحنان عشراوي (وزيرة التربية والتعليم) (النقشبندي، 2005: 134).

عندما استلمت السلطة الفلسطينية مهامها بعد توقيع اوسلو ركزت على قضايا وطنية وموضوعات التنمية خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، وتوفير الخدمات للمواطنين وتنمية وتطوير مؤسسات تابعة لها بالإضافة إلى القدرات البشرية والكفاءات، وقامت ببعض الآليات

الرسمية لصالح المرأة؛ فشكلت دوائر في الوزارات والمؤسسات الرسمية بهدف إيجاد مساحة لعمل المرأة وضمها، وتطوير سياسات المساواة وإحترام حقوق الإنسان والنوع الإجتماعي. فأوجدت وحدة في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية تتناول قضايا النوع الإجتماعي وتوفير إحصاءات حول وضع المرأة الفلسطينية للإستفادة منها أكاديميا وبحثيا في رسم سياسات مستقبلية. وأسست وحدة المرأة في المجلس التشريعي (2000) بهدف تحقيق المساواة لكلا الجنسين على المستويات كافة (مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي، 2001: 19-20).

وعن مشاركة النساء في الأحزاب؛ تشكل المرأة (5%) من اللجنة المركزية لفتح، و(10%) من اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، و(19%) من اللجنة المركزية لحزب فدا، و(18%) من اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في الضفة والقطاع، علما أنه لم يتوفر إحصاءات عن التيارات الإسلامية (عثمان، 2003: 106).

لم يكن في إنتخابات 20-1-1996 كوتا وفازت خمس نساء من أصل (88) عضوا بنسبة (5.6%)، وفي عام (1998) كانت هناك مطالب حكومية بإضافة امرأة لكل مجلس محلي، وفي عام (2000) وصل عددهن إلى (63 امرأة من اصل 3535 عضوا) بنسبة (1.7%)، وعام (2005) تم إقرار (الكوتا) فكانت هناك (537 امرأة من اصل 2732 عضوا) ممثلة المجالس المحلية بنسبة (19%) (Jad, 2010: 84). ومن الجدير بالذكر أن سميحة خليل قد رشحت نفسها لإنتخابات الرئاسة الأولى عام (1996) وحصدت (11%) من الأصوات (الشافعي وعواد 2010: 18-19).

وقد أصدرت وزارة الحكم المحلي الفلسطيني عام (1998) قرارا بتعيين إمرأة على الأقل في جميع المجالس المحلية والبلدية، إلا أن القرار لم يكن ملزما فكانت نسبة النساء العاملات في المجالس المحلية والبلدية (1.6%) بعدد (61) من أصل (3739) عضوا في الضفة الغربية، مع العلم أن قطاع غزة رفض هذا القرار (ينابيع الحياة، 2011: 35).

2-1-5 مرحلة إنتفاضة الأقصى (2000) وحتى الآن:

قامت الحركات النسوية بمواصلة عملها خاصة بعد تدمير إسرائيل البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، وعجز مؤسسات السلطة عن القيام بعملها. فقامت الحركات النسوية بالإضافة لعملها المؤسسي بتقديم المساعدات لأهالي المتضررين من الجرحى والأسرى والشهداء.

في حين أن المرأة الفلسطينية شاركت في الإنتفاضة الأولى (1987) نـضاليا وأوجـدت لنفسها مساحة في العمل السياسي، لكنها في الإنتفاضة الثانية (2000) شاركت فـي العمليـات الإستشهادية وتعرضت الكثير منهن للإعتقال، واتهمها الإعلام الغربي بأنها ترمي أولادها إلـى الموت، ولم تظهر بالصف الأول (سياسيا) مثل إنتفاضة (1987)، وانحصر ولازال دورها في الجمعيات الخيرية (النقشبندي، 2005: 134،136).

وفي عام (2003) أصبحت المرأة الفلسطينية المتزوجة ل غير فلسطينيي تنقل الجنـسية لأبنائها بعد أن كانت هذه الميزة حكرا على الرجال. فحسب القانون الأساسي الفلـسطيني مـن المادة (23): "للمرأة الحق في المساهمة الفاعلة في الحيـاة الإجتماعيـة والـسياسية والثقافيـة والإقتصادية، ويعمل القانون على إزالة القيود التي تمنع المرأة من المشاركة في بنـاء الأسـرة والمجتمع" (جاد، 2008: 58). وأصبحت زهيرة كمال الوزيرة الأولى لوزارة لشؤون المـرأة عندما أستحدثت عام (2003)، وكانت جانيت ميخائيل أول امرأة تتولى رئاسة بلدية مدينـة رام الله في عام (2005)، علما بأنه كانت قد شكلت ثمان حكومات فلسطينية في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات من (1994–2003) (رحال، 2010: 37–38).

وتظهر سمية عامر (2007) دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي، فقد وقعـت عام (2003) منظمات المجتمع المدني وتيارات سياسية وشخصيات فلسطينية على مذكرة مـن أجل إقرار (الكوتا) النسائية والتي تضمن مشاركة نـسوية بنـسبة (20%)، أي نظـام الكوتـا المفتوحة. وحثت التيارات السياسية على أن تضمن حصة لعضواتها بنسبة لا تقل عن (30%). وفازت بناء على ذلك (17) امرأة في انتخابات التشريعي لعام (2006).

كانت أول جولة إنتخابات مجالس محلية بالضفة الغربية بتاريخ 23–12–2004 وفازت (52) امرأة بمقاعدهن من أصل (306) مقعدا. أما في قطاع غزة فقد تـم إجـراء الإنتخابـات بتاريخ 7–1–2005 وفازت (20) امرأة بمقاعدهن من أصل (118)، أي ما نـسبته (17%)، وهي تقارب نسبة الكوتا التمثيلية، وكان قد أقر المجلس التشريعي "أن لا تقل حجـم مـشاركة المرأة في المجالس المحلية عن مقعدين كحد أدنى بحال ترشح النساء" (ينابيع الحيـاة، 2011: 37).

وقد شاركت المرأة الفلسطينية في تظاهرة بيت حانون بتاريخ 3\11\2006 لفك الحصار عن (70) فلسطينيا كانوا محاصرين في مسجد النصر في بيت حانون، وتعرضت قوات الإحتلال للمظاهرة فقتلت متظاهرتين وأصابت العشرات منهن (صحيفة **الغد**، 2006: 1).

وتوضح جاد (2008) أن عملية الدمج البيروقراطية للحركات النسوية في وحدات النوع الإجتماعي (Gender) بعد اوسلو (1993) كانت نتيجة خوف في الحركات من خسارة القاعدة النفوذية التي قمن ببنائها، وتولي نساء أخريات لا يستحقن تلك المناصب، فقامت الحركات النسوية بالجمع بين مراكزهن الجماهيرية في تلك الحركات وبين مراكزهن الحكومية الجديدة.

أسفرت إنتخابات التشريعي عام (2006) إلى فوز التيار الإسلامي بقيادة حركة حماس بأغلبية المقاعد؛ فقد فازت الحركة ب (74) مقعدا (65%) من مجموع المقاعد البالغ عددها حسب حسب القانون الجديد لأعضاء المجلس التشريعي لعام (2006) من أصل (132) مقعدا: 66 مقعدا نظام الدوائر و66 مقعدا نظام القوائم، وحصلت فتح على (45) مقعدا (34%)، وكان هناك (4) مقاعد مستقلة لفئة متحالفة مع حماس، و(3) مقاعد للجبهة الشعبية، ومقعدين لقائمة البديل ومقعدين للطريق الثالث ومقعدين لفلسطين المستقبل؛ وبذلك توزع الأعضاء إلى (84) في الضفة والقدس، و(48) في قطاع غزة. وقد ضمت إنتخابات هذا المجلس (17) امرأة (6) من حماس و(8) من فتح وامرأة واحدة لكلا من الجبهة الشعبية والطريق الثالث وفلسطين المستقلة (رحال، 2010: 40).

وقد أثر فوز حركة حماس في إنتخابات المجلس التشريعي (2006) في الوضع الفلسطيني، فكان هناك رفض دولي لنتيجة الإنتخابات، وعراقيل إقامة حكومة وحدة وطنية، مع الصراع الحزبي الذي دب بين حركتي حماس وفتح وإنتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة وخضوع الضفة الغربية لحكم السلطة الوطنية، جميعه أدى إلى عدم إستقرار المجتمع وتهميش الدور الوطني والسياسي المطلوب لدعم المرأة ومساندتها مجتمعيا، وعرقل تشكيل سياسة وطنية موحدة فوق كل اختلاف حزبي أو سياسي أو أيدولوجي (Jad, 2010: 82).

ويمكن القول أن النساء بشكل عام حظيت بمناصب وزارية محدودة في السنوات الأولى من عمر السلطة الوطنية مثل وزارة التربية والتعليم، والشؤون الإجتماعية، والسياحة والآثار، لكن في تشكيلة الحكومة الوزارية لعام (2009) أدت (5) وزيرات اليمين الدستورية وهي نسبة

قد إرتفعت عن السنوات الماضية، وارتفع عددهن ليصل الى (6) في التشكيلة الوزارية لعام (2012). ووصلت نسبة الإناث الأعضاء في مجلس الوزراء للعام (2006) ما نسبته (4%) حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2008)، وإرتفعت النسبة لتصل (9.5%) خلال العام (2007) (رحال، 2010: 37).

تم تأجيل إنعقاد إنتخابات المجالس المحلية أربع مرات (قبل إنعقادها أخيرا في نهاية 20-10-2012)، فكان التأجيل الأول نهاية عام (2008) وإنتهاء المهلة القانونية لجميع المجالس المحلية المنتخبة. أما التأجيل الثاني كان حكوميا بنهاية عام (2010) بحجة المصلحة العامة. والثالث كان في حوالي منتصف عام (2011) بعد توقيع إتفاق المصالحة والرغبة بمنح قطاع غزة المشاركة في الإنتخابات. والتأجيل الأخير كان رئاسيا بعد أشهر من التأجيل الثالث (2011) بسبب عراقيل تطبيق إتفاق المصالحة. وهذه التأجيلات المتتالية جعلت من المجالس المحلية معطلة عن القيام بمهامها بسبب إستقالة البعض أو الإستنكاف عن العمل، وهذا جميعه جعل من المجتمع يقف على أرجل متأرجحة في ظل مجالس محلية وتشريعية فقدت مدتها القانونية ومعطلة عمليا عن القيام بمهامها (ينابيع الحياة، 2011: 14-15).

شاركت في الإنتخابات المحلية الأخيرة بتاريخ 20-10-2012 (272) هيئة محلية من أصل (353)، وتم إستكمال العملية الإنتخابية في 22-12-2012 وشاركت فيها (81) هيئة محلية، وبموجب (الكوتا) حصلت النساء على مقعدين في كل مجلس محلي (موقع لجنة الإنتخابات المركزية- فلسطين).

2-1-6 الخلاصة

خضعت الحركة النسوية الفلسطينية لتحولات في تركيبتها ونشاطاتها المختلفة تبعا للظروف التي تعرضت لها؛ ففي مرحلة الإنتداب البريطاني كان نشاطها نضاليا إغاثيا واضحا، فقاومت الإنتداب وساعدت المقاتلين وأنشئت الجمعيات من أجل اغاثة أفراد المجتمع، وعقدت الإجتماعات المختلفة لتبادل الآراء حول مستجدات الوضع الفلسطيني، وإن اعتبر كثير من الباحثين دورها آنذاك نضاليا ولم يرتق للمشاركة السياسية الفعلية. أما مرحلة حرب عام (1948) فتحولت بإتجاه التعليم والبحث عن عمل خاصة في ظل ضياع الارض وضرورة البحث عن مصدر معيشي آخر، وقد ساعدت مدارس اللاجئين في توفير التعليم. وفي الستينات

تطورت مشاركتها السياسية اثر إنشاء إتحاد المرأة العاملة والتابع لحركة فتح، فشاركت المــرأة الفلسطينية في النضال على مجال واسع سواء على الصعيد المحلي أم الدولي.

ومع إيجاد نظام الحكم الذاتي وتوقيع إتفاق اوسلو (1993) تم دمج الحركات النسوية في ظل مؤسسات السلطة الفلسطينية، ويمكن القول أن ذلك أثر في أدوارها ونشاطاتها لأنها أصبحت خاضعة لسياسات السلطة، وشاركت المرأة الفلسطينية في إنتخابات التشريعي (1996) وحظيت بدور سياسي محدود. أما إنطلاقة الإنتفاضة الثانية (2000) فعملت على تقييد دورهــا نتيجــة الإحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية وأصبح دورها خدماتيا إغاثيا نتيجة لطبيعة الظــروف الطارئة آنذاك، وناضلت المرأة الفلسطينية من أجل إقرار (الكوتا)، وكان لها ذلك عام (2005)، وتخصيص نسبة لها في الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة.

وحول المرحلة الأخيرة من إنتخابات التشريعي (2006) وحتى الآن، يمكن القول أنها في تطور ولو بطيء؛ فقد إزداد عدد الوزيرات وتم إقرار (الكوتا) وحظيت المــرأة بمقعــدين فــي المجالس المحلية، وبنسبة في المؤسسات الحكومية المختلفة. لكن لا تزال المرأة الفلسطينية لــم تحظ بالتمثيل الفعلي للمجتمع، فالوزارات التي حظيت بها لا تزال تقليدية غير سيادية، ولا زالت تخضع لغياب القوانين التي تكفل لها حقوقها في المساواة وتكافؤ الفرص؛ فلا تزال السلطة تعمل بقوانين أحوال شخصية قديمة والتي تقف عائقا أمامها في سبيل تحقق التقدم والإستقلال لــذاتها ولمجتمعها.

2-2 المجتمع المدني

1-2-2 مقدمة

يعتبر مفهوم المجتمع المدني واسع وفضفاض وتناوله كثير من الفلاسفة كل من وجهة نظره أمثال هوبز وجون لوك وروسو (أصحاب العقد الاجتماعي) وهيجل وماركس وغيرهم. وهناك إختلاف في الظروف التي أفرزت وجود المجتمع المدني في الوطن العربي عنه في المجتمع الغربي؛ فعصر النهضة وتراجع سلطة الكنيسة جميعها دعمت ومهدت لوجوده عند الأوروبيين، في حين أن الوضع العربي مختلف، فهناك ظروف طالتهم وأهمها الإستعمار، وكيف أن الدول الإستعمارية منحت الدول العربية إستقلالها لكن بالمقابل ربطتها إقتصاديا وسياسيا بها، فأصبحت هذه الدول خاضعة وتابعة لقوى خفية. ويمكن إضافة أن طبيعة الأنظمة العربية وحكمها أثر في تراجع وجود المجتمع المدني خوفا من ضياع سيطرتها الكلية على المجتمع.

تعتبر فكرة وجود المجتمع المدني وتطبيقه عربيا لا تزال غير ناضجة، فهناك هيمنة مؤسسية واضحة على الإقتصاد، وهي في الغالب مؤسسات النظام الحاكم، بالإضافة للتبعية الإقتصادية وعدم الإهتمام المجتمعي بالسياسية والقضايا التي تهم الشأن العام، بل هناك تركيز على المصالح الفردية مع غياب الإنتماء الوطني والذي هو أساس فكرة المجتمع المدني، والتطوعية في المشاركة بالنشاطات المختلفة التي من شأنها أن تحسن الوضع المجتمعي للأفضل.

يرجع التخبط في قبول فكرة المجتمع المدني حسب البعض إلى الإسلام؛ فيقصد بالدولة المدنية أو المجتمع المدني فصل السياسة والإقتصاد عن باقي المؤسسات الخاصة بالدولة، وهي بالتحديد فصل الدين عن السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية وهذا ليس بشكل مطلق لكن ضمن مراقبة الدولة ودعمها، والإسلام هو نظام كلي شامل لا يقبل الفصل، وأن التعددية تخالف الإسلام.

والمجتمع المدني هو عكس المجتمع الديني (الثيوقراطي) الذي يدعي أنه يحصل على صلاحياته وسلطاته من السماء. وهو عكس المجتمع الطائفي والقبلي والشمولي الإستبدادي (الجنحاني، 2006: 44). وهو مستقل كذلك عن السلطة العسكرية التي تحكم بالقوة والإجبار؛ وتعتبر نهاية الثمانينات هي بداية ظهور الخطاب الفكري حول المجتمع المدني متمثلا ذلك بالأوضاع العربية المحيطة من حيث تفجر الإنتفاضة الأولى في فلسطين (1987)، ونهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفيتي (1989-1999) بالإضافة للحربين العراقية-الإيرانية والعراقية-الكويتية (فرسون، 2004: 272،59).

2-2-2 مفهوم المجتمع المدني ونشأته

إزداد الحديث في العصر الحالي عن ضرورة إستحداث مجتمع جديد تقوم المؤسسات داخله بتسيير المهام والمسؤوليات وتقليص سيطرة الدولة وسلطتها على الأفراد والقوانين. وحسب منظرين السياسة والإجتماع، مر تشكل المجتمع المدني بفترات ومراحل زمنية مختلفة إرتبطت بما يميزها عن غيرها، بالإشارة إلى أن ظهوره بدأ في الغرب، فهناك مجموعة من الظروف أدت إلى تشكله.

تحدث أفلاطون عن المجتمع المدني وركز على أهمية دور الفرد فيه، ووجوب الإلتزام والمشاركة واحترام الآخرين وحقوقهم؛ فالعدالة التي تعيش داخل الفرد تؤدي إلى عدالة تعم المجتمع. فالملك الفيلسوف عند أفلاطون مستقلا ممثلا للحقيقة ويمكنه أن ينجح فقط بوجود مجتمع يقوم على الحريات التي تمنحه الإستقلال عن الحكومة الظالمة والمتنفذين في الدولة، فيجب أن يتوفر مجالا منفصلا للفرد عن الحكومة ويتم الإلتزام بمنظومة أخلاقية واسعة (ديلو، 2008: 96-97).

ويرجع ليلة (2007) بدايات تشكل المجتمع المدني كمفهوم في المجتمع الغربي إلى القرن السادس عشر والتي إرتبطت بحركة الإصلاح الديني بقيادة مارتن لوثر، وما نجم عنها من قطيعة بين الدين والدولة والتخلص من سيطرة الدين على الجانب السياسي، وظهور مفاهيم الطبقة البرجوازية والدولة الديمقراطية، بالإضافة إلى الكتابات والإسهامات العلمية التي كانت بداية ولادة عصر النهضة، نظرا لتعزز الفكر العقلاني والنزعة الانسانية (21-23). وحسب بشاره (2000) ظهر المجتمع المدني كمفهوم على يد توماس هوبز، والذي كان عبارة عن إنتقال مبدأ السيادة من السماء إلى حكم الآله ثم إلى الأرض بتطبيق نظرية العقد الاجتماعي، وكان يظهر المجتمع المدني في تلك الفترة على أنه حكم ديكتاتوري، فليس هناك فصل بين المجتمع السياسي عن المدني (80،77).

وحسب (سليجمن) (Seligman, 2005) ترجع بدايات إستخدام مصطلح المجتمع المدني إلى أواسط القرن الثامن عشر في اسكتلندا جزءا من البحث عن نموذج جديد للمجتمع في العصور التي لحقت بالمطالبة بالعمل من أجل الاتحاد (Act of Union) في (1707) بين انجلترا واسكتلندا. فقد فشلت ثورة اليعقوبيين (Jacobean) ضد الوحدة مع انجلترا، وهزم الإسكتلنديين في معركة (Culloden)، جميعها أدت إلى الدفع بمحاولات الاسكتلنديين لإعادة تكوين حكومة تعتمد على القبائل التي كانت متحدة منذ الماضي، وأصبح واضحا أن التحول في

المجتمع التجاري في القرن الثامن عشر هو النموذج العملي. وكان هناك نموذجا آخرا ولم يكن قبلي ولا إذلالي بشكل كامل؛ فكان الحكم الملكي للإنجليز؛ ومن هنا ظهر مصطلح المجتمع المدني بديلا في الوقت الذي كان المجتمع يستعد نحو المشاركة في التغيير. والمصطلح مترابط فلسفيا وسياسيا، ويعتبر (هيوم) (David Hume) مفسره فلسفيا و(ماركس) (Karl Marx) موضحه سياسيا. أما في علم الاجتماع فظهر مع تطور النضال بين المدنيين وإدراج الطبقة العاملة خلال المجتمعات الوطنية في الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر (8).

يرى (جون لوك) (John Locke) أن المجتمع هو المشرع للدولة والمراقب لها ويفضل أن يكون هناك نقل للسلطة وحراك سياسي بعيدا عن الحروب والصراعات الأهلية. أما (روسو) (Rousseau) في القرن الثامن عشر يتحدث عن شعب وإرادة، ويمكن أن يكون الشعب بدون أفراد يرأسونهم، أما الإرادة فهي شاملة وكلية ولا تقبل التجزئة وتخص الجميع (الصبيحي، 2000: 20).

ويعتبر إنتقال الإقتصاد الإقطاعي والزراعي إلى الإقتصاد الصناعي والتجاري والرأسمالي في القرن السابع عشر أحد أهم بوادر ظهور عصر الحداثة والتنوير (Enlightenment)، والتي هي من عناصر المجتمع المدني. وقد ساهمت إضافات المفكرين حول مفهوم المجتمع المدني في القرن الثامن عشر في تحديد أدوار ووظائف مؤسساته وطبيعتها كونه مجتمعا منفصلا عن الجوانب السياسية والإجتماعية، وقد وضحه (آدم سميث) (Adam Smith) بأنه المجتمع الذي يسد الفراغ بين الفرد والدولة من خلال علاقات التبادل والتعاقد والإنتاج (ليلة، 2007: 24، 32).

وقد تناول كارل ماركس المجتمع المدني وأكد على ضرورة وجود إنفصال بين المجتمع والدولة السياسية؛ فبداية المجتمع المدني تواجه تناقضات للمصالح نتيجة للصراع الطبقي الذي يقوم على المصالح الإقتصادية البرجوازية، فيتشكل في البداية مجتمع مدني ممزق بين المصالح الخاصة داخل الدولة السياسية المنقسمة، وتطبيق الديمقراطية بشكل واسع يجعل منه أكثر تسييسا ويصبح مجتمع الأفراد والناس ومجتمع الملكية الخاصة (توزيل ولوبوريني وباليبار، 2006: 16، 18). رأى (تالكوت بارسونز) (Talcott Parsons) أن المجتمع المدني نتاج الثورة الصناعية التي فصلت الإقتصاد عن الدولة، والثورة الديمقراطية التي إنطلقت من أهمية حقوق المشاركة العامة والرقابة، والثورة التعليمية التي جمعت بين الثقافة والتعليم مؤسسة بذاتها (بشارة، 2000: 55).

ومن الملاحظ أن نشوء المجتمع المدني إرتبط في الغرب بالإقطاع والبرجوازية والصراع من أجل الحصول على الحقوق، وكون الفرد طالب بحقوقه فقد أصبح أساس المجتمع، والمواطنون هم محور المجتمع المدني، والذي هو قائم على الحقوق والحريات والتنافس المبني على التعددية والعدالة والمساواة (ابو يوسف، 2005: 38–39). وقد ظهر المفهوم مجددا عقب أحداث بولندا نهاية السبعينات وبداية الثمانينات في ظل الحراك الشعبي عام (1989) في أوروبا الشرقية (بشاره، 2000: 13). ويشير الجيوسي (Jayyousi, 2012) إلى أن إزدياد دور مؤسسات المجتمع المدني تزامن مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنه من ضخامة الكوارث والتغيرات الدولية، وكان دور الصليب الاحمر السويسري فعالا آنذاك، وأصبحت منظمات المجتمع المدني تقدم عملها الانساني مع وجود غطاء سياسي. وقد اثرت أحداث بولندا في وجود المجتمع المدني، (بولندا كانت جزءا من دول حلف وارسو والتي قادت النضال ضد الناتو لما يزيد عن 40 عاما) وقد قامت المنظمات الانسانية بدعم الشعب البولندي في كفاحه من أجل الإستقلال (54-55).

وقد عرف الجنحاني (2003) المجتمع المدني بأنه "الفضاء الذي يتحرك فيه الانسان زائدا عن مصالحه الشخصية، وكذلك عالمه الخاص، متحولا إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلى فضاء بيروقراطيا يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيطرة يقف في حقيقة الأمر غريبا عنها" (الجنحاني وإسماعيل، 2003: 16).

بينما يرى سعد الدين إبراهيم (2000) أن المجتمع المدني هو "مجمل التنظيمات الإجتماعية التطوعية وغير الإرثية وغير الحكومية التي ترعى الفرد وتنظم قدراته على المشاركة الفعالة في الحياة العامة" (74). فهو يربط وجود المجتمع المدني بالتخلص من العوائق والروابط الإرثية التي تحد من إنطلاق هذه المؤسسات الخاصة بوجوده، فهو يجعل الفرد عبر مؤسساته وتنظيماته المختلفة أقل إحساسا بالخوف وأكثر شعورا بالأمان، فهناك وسطية ومرونة ودرجة من الحرية في مؤسسات المجتمع المدني.

وحسب الأنصاري (2002)، يرجع ظهور المجتمع المدني إلى إنهيار الدولة داخليا خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، فلم يكن هناك مجتمع يحميها ويدعمها ويدافع عنها من الإنهيار (5). ويمكن توضيح ذلك عربيا فقد أدى تراجع دور الدولة في أداء وظائفها الإجتماعية والإقتصادية فترة الخمسينات والستينات إلى أن قامت الحركات الاسلامية بملء هذا الفراغ كما

في مصر والسودان والجزائر والصومال. وفي السبعينات والثمانينات ظهرت مؤسسات جديدة في الوطن العربي مثل منظمة حقوق الإنسان عقب الغزو الإسرائيلي عام (1982) للبنان، وظهرت المنظمات التطوعية الخاصة لسد إحتياجات الأفراد والجماعات نظرا لعدم قدرة الدولة على الوفاء بها، وساهم زيادة التعليم في بناء هذه المؤسسات، مع ضرورة الإشارة إلى زيادة الموارد المالية الفردية وزيادة عوائد النفط أوائل الثمانينات كان له دورا في زيادة أعداد هذه المؤسسات (إبراهيم، 2000: 29-31).

ويرتبط ظهور المجتمع المدني في القرن العشرين بالتقدم العلمي الذي أصبح يوازي رأس المال وأهميته. فانتشرت مؤسساته في الحضر نتيجة لإزدياد الفردية، وأصبح مستقلا عن الدولة، وقد ساعد في نموه عالميا ووطنيا في الألفية الثالثة بالإضافة لسقوط الإتحاد السوفيتي سيطرة الرأسمالية وظهور العولمة. وتباينت الآراء بخصوص وجوده في العالم الثالث؛ فهناك من رأى أنه معول أساسي لتنمية هذه الدول وتحقيق الحداثة فيها، في حين رأى آخرون أن مؤسسات المجتمع المدني تتلقى دعما من الخارج، فهذا يبقي على تبعية دول العالم الثالث وتراجعها أمام الدول المتقدمة (ليلة، 2007: 51-54).

3-2-2 مؤسسات المجتمع المدني

يتطلب وجود المجتمع المدني أسسا وقاعدة من المنظمات سواء الحكومية أم غيرها، والمؤسسات العالمية أم الإقليمية، ودرجة تمثيلها في المجتمع وطبيعة برامجها ومصادرها المالية ونشاطاتها. ويدعم وجود هذه المؤسسات توفر ثقافة مجتمعية تتمثل بالتطوعية والتسامح والتعاون والديمقراطية والمواطنة، مع قدرة هذه المؤسسات المختلفة على التنسيق فيما بينها وإحداث التغيير بمساعدة قوانين تدعمها (الجنحاني وإسماعيل، 2003: 132-133). ويمكن تلخيص أهم مؤسسات المجتمع المدني على النحو الآتي:

1) الأحزاب السياسية، وقد بدأ نشاطها في انكلترا والولايات المتحدة منتصف القرن التاسع عشر، وتأخر ظهورها في أميركا اللاتينية والوطن العربي (الصبيحي، 2000: 98). وتشكل الأحزاب السياسية المكون الأول لبناء المجتمع المدني لأنها يمكن أن تصل للحكم فتصبح ممثلة لجهاز الدولة والسلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى أن الأحزاب السياسية هدفها إشباع حاجات أعضائها فهي محصورة بالمجال الخاص بها وليس على النطاق العام (ليلة، 2007: 203).

2) جماعات حقوق الإنسان والإتحادات العمالية والجمعيات والمنظمات الحقوقية، وجمعيات الدفاع عن المرأة، وهي تعتبر أحد مؤشرات ظهور المجتمع المدني لأنها تطالب بحقوق إنصافية في المجتمع ويصعب على السلطة التصدي لهما ولو ظاهريا (غرايبة، 2002: 55). وتعتبر المنظمات الحقوقية (المرأة أو الإنسان أو التنمية) ذات أهداف ومطالب دستورية وإجتماعية وسياسية في ظل المجتمع المدني بغرض حماية أصحاب هذه الحقوق من الانتهاكات المختلفة، ومن أجل نقد الحكومة بحال تجاوزاتها (مجاهد، 2004: 90).

3) المنظمات غير الحكومية (NGOs)، وهي منظمات طوعية ومتعددة فهناك المنظمات الفئوية التي تشمل خدماتها فئات أو اقليات محددة بهدف دمجها في المجتمع، والمنظمات التي تهتم بأمور الرعاية الاجتماعية وتهدف لإشباع احتياجات المستفيدين منها، والمنظمات الدفاعية مثل حقوق الإنسان، أما المنظمات التنموية فغايتها تمكين الأفراد والجماعات وتطوير قدراتهم على المجالات كافة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية (ليلة، 2007: 204). بالإضافة لمنظمات البيئة ومؤسسات حرية التعبير، والهدف الأساسي من هذه المؤسسات جميعها هو دورها أكثر من وجودها.

وهناك مجموعة من المعايير تتطلب وجود مثل هذه المؤسسات؛ فالقدرة على التكيف تزيد من الفاعلية المؤسسية، ويشمل ذلك الفترة الزمنية من حيث الإستمرارية لفترات طويلة مع إختلاف وتغير لمتقلديها، والتكيف في مختلف الظروف والمستجدات وإجراء التعديلات بما تتطلبه هذه الظروف، مع أهمية الإستقلالية عن الدولة والمؤسسات الأخرى، والإستقلال المادي أيضا. وتتميز هذه المؤسسات بتعقدها نتيجة إنتشارها الجغرافي الكبير والذي هدفه القيام بمهامها المختلفة وتقديم الخدمات لأكبر عدد ممكن، والتجانس هو ميزة ايجابية لهذه المؤسسات نتيجة لغياب الإختلافات والصراعات داخل المؤسسة؛ فهدف مؤسسات المجتمع المدني هو ديناميكية التغيير الإجتماعي (الصبيحي، 2000: 32-37).

4-2-2 المجتمع المدني والدولة

تعبر الدولة نتاج التطور التاريخي للسلطة، وهي صيغة حديثة وشكل من أشكال تطـور وتنظيم المجتمعات، وهي السلطة التي تضع المعايير والقوانين وتنشئ المؤسسات التـي تقـوم بممارسة الحكم على السكان في منطقة معترف بها مساحة ومستقلة، ويعتبر تحقيـق المـساواة والعدالة مطلب من الدولة (نصر، 2005: 30،19). وهناك فرق بين دولة القوة وقوة الدولـة؛ فالدولة القوية (قوة الدولة) هي التي تعمل مع المجتمع ومؤسساته المختلفة ولا تقف ضـده ولا تتعامل بأسلوب بالقمع والعنف. أما دولة القوة فهي التي تنظـر للمجتمـع ومؤسـساته بفوقيـة وتمارس القمع. والعلاقة بين الدولة والمجتمع يجب أن تكون قائمة على التعاون وليس الصراع خاصة عند الدول التي تفتقد للديمقراطية؛ لأنها أساس العلاقة بين الدولـة والمجتمـع المـدني (غرايبة، 2002: 46).

والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة تكاملية؛ فلا يستطيع المجتمع المدني تحقيق أهدافـه دون وجود قوانين ودساتير تدعمه، والدولة بحاجة إلى مؤسسات المجتمع المدني للإستناد عليها في القيام بأدوارها المختلفة (الجنحاني وإسماعيل، 2003: 40). بالإضافة لذلك هناك علاقة بين نمو الدولة والمواطنين، فالمواطنة هي جزء أساسي في المجتمع المدني لأنهـا تبحـث كامـل الحقوق والواجبات وتشمل المساواة بين الجميع، وهي نتاج التطور الإجتماعي الذي وصلت اليه المجتمعات، فضعف الدولة يؤدي الى تشكل جماعات وسيطة تعمل على تحقيق الإنتماء والولاء حتى لو ليس لمصلحة الدولة، ولكي تتحقق المواطنة وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بعملها يتطلب ذلك ديمقراطية تكفل الحقوق كافة وتحقق المساواة في الفرص بين الأفراد (ليلة، 2007: 75-91).

ومؤسسات المجتمع المدني تساعد في مواكبة التطورات الإنسانية فـي تحقيـق التمـدن والرقي والتقدم، وهذا يتطلب دولة تقوم على القانون والعدالة من منطلقات مدنية حديثة تتماشى مع التقدم العالمي القائم على أسس علمية ومعرفية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تحمي دولة القانون وعناصر نموها وتطورها بسماحها للمواطنين بالمشاركة في مراقبة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والثقافية والإعلام، متجاوزة العلاقات العشائرية والمذهبيـة التـي تعيـق التطور، مما يسهل الفصل بين السلطات ويفرض هيمنة السلطة التنفيذية، ويمهد الطريق لبنـاء دولة ديمقراطية مدنيـة فـي ظـل ركـب التطـور الحـضاري الحـالي (نـصر، 2005: 206،196،190).

والعلاقة بين الدولة الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني خاصة غير الحكومية منها وثيقة، فالمنظمات هي جزء من المجتمع المدني فهي تقوي وجوده من خلال نشاطاتها المتعددة والتي تقوم على أساس دعم عملية الديمقراطية. وتقوم كذلك هذه المنظمات غير الحكومية بدعم المؤسسات المجتمعية الاخرى، فزيادة عدد الممثلين والفاعلين ضمن المجتمع المدني يعني فرصة أكبر للأفراد والجماعات المهتمة من أجل أن يكون لها رأي اكثر حرية ويكون دورها أكثر رقابة للدولة وتقوم بالتشبيك والتنسيق بين المؤسسات المختلفة من أجل التحالف للضغط على الدولة (Mercer, 2002: 8).

لا ينشأ المجتمع المدني من ضعف الدولة بل هو وليد قوتها، لأنه يحدد صلاحياتها فلا تتجاوزها. والمجتمع المدني يخترق الدولة عن طريق المجلس التشريعي ونظام الطبقات والرأي العام، وبالمقابل تخترق الدولة مؤسسات المجتمع المدني عن طريق الشرطة والسلطة العامة (بشاره، 2000: 150،58).

2-2-5 المجتمع المدني الفلسطيني

إستطاع الفلسطينيون إثبات قدرتهم على التنظيم النضالي الطوعي ضد الإحتلال الإسرائيلي؛ فكانت الحركات السياسية والأحزاب والمؤسسات التي إنتهجت العقلانية في نضالها. ويمكن إعتبار فترة التسعينات بداية ظهور المصطلح نتيجة للتحول الديمقراطي الذي تمثل بإتفاقية اوسلو (1993). ويختلف الوضع في المجتمع الفلسطيني عن غيره عربيا ودوليا نظرا لأنه من شروط وجود مجتمع مدني قيام دولة بدستورها وقوانينها التي تدعم وتحمي وجود مؤسسات مدنية، والدولة تتطلب مساحة (أرض) وسيادة وإستقلالية، فهناك غياب لمقومات الدولة بالإضافة إلى وجود الإحتلال وغياب الإستقرار المجتمعي.

ويرجع أبو سيف (2005) بدايات المجتمع المدني الفلسطيني إلى منتصف القرن التاسع عشر؛ فكانت هناك الجمعيات الوطنية الخيرية والأدبية وغيرها والتي إزداد عددها فترة الانتداب البريطاني مع إزدهار النوادي والنقابات العمالية والإتحادات النسوية، والتي كان دورها نضاليا وسياسيا، وبعد حربي (1948 و1967) تطور العمل الأهلي في فلسطين بالضفة والقطاع وخارجيا مع اللاجئين والنازحين في الشتات. فقدمت منظمات المجتمع المدني الخدمات للمواطنين وساهمت في المشاركة في الخيارات الشعبية والوطنية (140−143).

وارتبط ظهور منظمات المجتمع المدني غير الحكومية بالوضع السياسي في فلسطين (وهذا ما يركز عليه هذا الموضوع: منظمات المجتمع المدني غير الحكومية)، فقاومت الانتداب البريطاني ومشاريع الهجرة اليهودية، وأدى تراجع دور الحركات السياسية في الخمسينات والستينات إلى انحسار عدد هذه المنظمات. لكن في الثمانينات كان هناك جمع بين النضال السياسي وتحقيق الديمقراطية الإجتماعية، والتي كانت جزءا من برامج وسياسات المنظمات غير الحكومية (Daiq, 2005: 27) .

وقد عملت اسرائيل على إعاقة عمل منظمات المجتمع المدني خوفا من أن تصبح بديلا لحكم سلطات الاحتلال، فوضعت كثيرا من الناشطين الفلسطينيين في مجال المجتمع المدني تحت الحجز والإعتقال ورحلت جزء آخر إلى الخارج (AbuZayyad, 2012: 5).

ويرى (سالم) (Salem, 2012) أن منظمات المجتمع المدني في العشرينات تكونت من إتحاد العمال المسيحيين والمسلمين والمراكز النسوية ونوادي الشباب، أما في الثلاثينات انضمت منظمات المجتمع المدني إلى ستة أحزاب سياسية قاومت الإنتداب البريطاني والهجرة اليهودية إلى فلسطين وركزت على القضايا الوطنية. أما الفترة ما بين (1948−1967) تشتت منظمات المجتمع المدني نظرا للإحتلال والمضايقات الإسرائيلية، وعام (1964) أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تقود المجتمع المدني، وعملت منظمات المجتمع الفلسطيني وهي تحت الحكمين الأردني والمصري بشكل منفصل عن بعضها البعض. تركزت الفترة من الستينات وحتى الثمانينات على الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية، وشكلت إنطلاقة الإنتفاضة الأولى بداية التركيز على المشاريع التطويرية ومقاومة الإحتلال (19−20).

كانت معظم منظمات المجتمع المدني في الفترة (1960−1970) خيرية، وقد فرضت قوات الاحتلال قيودا في الستينات على تسجيل وإنشاء المؤسسات مما أثر في محدودية أدائها. أما من الفترة (1970) وحتى بدايات (1980) أصبح هناك منظمات للعمل التطوعي، وأخذت تعمل دون الحصول على موافقة من السلطات الإسرائيلية، وكان هدفها في ظل الإحتلال هو المقاومة والصمود وتأسيس قاعدة لتوفير الخدمات لأكبر عدد ممكن من المنتفعين (Jarrar, 2005: 45-46).

وبعد اوسلو (1993) زادت أعداد هذه المنظمات وحظيت بدعم خارجي، ويرجع الإهتمام بالمجتمع المدني فلسطينيا لرفض التيارات اليسارية المشاركة السياسية في تشكيلة السلطة عقب توقيع الإتفاقية، فاستخدمت هذه الحركات مؤسسات المجتمع المدني لمناهضتها من خلالها، وهذا

أحدث خللا في مؤسسات المجتمع المدني لاحقا، والذي إعتبرته السلطة نقيضا لهـا. وبكلمـات عاطف أبو سيف، أصبحت بعد اوسلو هناك موضة النخبة السياسية الفلسطينية. لكن الملفـت أن مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين بقيت محصورة في أقلية محدودة بعيـدا عـن المجتمـع المحلي (ابو سيف، 2005: 149).

وتشكل منظمات المجتمع المدني غير الحكومية في المناطق المحتلة ما نسبته (70%) والتي تقدم الخدمات التموينية (Service-Provision) بشكل رئيسي، (65%) منها تقدم خدمات تطويرية، وأكثر من (60%) تعمل على برامج الوعي والبناء والنواحي التعليمية، وتقريبا (36%) منهـا تدعو لبناء المؤسسات والنهوض بالقدرات البشرية وتطويرها (Daiq, 2005: 26).

وقد وصل عدد منظمات المجتمع المدني المرخصة مـع نهايـة (2011) إلـى (5000) مؤسسة تـشمل الإتحـادات الخاصـة بالطلبـة والنـوادي والمراكـز والجمعيـات الخيريـة (Fuqaha, 2012: 31). وتضم هذه المنظمات (20,000) موظف مـوزعين فـي المنـاطق المختلفة. ومع تطبيق نظام الحكم الذاتي في فلسطين إهتمت السلطة والمنظمات غير الحكوميـة بخلق أساس قانوني ينظم طبيعة العلاقة بينهما. وبعد مرور خمس سنوات على وجود الـسلطة الفلسطينية وافق المجلس التشريعي على تبني قانون المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، متمثلا في قانون الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المحلي. وبناء على ذلـك أعـادت المنظمـات صياغة دساتيرها بشكل يتوافق مع القانون (وإن كانت هذه المنظمات قد قامت بذلك في الفترة ما بين (1998–2000) أي قبل تبني المجلس التشريعي للقانون).(Jarrar, 2005:44, 46)

تعرضت منظمات المجتمع المدني في الإنتفاضة الثانية (2000) لإنتقادات لعـدم تلبيتهـا لحاجات السكان، لكن رغم الإغلاقات الإسرائيلية وإحتلال الضفة الغربية مـن قبـل القـوات الإسرائيلية استعادت تلك المؤسسات نشاطها، فرأت تلك الخاصة باليـسار أن هـذه فرصـتها للتواصل مع الداعمين، وقامت المؤسسات الإسلامية بتقـديم خـدمات إجتماعيـة، وأصـبحت المنظمات والجمعيات الخيرية في المجتمعات المحلية الصغيرة أو في المخيمات تقوم بأدوارهـا الخدمية والمجتمعية، وربما ساعد ذلك التيار الديني في الفـوز فـي إنتخابـات عـام (2006) .(Mercer, 2002)

وقد أثر فوز حماس بإنتخابات التشريعي (2006) على الوضع الفلسطيني، فكـان هنـاك رفض دولي لنتيجة الإنتخابات مع وجود عراقيل لإقامة حكومة الوحـدة الوطنيـة، والـصراع الحزبي الذي دب بين حماس وفتح وإنتهى بعزل الضفة الغربية عن القطـاع بنظـامين حكـم

مختلفين، جميعها عوامل أدت الى غياب الإستقرار المجتمعي وإلى تهميش الدور الوطني والسياسي المطلوب لدعم المرأة ومساندتها مجتمعيا (Jad, 2010: 82). وقد أثر الإنقسام بين حركتي فتح وحماس على منظمات المجتمع المدني فأصبح هناك ضغط أكبر عليها، فقامت حركة فتح في الضفة الغربية بحملات ضد منظمات المجتمع المدني التي تديرها حماس، وقامت الأخيرة بنفس الشيء في القطاع، فاستخدم كلا الطرفين الإنقسام والصراع الحزبي وسيلة للتضييق على المؤسسات في المجتمع المدني (AbuZayyad, 2012).

هناك دور لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين سياسيا، فيدعم اليسار والحكومات والمنظمات الشيوعية والإشتراكية مراكز الخدمات الصحية (Medical Relief)، وتحصل بعض مؤسسات المجتمع المدني على الدعم من منظمات عربية وإسلامية، وكما دعمت منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسات أخرى في الوقت الذي منعتها إسرائيل من ممارسة نشاطاتها، وتستفيد السلطة الفلسطينية من الدعم المقدم لهذه المؤسسات. فالمنفعة الإقتصادية تتمثل في أنها تمد المجتمع بإحتياجاته الخدماتية وتسعى إلى تحقيق التطوير الإقتصادي، أما إجتماعيا فهي تغطي فئات مختلفة في المجتمع، وسياسيا تقوم قوتها على تحقيق الحراك السياسي والثقافي في الفترات المختلفة مثل فترة الإنتخابات والدعم للحملات السياسية المختلفة (Jayyosi, 2012: 55-56).

وقد انقسمت منظمات المجتمع المدني في ظل الصراع بين حماس وفتح إلى ثلاثة أطراف: قسم يدعم مؤسسات التيار الإسلامي وآخر يؤيد منظمات السلطة الفلسطينية، وثالث وسطي ينادي بمنظمات ديمقراطية ليبرالية مستقلة. ومع التغيرات التي تطرأ على أنظمة الحكم العربية منذ (2011) (أو ما يسمى بالربيع العربي) هناك أكثر من (60) مجموعة على الإنترنت والتي تتناول القضايا السياسية الخاصة بالوضع الفلسطيني مثل إنهاء الإنقسام، ودعم الأسرى والمطالبة بالإفراج عنهم، ودعم السلطة الفلسطينية في سعيها للحصول على عضو غير مراقب في الأمم المتحدة وغيرها من القضايا التي تهم الرأي العام (Salem, 2012: 21).

2-2-6 العوائق التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني فلسطينيا

تغيرت طبيعة العلاقات مع المنظمات التابعة للمجتمع المدني بعد تشكل السلطة الفلسطينية، فأصبحت السلطة الفلسطينية تحكم مناطق الضفة والقطاع، واثر اتفاق اوسلو تم اعتبارها قوة معترف بها دوليا ومهمتها رعاية شؤون مواطنيها وتقديم الخدمات لهم، فتركز عملها على

التطوير الإجتماعي والإقتصادي بعيدا عن الجانب السياسي، فاتجهت هذه المنظمات إلى المأسسة والمهنية خارج الدعم السياسي والذي جاء بديلا عنه الدعم الدولي (Daiq, 2005: 33).

وظهر هناك تنافس بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتي تدخل في نطاق المجتمع المدني، وأهم ما في ذلك هو الصراع الذي دب بينها، فكان الصراع الداخلي يتمثل بالإتهامات الوطنية بالعمالة لهذه المؤسسات المدعومة من الغرب والتي تسعى لتطبيق البرامج حسب أهواء الممولين، والصراع الآخر خارجي يتمثل في سياسات الممول الأجنبي الذي يحدد الميزانية والبرامج والأهداف، فهو المتحكم ماديا (علي، 2004: 51).

وتقوم منظمات المجتمع المدني في فلسطين على النفعية والعملية أكثر من تركيزها على الأصالة في القضايا التي تخص البرنامج الوطني؛ فهناك مفاهيم مثل تعزيز الديمقراطية (Democratic Consolidation) والتحول الديمقراطي (Democratic Transition) والتمكين (Empowerment) وغيرها من المفاهيم، لم تتمكن منها منظمات المجتمع المدني بعد إما بسبب غياب الآليات المناسبة لتحقيق ذلك أو عدم تقبل هذه المفاهيم، فلا يزال هناك رضا كاف عن مجموعة القيم التقليدية والتي من شأنها إعاقة التأثير في عملية التغيير الديمقراطي في السياق الاجتماعي الكامل (Daiq, 2005: 28-29). فيتم التركيز على برامج دون غيرها مثل زيادة الوعي عند الأفراد وحقوق الطفل والصحة العقلية وإنشاء المراكز الصحية المتنقلة، مما يؤدي إلى تشابه نشاطات وبرامج هذه المنظمات فتكون مشاريع ذات فترة قصيرة وتترك أثرا قليلا (Chaland, 2005: 60).

وتعاني مؤسسات المجتمع المدني من المركزية الشديدة، فهي تحصر نفسها في نطاق محدود مثل المدن ولا تمتلك التأثير الكافي للإنطلاق خارج الحدود الضيقة التي وضعت نفسها فيها، بالإضافة إلى غياب التنظيم والتعاون بين المؤسسات المدنية المختلفة، مما يسبب تضارب في البرامج وتشابهها، وبالتالي تقل فرص الإستفادة منها (علي، 2004: 51). ويعتبر تركز مؤسسات المجتمع المدني في مناطق معينة مثل المدن مثلا على حساب القرى والمناطق الفقيرة والمحرومة سببا كافيا لحرمان هذه الفئات من إمكانية الإستفادة من الخدمات والبرامج المقدمة، علما أنه أحد أهم أهداف منظمات المجتمع المدني هو اللامركزية وتوسيع مجال عملها الجغرافي والإجتماعي وتعميق قدراتها المؤسسية والشخصية.

وترجع صعوبة تحقيق مجتمع مدني في فلسطين إلى غياب الدولة السيادية مع وجود نظام بيروقراطي سلطوي يغيب المواطنة والتي هي الأساس لذلك، بالإضافة لضعف الحركات

السياسية الفلسطينية، فهي تعيش على التمويل السياسي ولا تتقبل نظام (الكوتا) (المحاصصة) في تقاسم المواقع السياسية في المؤسسات المختلفة (بشاره، 2000: 20–21). فهناك منهجية متبعة

من قبل منظمات المجتمع المدني وهي التعايش في الرؤيا والبرامج بين المنظمات التقليدية والتقدمية، فلا يوجد نزعة بين كثير من هذه المنظمات لمواجهة تحديات مجتمعية جديدة. (Daiq, 2005: 29)

وتعتقد السلطة الفلسطينية أن منظمات المجتمع المدني تستحوذ على دعم خارجي كبير من الممكن الإستفادة منه في خدمة المصلحة العامة، وبالمقابل منظمات المجتمع المدني ترفض سيطرة السلطة الفلسطينية عليها من منطلق أن خطط الممولين تتجاوز سيادة السلطة. ولا تزال مؤسسات المجتمع المدني تعاني من أزمة مع الجمهور المحلي فهي فرضت نفسها عالميا (الدعم المالي) ونضاليا وبحثيا لكنها لم تشرك الفئات الشعبية في العملية التنموية، فهناك نخبوية واضحة مما يجعل مؤسسات المجتمع المدني محصورة بفئة محددة، وهذا يضعف قدرتها على الوصول الى أكبر عدد ممكن من الناس وإحداث التغيير المطلوب، مع غياب الديمقراطية وسوء الإدارة ودرجة التسييس العالية والتي تفقدها شفافيتها، جميعها عوامل أدت الى العلاقة غير السوية بين الجمهور المحلي ومنظمات المجتمع المدني مشكلة أزمة في وجود مؤسساته (ابو سيف، 2005: 177–189).

2-2-7 الخلاصة

يرجع وجود المجتمع المدني نتاج مجموعة من الظروف والأحداث الدولية بما فيها إنهيار الإتحاد السوفيتي وتراجع سلطة الدولة، وقد أثرت هذه العوامل في تواجده عربيا خاصة مع ظهور المنظمات والجمعيات والحركات الإسلامية في بعض المناطق العربية في الخمسينات والستينات وذلك محاولة لتعويض تراجع سلطة الدولة. أما نشأته في المجتمع الفلسطيني فقد أرجعها البعض إلى القرن التاسع عشر، وازدادت هذه الجمعيات والنوادي والمراكز الطوعية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وكان عملها يتركز بشكل أساسي بالخدمات الخيرية والتطوعية.

ومع مجيء السلطة الفلسطينية اثر إتفاقية اوسلو (1993) إزدادت المنظمات غير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني، وحظيت بدعم خارجي خاصة بعد موافقة المجلس التشريعي على تبني قانون المنظمات غير الحكومية بعد قدوم السلطة بخمس سنوات، لكن مع

شعور السلطة بالدور الواسع لهذه المؤسسات في المجتمع وما تحظى به من حيز إجتماعي كبير

ومنتشر في المناطق الفلسطينية بدأت تسعى إلى إضعافها بالتضييق عليها، ومن هنا بدأت إشكالية العلاقة بين الجهتين خاصة مع إزدياد أعداد النوادي واتحادات الطلبة ومؤسسات ومراكز الدفاع عن المرأة وحماية حقوق الانسان، والجماعات على المواقع الإلكترونية والتي تتناول قضايا الشأن العام.

لا تزال تعاني منظمات المجتمع المدني غير الحكومية في فلسطين من عدم وضوح طبيعة علاقتها بالسلطة الفلسطينية، وبعجزها عن طرح كثير من القضايا السياسية والمجتمعية نظرا لتحكم الدول المانحة من جهة، ولصعوبة تعديل منظومة القيم والتقاليد المجتمعية لرسم مستقبل أفضل خاصة في ظل تعليق المصالحة الفلسطينية من جهة أخرى. فلا بد من وضوح علاقة السلطة بالمؤسسات الحكومية والنسوية والمنظمات غير الحكومية القائمة من أجل القدرة على حل الخلافات وإزالة العراقيل وبناء أسس الدولة المدنية المستقبلية الواعدة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يبين هذا الفصل الخطوات العملية التي استخدمت لتحقيق أهداف الدراسة من خلال تحديد المنهجية المستخدمة، ووصف لمجتمع الدراسة وعينتها، والأداة المستخدمة في جمع المعلومات المختلفة، إضافة الى شرح الطريقة التي استخدمت للتأكد من صدق الأداة وثباتها، كما يتضمن الفصل خطوات العمل الميداني وصولا الى التحليل الاحصائي للخروج بالنتائج المطلوبة.

3-1 منهج الدراسة

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية بتوزيع إستبانة على عينة من الموظفات في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة المختلفة، والعاملات في المراكز النسوية المتنوعة والتي تعنى بشؤون المرأة. وتعتبر هذه المنهجية ملائمة لطبيعة الدراسة والتي تدور حول وجهة نظر النساء لمفهوم الدولة المدنية الفلسطينية. وهذا المنهج يوفر الفرصة للباحثة لقياس إتجاهات المبحوثات وآرائهن والتعرف على أثر بعض العوامل والمتغيرات في وجهات النظر هذه. ومن صفات العينة العشوائية أنها عينة احتمالية علمية كونها تعطي فرصة متكافئة لمجتمع الدراسة في الإختيار، وبالتالي تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة وتعكس الحقائق التي يتسم بها. إضافة إلى إستخدام الإستبيان تم إستخدام المنهج النوعي عن طريق المقابلات المعمقة مع عينة عشوائية من الناشطات في الحركات النسوية المختلفة، وعضوات سابقات في المجالس المحلية والتشريعية في التيارات السياسية المختلفة ووزيرة واحدة في مجتمع الدراسة (مدينة نابلس). وبذلك تكون منهجية الدراسة تشمل الأدبيات المختلفة وأداة الاستبانة والمقابلات المعمقة.

3-2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية لما مجموعه (400) امرأة موظفة من النساء الفلسطينيات في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة واللواتي مستواهن التعليمي الثانوية العامة فأعلى، إضافة إلى النساء العضوات في الحركات والمراكز النسوية المختلفة في مدينة نابلس، وتم إختيارهن بشكل عشوائي لأهمية ذلك في عكس حقائق مجتمع الدراسة، وإعطاء أفراد العينة الفرصة المتساوية للاختيار، حيث أن العينة العشوائية لا تسمح للباحث التدخل في إختيار أفرادها.إضافة إلى عينة الاستبانة المكونة من (400) امرأة موظفة، كان هناك عينة

عشوائية لما مجموعه (13) ناشطة نسوية وعضو في مجالس محلية وتـشريعية سـابقة فـي التيارات السياسية المختلفة ووزيرة واحدة، تم تطبيق عليهن المنهج النوعي بإجراء المقـابلات المعمقة للتعرف على وجهة نظرهم وتطلعاتهم للدولة المدنية الفلسطينية المستقبلية.

3-2-1 مبررات اختيار مجتمع الدراسة

تعتبر مدينة نابلس من أقدم المدن الفلسطينية وأهمها؛ بحيث أنها تتميز عن غيرهـا مـن المدن الفلسطينية بالكثير من المزايا. فمن ناحية سياسية تعتبر نابلس من أوائل المدن التي وجدت فيها المجالس البلدية؛ فبموجب السياسة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي قامت على الإصلاح المؤسسي وإنشاء المجالس البلدية، كان في عام (1868) أول مجلس بلدي في المدينة مكونا من سبعة أعضاء، وتفاوتت مهامهم ما بين إدارة الشؤون الـصحية وتـشجيع التجارة المحلية وغيرها من الشؤون الداخلية (صبري،18:1999).

وتميزت المدينة أيضا بوجود الأحزاب والجمعيات الاسلامية والمسيحية ما قبل الحـرب العالمية الثانية، فيشير أبو عمشة (1999) إلى أنه كان هناك عدة أحـزاب تـشكلت مـا بـين (1932-1935) مثل حزب الإستقلال والحزب العربي وحزب الدفاع الوطني والحزب العربي الفلسطيني وغيرها من الأحزاب (147-148). وحسب (النمر، 1975) أنه بعد فتح جبل نابلس وإزدياد أعداد القادمين من الغرباء، إزداد فرض الحجاب على نساء المدينة، لكـن مـع فـتح المدارس الخاصة بالإناث وإقبالهن على التعليم أصبح لهن دور في الحركة الوطنية؛ فكانت هناك مريم هاشم (مؤسسة النهضة النسائية بنابلس) وفاطمة أم طارق البشناق وغيرهن ممن كان لهن دورا في مساعدة عائلات الشهداء وتنظيم المظاهرات المختلفة، فظهرت المؤسـسات المختلفـة والتي ترأستها نساء، فتشكلت جمعية الهلال الأحمر النسائية بقيادة شهرت المصري، والإتحـاد النسائي بقيادة الحاجة عندليب العمد والذي كان تابع له مستـشفى مجـاني لمـساعدة النـساء المنكوبات من اللاجئات واليتيمات، وكانت سكرتيرته عصام عبد الهادي، إضافة الـى مركـز رعاية الطفل بقيادة فائزة عبد المجيد (244-245). وشاركت المرأة الفلسطينية في نابلس أيضا في ثورة عام (1936) فكان في تاريخ 1936/4/30 مظاهرة نسائية في المدينة من أجل الوطن (المغربي، 1999: 87).

ويضيف (النمر، 1975) ايضا أنه بعد الاحتلال البريطاني وإعلان الجهاد الوطني أصبح هناك إقبال من الناس على المهن وسقطت قيمة الوظيفة في المدينة فأصبح هناك اهتمـام كبيـر

بالمال، وكان لنساء المدينة دورا في هذا المجال فقد عملن في تلك الفترة بالكويت والسعودية، وبذلك يكن قد سبقن اللبنانيات في هذا المجال (231-233).

وتتميز المدينة صناعيا بتنوع المصانع والإنتاج وعدد العاملين، وتتركز هذه الصناعات في المواد الخام الزراعية والحيوانية وتتوزع في الاطراف الشرقية والغربية (المنطقة الصناعية) للمدينة، وتشتهر بمصانع الزيوت النباتية وصناعة الصابون والكبريت والحلويات. وتتميز المدينة أيضا بالتجارة نظرا لموقعها المتوسط بين مدن فلسطين، وقد كانت نابلس أغنى بلدية بعد أمانة العاصمة في الأردن حتى عام (1967) (الحلو، {-198: 77،71،9). أما ثقافيا فهناك مكتبة بلدية نابلس والتي أنشئت عام (1960) وتشتهر المدينة بكثرة مؤسساتها ومدارسها التعليمية (طوقان، 1999: 95). وما يميزها ثقافيا أيضا وجود الشعراء والكتاب أمثال الشاعرة الراحلة فدوى طوقان التي ولدت في مدينة نابلس عام (1918).

حافظت مدينة نابلس منذ القدم على مكانتها الإجتماعية والسياسية، وقد بدأ التطور النسوي والإنفتاح الإقتصادي والإجتماعي منها، فنظرا لوجود المصانع والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة إنتشرت ظاهرة النساء العاملات فيها بشكل كبير فقد بلغت نسبة القوى العاملة من النساء حسب إحصائيات بلدية نابلس للعام (2009) (15.9%) من إجمالي نسبة القوى العاملة في المحافظة والتي بلغت (41.9%)، وتحظى المرأة النابلسية بمساحة من الحرية وهي تشكل مصدر دخل أساسي للبيت والعائلة، فحافظت المدينة على مكانتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وهي مركز شمال فلسطين، ومنظمات المجتمع المدني موجودة في المدينة منذ القدم، وإن كانت تتواجد حاليا في المدن الاخرى خاصة رام الله بعد قدوم السلطة الفلسطينية، لكن مع ذلك يبقى وجودها في تلك المدن ظاهرة حديثة ويمكن أن يكون موضوع دراسات مستقبلية.

3-3 عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة بالتعرف على وجهة نظر النساء الفلسطينيات في مفهوم الدولة المدنية تم إختيار عينة عشوائية من مجتمع مدينة نابلس والذي يبلغ حسب إحصاءات بلدية نابلس للعام 2007 (97.7 امرأة لكل 100 رجل)، فكانت العينة العشوائية مكونة من (400) موظفة في المراكز والمؤسسات والوزارات الفلسطينية المختلفة في المدينة؛ وتعتقد الباحثة أن حجم العينة كاف لتقليل نسبة الخطأ، وليمثل بصورة افضل وجهات نظر مجتمع الدراسة، وشملت العينة موظفات القطاعين العام والخاص.

ويرجع السبب في إختيار مجتمع الدراسة إلى كون هذا المجتمع يمثل الطبقة المتعلمة والتي تشارك في الإنتخابات المحلية والتشريعية وغيرها من الإنتخابات، كما أن المستوى التعليمي لهذا المجتمع أعلى من مثيلاتهن من النساء غير المتعلمات وبالتالي تكون شخصيات هذا المجتمع متحركة بمعنى أنها تريد ان يكون لها شأن عظيم ومختلف عن باقي النساء، وبالتالي تؤثر في أي سياسة مستقبلية خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة والمجتمع، إضافة إلى عينة الدراسة النوعية المكونة من (13) ناشطة نسوية وأكاديمية وعضو مجلس محلي وتشريعي سابق ووزيرة واحدة؛ ويعود إختيار هؤلاء الناشطات إلى كونهن يمثلن قادة رأي الحركات النسوية، إضافة لما لهن من خبرات متقدمة في مجالات المجتمع كافة، وآراؤهن تمثل مختلف التيارات السياسية.

3-4 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة في الجانب الميداني على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة بإستخدام الإستبيان كأداة بحث رئيسية لجمع المعلومات وتقوم بطرح الأسئلة على المبحوثين وجمع البيانات لاحقا. ومن أهمية الإستبانة أنها تعكس أسئلة حول حقائق واضحة وصريحة، والأسئلة مرتبة ومنظمة وموحدة لجميع أفراد العينة وتكون إجاباتها نابعة من إتجاهات وآراء الفرد ودوافعه الذاتية بعيدا عن تدخل الباحث (الحسن، 2005: 202). وقد راعت الباحثة هذه الخصائص بحيث أن أسئلة الاستبيان كانت شاملة لمجتمع الدراسة وحققت صدق المضمون، كما تمت مراجعتها من قبل باحثين متخصصين، وقد تم الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المطلوبة كما تم كذلك تحقيق صدق المحكمين.

إضافة لأداة الإستبانة، تم إستخدام منهجية المقابلات المعمقة الرسمية والتي يستخدم فيها مجموعة من الأسئلة المقننة المعدة مسبقا، وعادة لا تستغرق وقت في الاجابة لأنها قليلة وواضحة ومركزة، وتكون الإجابة عليها من خبرة الشخص الذي يخضع للمقابلة ومكانته وعلمه، وعادة تحليل إجابات المقابلات الرسمية أسهل من تحليل إجابات المقابلات غير الرسمية لأن الأخيرة تكون متشعبة (الحسن، 2005: 257-258). وشملت عينة المقابلات (13) ناشطة نسوية وعضو مجالس محلية وتشريعية سابقة ووزيرة واحدة في مدينة نابلس. وكانت عملية توزيع الاستبانات وجمعها، بوجود الباحثة، وإجراء المقابلات (بمعدل ساعة واحدة لكل مقابلة) خلال شهري كانون ثاني وشباط للعام 2013.

وتم تعميم أداة الدراسة على النحو التالي:

1. مراجعة الأدبيات الخاصة بموضوع المرأة الفلسطينية ونضالها الوطني والسياسي وتطور الحركة النسوية في الفترات المختلفة، فتم الإطلاع على الأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية والمراجع الخاصة بالموضوع مثل دراسة كل من (عواد 2008، وعامر 2007). وبناء على ذلك تم تحديد أبعاد الدراسة الخاصة بمفهوم الدولة المدنية لدى النساء الفلسطينيات بالإضافة لغيرها من المعلومات الضرورية والتي يجب على الدراسة تغطيتها.

2. الإطلاع على الخطوات العملية الخاصة ببناء مقاييس الإتجاهات؛ وقد تكون الإستبيان من ثلاثة أقسام: الأول يتكون من الخصائص الإجتماعية والديمغرافية والإقتصادية والسياسية للموظفات والمستويين التعليمي والوظيفي. والثاني يضم مجموعة الأسئلة المغلقة حول تصورات المبحوثات المختلفة لمفهوم المساواة ودور الحركات النسوية في صياغة سياسة تنموية واضحة، وكيفية النهوض بالمرأة الفلسطينية وغيرها من القضايا التي تخص المرأة الفلسطينية، وهي الأسئلة من (1-14) علما بأن هناك مجموعة من بين هذه الأسئلة تسمح للمبحوثة لإختيار أكثر من إجابة. ويشمل هذا القسم أيضا سؤالين مفتوحين وهما (15-16) حول مفهوم المبحوثات للدولة المدنية ومفهومهن للدولة الدينية. أما القسم الثالث فيشمل العبارات الخاصة بالدراسة حسب سلم ليكرت (Likert Scale) الخماسي وقد ضمت أربعة محاور: الأول يشمل الجانب التشريعي والقانوني، والثاني حول مستقبل الدولة المدنية الفلسطينية، والثالث يتضمن الحركات النسوية ومشاركة المرأة، وأخيرا المحور الرابع دار حول الحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا. أنظر/ي ملحق رقم (1).

وفيما يتعلق بسلم (ليكرت) الخماسي، تم تدريج الإجابات على كل جزء من الاستمارة فأخذت أوافق بشدة أعلى مستوى (5) درجات، وأوافق (4) درجات، ومحايد (3) درجات، وأعارض بشدة درجتان، وأعارض درجة واحدة على التوالي. وتكونت الدراسة النوعية من عشرة أسئلة تم مراعاة الأسس العلمية في صياغتها بحيث تم تحقيق تسلسلها المتدرج من العام إلى الخاص، وتناولت مواضيع تتعلق بالمرأة الفلسطينية بشكل يغطي أسئلة الاستبانة التي وزعت على مجتمع الدراسة.

3-5 صدق وثبات الأداة

تم التأكد من صدق الأداة وثباتها من خلال عرض أسئلة الإستبيان والمقابلة على مجموعة من الخبراء والمختصين من العلوم الإجتماعية والتربوية والنسوية واللغوية لإبداء آرائهم في مدى تلاؤم أسئلة الاستبيان مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها وتغطيتها للجوانب المختلفة للدراسة، وقد أخذت الباحثة بملاحظاتهم، ولمزيد من التحقق من صدق الاستبانة، أجريت دراسة استطلاعية (Pilot Study) على عينة مؤلفة من (20) موظفة، تم اختيارهن من مجتمع الدراسة، للتأكد من وضوح صياغة الأسئلة وفقراتها، ومدة الوقت اللازم لإنجاز الإستبانة، وإزالة أي غموض أو صعوبات عند الإجابة عليها بغرض الإستفادة من إقتراحاتهم المختلفة حول أي تعديل على الإستبانة. وتم إعداد الإستبانة بصورتها النهائية قبل جمع البيانات من مجتمع الدراسة. أنظر/ي ملحق رقم (1).

كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بإجراء اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفقرات الدراسة، فكان معامل الثبات لجميع الفقرات (0.95) وهو مرتفع جدا، أي أنه لا يوجد أي فقرة تؤثر على معامل الثبات لجميع فقرات الإستبانة، وتراوح معامل الثبات لها ما بين (0.949) و (0,951) لذلك لن يؤثر حذف أي فقرة من فقرات الاستبيان على النتيجة النهائية للدراسة، وبالتالي فان معامل الصدق يكون (0.97).

3-6 العمل الميداني

بعد تحديد العينة الخاصة بالدراسة من النساء الفلسطينيات في الحركات النسوية والسياسية المختلفة والموظفات في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة، تم توزيع الاستبانة خلال شهري كانون ثاني وشباط للعام 2013.

فقد حصلت الباحثة على موافقة رسمية مسبقة من قسم علم الاجتماع تظهر أن الدراسة لأغراض البحث العلمي، أنظر/ي ملحق رقم (2) حتى لا يتم مواجهة صعوبات لاحقا في توزيع الإستبيان. ووزعت الباحثة الإستبيان على نساء العينة وراجعتها وأستبعد التالف منها وتم التأكد من إكتمال عددها. أنظر/ي ملحق رقم (3) وملحق رقم (4).

3-7 اساليب المعالجة الاحصائية

تم معالجة البيانات إحصائيا من خلال إستخدام الحزمة البرمجية للعلوم الإجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Sciences) حيث تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولا: الإحصاء الوصفي وذلك بعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهن من خلال إستخدام ما يلي:

أ- النسب المئوية: وأستخدمت لقياس التوزيعات التكرارية والنسبية لخصائص أفراد العينة.

ب-الوسط الحسابي: وأستخدم كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات المبحوثات على أسئلة وفقرات الإستبيان.

ج-الإنحراف المعياري: وأستخدم كأحد مقاييس التشتت لقياس الإنحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

ثانيا: إختبار صدق وثبات أداة الدراسة (Cronbach's Alpha): وأستخدم لقياس الإتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ثالثا: تحليل التباين الأحادي (one-way ANOVA): لإختبار الفروق الإحصائية بين متوسطات الإجابات للمتغيرات التي تزيد عن فئتين (كالفئات العمرية ومستوى التعليم).

أما عن مستوى الدلالة الاحصائية (α)، فقد تم إعتماد مستوى الدلالة الإحصائية ($\underline{\alpha} \geq 0.05$) حيث أنه إذا كان مستوى الدلالة أقل من (0.05) فإنه يوجد فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات الإجابات حسب المتغيرات موضوع الدراسة، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05) فتعتبر الفروق غير دالة إحصائيا.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة وتحليلها

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة وتحليلها

يتضمن هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة والتي استهدفت التعرف على وجهة نظر النساء الفلسطينيات ذوات الإتجاهات الفكرية المختلفة من الدولة المدنية الفلسطينية المستقبلية، ومدى تأثير التحولات السياسية لمرحلة ما بعد اوسلو (1993) على مستقبل هذه الدولة من وجهة نظرهن.

كما وتهدف الدراسة التعرف إلى رؤية المبحوثات لطبيعة عمل الدستور والتشريعات في ظل نظام الحكم القائم، ومدى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع ميادين الحياة بما فيها الجانب السياسي، وحق المرأة في تقلد المناصب القيادية مساواة بالرجل ومشاركته في صنع القرار السياسي الفعلي وليس الشكلي أو الخاضع لضغوطات خارجية. كما وتهدف الدراسة أيضا التعرف إلى مفهوم النساء الفلسطينيات للدولة الدينية ومفهومهن للدولة الدينية في ضوء معتقداتهما ومبادئهما المختلفة.

ولتحقيق ما ذكر أعلاه، تم اختيار عينة عشوائية تتكون من (400) امرأة موظفة في المؤسسات والوزارات والمراكز النسوية في القطاعين الخاص والعام في مدينة نابلس. وتم جمع البيانات من المبحوثات عن طريق الإستبانة، والتي تم تدعيمها بإجراء مقابلات معمقة مع عينة عشوائية مكونة من (13) ناشطة نسوية وعضو مجالس محلية وتشريعية سابقة ووزيرة واحدة.

1-4 الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والديمغرافية للمبحوثات والمستويان التعليمي والوظيفي

يظهر الجدول رقم (1) خصائص العينة وفقا للمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والديمغرافية المختلفة والمستويين التعليمي والوظيفي. أما عن نسبة توزيع أفراد العينة حسب **مكان الإقامة**، فغالبية العينة (85.3%) يقطن المدن مقابل (10.8%) تسكن في القرى، و(3.3%) فقط تسكن في المخيمات. وعن توزيع المشاركات في الإستبانة حسب **المستوى التعليمي**، فقد كانت أعلى نسبة من حملة البكالوريوس (59%)، ثم حملة شهادة الدبلوم (25%)، وأقلها الدبلوم العالي فأعلى بواقع (7.5%).

ويظهر متغير **الحالة الزواجية** أن النسبة الأكبر كانت للمتزوجات (65.5%)، وحصلت العزباوات على (27.5%)، وكانت نسبة المطلقات (4%)، في حين كانت أقلها عند الأرامل (1.8%)، والمنفصلات (0.5%). وبخصوص **متغير العمر**، كانت النسبة الأكبر للنساء من سن (30-39) بنسبة (41.8%)، يليها الفئة العمرية من (20-29) بنسبة (28%)، أما اللواتي تراوحت أعمارهن ما بين (40-49) فكانت (21.8%)، أي أن عينة الدراسة تمثل فئة الشباب. وحول متغير **المسمى الوظيفي**، فقد بلغت نسبة من تحظى بوظائف مكتبية أو إدارية الأعلى (53.8%) وهذا يظهر أن المرأة لا تزال تعمل في مجال الأعمال المكتبية مثل السكرتاريا وغيرها، مقابل (16.3%) رؤساء أقسام، و(6.5%) فقط مديرات، و(19.8%) يشغلن وظائف أخرى غير التي تم ذكرها في الدراسة.

أما متغير **التوجه السياسي** فكانت النسبة الأغلب للتيار الديني بواقع (50.8%)، مقابل (36%) مزيجا بين الديني والعلماني، و(3%) فقط من ذوات الفكر العلماني، ويظهر الجدول أيضا أن (10.2%) من المبحوثات لم تظهر توجهها السياسي وربما ذلك يرجع إلى الخوف أو عدم معرفة طبيعة توجههن، وهي النسبة التي تمثل العينة المفقودة.

أما توزيع العينة حسب **متغير الدخل** فكانت النسبة الأكبر لمن دخلهن أكثر من (2500 شيقل) ما يعادل تقريبا (500 دينار أردنيا) بنسبة (44.3%)، مقابل (29%) لمن يحصلن على رواتب ما بين (2000-2499 شيقل)، وكانت نسبة من تراوحت رواتبهن ما بين (1500-1999 شيقل) (16.8%)، وأقلها (7.8%) لمن رواتبهن دون (1500 شيقل) حسب الجدول رقم (1):

الجدول 1. الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والديمغرافية للمشاركات والمستويان التعليمي والوظيفي.

مكان الإقامة	التكرار	النسبة (%)
مدينة	341	85.3
قرية	43	10.8
مخيم	13	3.3
العينة المفقودة	3	0.6
المجموع	400	100

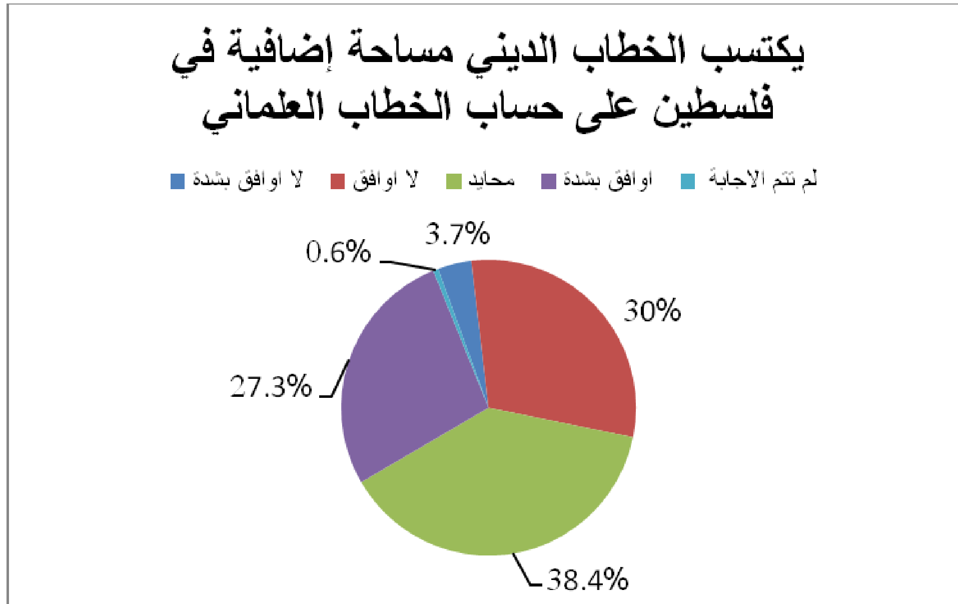
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (%)
ثانوية فما دون	29	7.3
دبلوم	100	25.0
بكالوريوس	236	59.0
دبلوم عال فأعلى	30	7.5
العينة المفقودة	5	1.2
المجموع	400	100
الحالة الزواجية	**التكرار**	**النسبة (%)**
متزوجة	262	65.5
عزباء	110	27.5
أرملة	7	1.8
مطلقة	16	4.0
منفصلة	2	0.5
العينة المفقودة	3	0.7
المجموع	400	100
الفئة العمرية	**التكرار**	**النسبة (%)**
20-29	112	28
30-39	167	41.8
40-49	87	21.8
50 فأكثر	31	7.8
العينة المفقودة	3	0.6
المجموع	400	100
المسمى الوظيفي	**التكرار**	**النسبة (%)**
مدير	26	6.5
رئيس قسم	65	16.3
وظيفة إدارية أو مكتبية	215	53.8
غير ذلك	79	19.8
العينة المفقودة	15	3.6
المجموع	400	100

النسبة (%)	التكرار	التوجه السياسي
50.8	203	ديني
3.0	12	علماني
36.0	144	مزيج بين ديني وعلماني
10.2	41	العينة المفقودة
100	400	المجموع
النسبة (%)	التكرار	الدخل الشهري (شيقل)
7.8	31	أقل من (1500)
16.8	67	(1999-1500)
29.0	116	(2499-2000)
44.3	177	(2500) فأكثر
2.1	9	العينة المفقودة
100	400	المجموع

4-2 القسم الأول من الإستبيان

ويشمل أربعة عشر سؤالا مغلقا (بعضها يشمل أكثر من خيار) وسؤالين مفتوحين.

4-2-1 فيما يتعلق بالسؤال الأول: "يكتسب الخطاب الديني مساحة إضافية في فلسطين على حساب الخطاب العلماني؟"



الشكل 1. يكتسب الخطاب الديني مساحة إضافية في فلسطين على حساب الخطاب العلماني.

توافق بشدة حوالي ثلث المبحوثات (27.3%) أن الخطاب الديني لا يزال مسيطرا على المجتمع الفلسطيني، وتحايد (38.4%) منهن وترفض ذلك (30%). وتم إرجاع ذلك إلى عدة عوامل مرتبة حسب الأهمية، فيظهر الجدول رقم (2) أن التغيرات التي تطرأ على المجتمع تدفع الناس الى التدين حماية من الضغوط المجتمعية، هي من أهم العوامل في اكتساب الخطاب الديني في فلسطين مساحة إضافية على حساب الخطاب العلماني بواقع (40%)، ثم يأتي عامل العادات والتقاليد المجتمعية بنسبة (38.5%).

الجدول 2. العوامل التي تؤدي إلى إكتساب الخطاب الديني مساحة إضافية في فلسطين على حساب الخطاب العلماني (يمكن إختيار أكثر من إجابة).

العوامل التي تؤدي إلى إكتساب الخطاب الديني مساحة إضافية في فلسطين	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	
1- التغيرات التي تطرأ على المجتمع تدفع الناس إلى التدين واللجوء إلى الدين حماية من الضغوط المجتمعية.	160	40	240	60	100% (400)
2- الإحتلال والدعم الذي قدمته اسرائيل بتشجيعها وجود الاسلاميين في السبعينات بعد ازدياد شعبية فتح.	31	7.8	369	92.2	100% (400)
3- العادات والتقاليد المجتمعية.	155	38.5	245	61.5	100% (400)
4- غير ذلك.	13	3.3	381	95.3	98.6% (394)

4-2-2 السؤال الثاني: "ما معيقات المؤسسات النسوية في المشاركة بصياغة سياسة تنموية؟"

يظهر الجدول رقم (3) أهم المعيقات للمؤسسات النسوية أمام مشاركتها في صياغة سياسة تنموية حسب أهميتها:

الجدول 3. معيقات المؤسسات النسوية في المشاركة بصياغة سياسة تنموية.

معيقات المؤسسات النسوية أمام المشاركة بصياغة سياسة تنموية	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	
1- عدم وجود خطة إستراتيجية واضحة للمؤسسات. النسوية	136	34.0	263	65.8	99.8% (399)
2- عدم وجود خطة إستراتيجية واضحة للحكومة.	79	19.8	321	80.2	100% (400)
3- قلة التنسيق بين المؤسسات النسوية والحكومة.	153	38.3	247	61.7	100% (400)
4- تجاهل وسائل الإعلام لقضايا المرأة.	69	17.3	331	82.7	100% (400)

يظهر الجدول أعلاه ان أهم المعيقات تكمن في قلة التنسيق بين المؤسسات النسوية والحكومة بنسبة (38.3%)، وهذا يظهر أهمية العلاقة التعاونية والتكاملية بين الدولة والمؤسسات المختلفة للنهوض بالمجتمع، ثم يأتي غياب وجود خطة إستراتيجية واضحة للمؤسسات النسوية بواقع (34%)، وهذا يظهر الضعف وغياب التنسيق في هذه المؤسسات، ثم عدم وجود خطة إستراتيجية واضحة للحكومة وتجاهل وسائل الإعلام لقضايا المرأة (19.8%) و(17.3%) على التوالي.

4-2-3 السؤال الثالث: "تعتبر المساواة بين الجنسين (المساواة تتضمن إعطاء الفرص المتساوية لكلا الجنسين)" وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4):

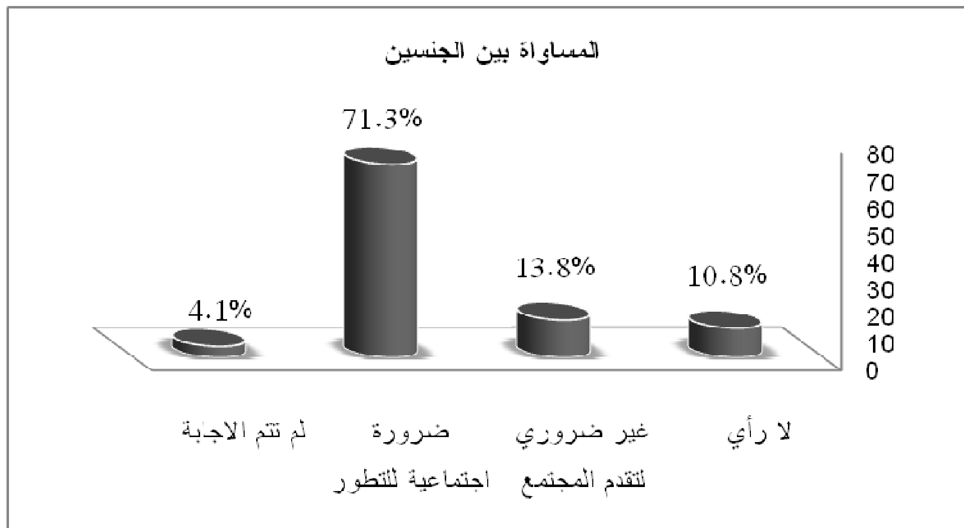
الجدول 4. رأي المبحوثات في موضوع المساواة.

تعتبر المساواة (المساواة تتضمن إعطاء الفرص المتساوية لكلا الجنسين):	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	
1. حق نسوي طبيعي.	256	64.0	143	35.8	99.8% (399)
2. مطلب للحركات النسوية المتطرفة فكريا.	7	1.8	393	98.2	100% (400)
3. مخالفة لتعاليم الشريعة.	17	4.3	383	95.7	100% (400)
4. مصطلح تم استحداثه من الدول الغربية.	110	27.5	290	72.5	100% (400)

يظهر من الجدول أعلاه أن أكثر من النصف (64%) ترى بالمساواة حق نسوي طبيعي وهي النسبة الأعلى، بينما ترى الثلث تقريبا (27.5%) بأنه مصطلح مستحدث من الدول الغربية، وهذا يدل على أنه لا يزال هناك اعتقاد أن المساواة من المفاهيم الدخيلة على المجتمع، ثم ترى (4.3%) و(1.8%) أنه مخالف لتعاليم الشريعة ومطلب للحركات النسوية المتطرفة فكريا على التوالي.

4-2-4 وفي نفس الموضوع فيما يتعلق بالسؤال الرابع: "المساواة بين الجنسين" هي:

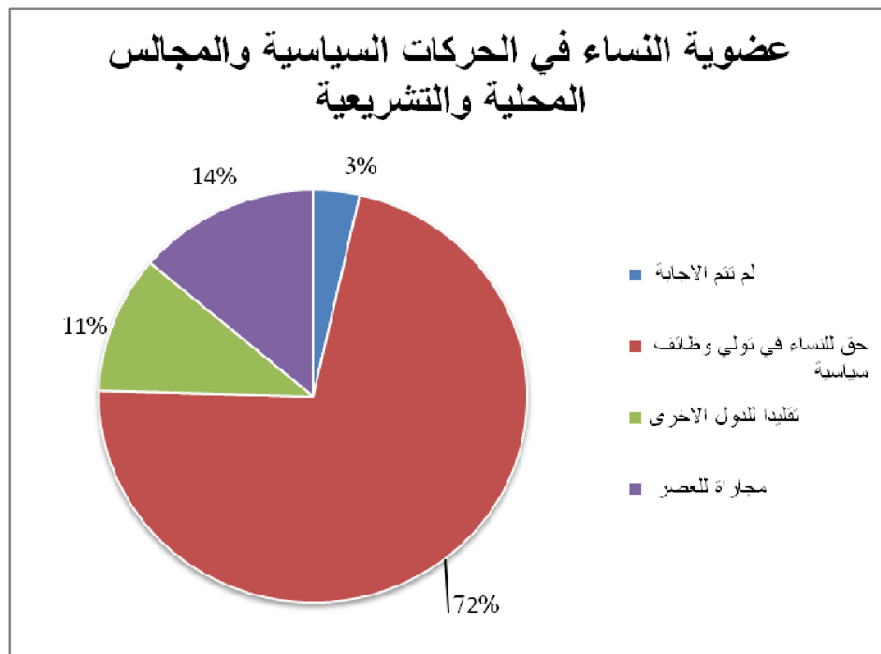
رأت تقريبا ثلثا العينة (71.3%) بأن المساواة ضرورة إجتماعية للتطور، و(13.8%) منهن أنها غير ضرورية لتقدم المجتمع، ولم تجاوب (10.8%) من المبحوثات على هذا السؤال. وهذا يدل أنه لا يزال موضوع المساواة لا يشغل إهتمامات نسبة من المبحوثات وهن اللواتي لم يبدين رأيهن بهذا الخصوص. ويظهر ذلك في الشكل رقم (2):



الشكل 2. تعريف المبحوثات للمساواة.

4-2-5 ويتناول السؤال الخامس: "عضوية النساء في الحركات السياسية والمجالس المحلية والتشريعية":

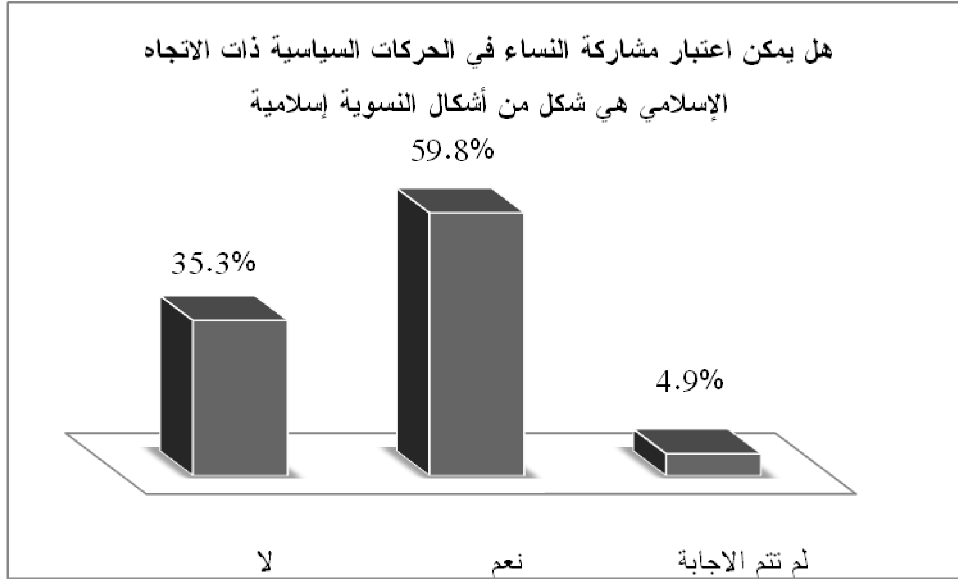
تعتقد (72%) بأن عضوية النساء في الحركات السياسية والمجالس المحلية والتشريعية حق نسوي، وترى (14%) انها مجاراة للعصر، في حين (11%) منهن ترى بذلك تقليدا للدول الأخرى.



الشكل 3. تصورات المبحوثات للمشاركة النسوية في الحركات السياسية والمجالس المحلية والتشريعية.

4-2-6 ويتناول السؤال السادس: "هل يمكن إعتبار مشاركة النساء في الحركـــات السياسية ذات الإتجاه الاسلامي شكلا من أشكال النسوية الإسلامية؟"

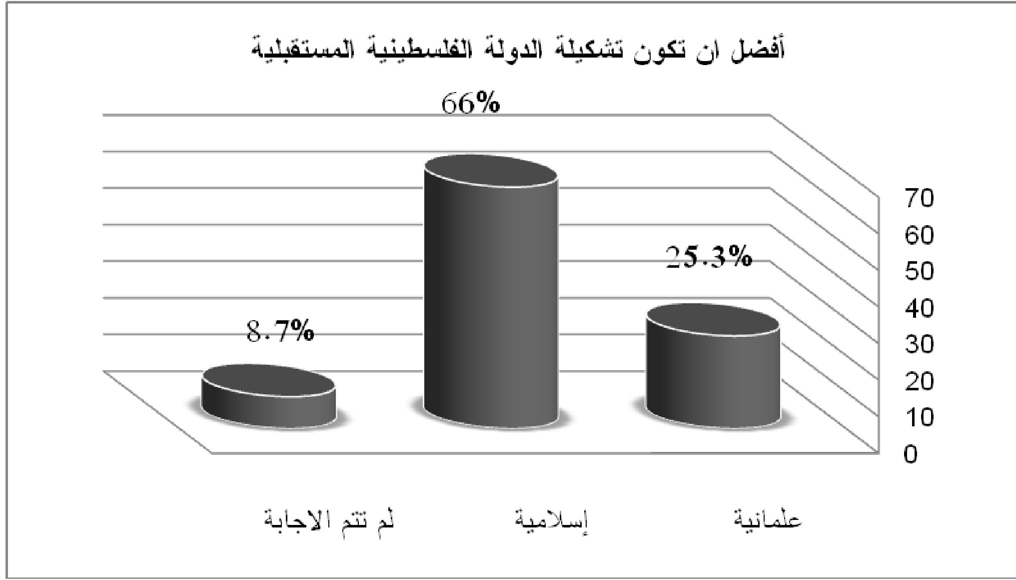
أيدت (59.8%) من المبحوثات أن مشاركة النساء في الحركات الـــسياسية ذات الإتجـــاه الإسلامي شكلا من اشكال النسوية الإسلامية مقابل (35.3%) منهن رفضت ذلك، وهذا ما يبينه الشكل رقم (4):



الشكل 4. تصورات المبحوثات لمشاركة النساء من التيار الديني في الحركات السياسية.

4-2-7 وحول السؤال السابع: " أفضل ان تكـــون تـــشكيلة الدولـــة الفلـــسطينية المستقبلية":

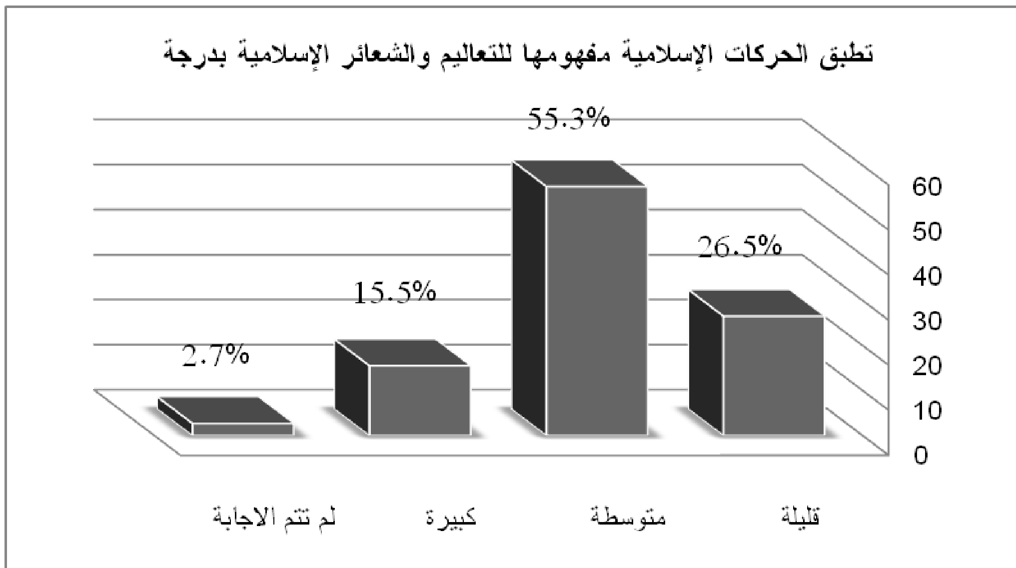
تفضل (66%) من المبحوثات دولة فلسطينية مستقبلية إسلامية و(25.3%) منهن دولـــة علمانية. ويبين ذلك الشكل رقم (5):



الشكل 5. رأي المبحوثات في تشكيلة الدولة المستقبلية.

4-2-8 وفيما يتعلق بالسؤال الثامن: "تطبق الحركات الإسلامية التعاليم والشعائر الإسلامية":

رأت أكثر بقليل من النصف (55.3%) من أفراد العينة أن الحركات الإسلامية تطبق التعاليم والشعائر الإسلامية بدرجة متوسطة، و(26.5%) بدرجة قليلة، مقابل (15.5%) فقط بدرجة كبيرة. وهذا يوضحه الشكل رقم (6):



الشكل 6. وجهة نظر المبحوثات حول درجة تطبيق الحركات الإسلامية مفهومها للتعاليم والشعائر الإسلامية.

4-2-9 وأرجعت المبحوثات في السؤال التاسع: "أهم العوائق أمام وصول المـــرأة لمناصب قيادية (علما بأن هناك فرصة للمبحوثة لإختيار أكثر من إجابة)":

تم إرجاع ذلك إلى العوامل التالية مرتبة حسب أهميتها ويظهرها الجدول رقم (5):

الجدول 5. معيقات وصول المرأة لمناصب قيادية.

معيقات وصول المرأة لمناصب قيادية (ممكن إختيار أكثر من إجابة)	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	
1- نقص التشريعات والقوانين.	63	15.8	337	84.2	100% (400)
2- العادات والتقاليد وعدم دعمها لتولي المرأة لمناصـــب قيادية.	250	62.5	150	37.5	100%(400)
3- الواسطة والمحسوبية.	146	36.5	253	63.3	99.8% (399)
4- عدم فعالية دور الحركات السياسية.	34	8.5	365	91.3	99.8% (399)
5- عدم الثقة بقدرة المرأة في تولي مناصب قيادية.	214	53.5	185	46.3	99.8% (399)
6- قلة دعم الرجل للمرأة.	167	41.8	233	58.2	100% (400)
7- ضعف ثقة المرأة بنفسها نتيجة للتنشئة الإجتماعية غير الصحيحة.	90	22.5	310	77.5	100% (400)
8- قيام المرأة بعدة أدوار داخل الأسرة وفي مجال العمل.	141	35.3	259	64.7	100% (400)
1- قلة النساء اللواتي يعملن على تنمية قدراتهن.	134	33.5	266	66.5	100% (400)

يظهر الجدول السابق أن أهم المعيقات أمام وصول المرأة لمناصب قياديـــة يرجـــع إلـــى العادات والتقاليد بشكل أساسي بنسبة (62.5%)، ثم عدم الثقة بالمرأة في تولي مناصب قياديـــة (53.5%)، يليها غياب الدعم الذكوري للمرأة (41.8%).

4-2-10 بخصوص السؤال العاشر: "يمكن النهوض بقضايا المرأة الفلسطينية من خلال (علما بأن هناك فرصة للمبحوثة لأكثر من إجابة)":

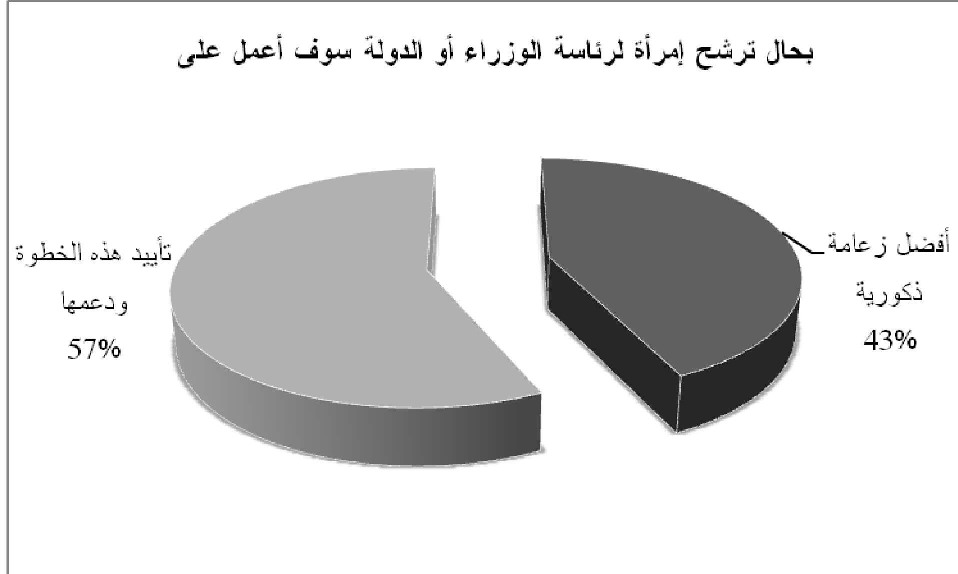
الجدول 6. العوامل التي من خلالها يمكن النهوض بقضايا المرأة.

العوامل التي يمكن من خلالها النهوض بقضايا المرأة (ممكن إختيار أكثر من إجابة)	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	
1- تفضيل قضايا المرأة على القضايا السياسية من منطلق أن تحقيق الإستقلال الوطني يبدأ من تحرير المرأة.	172	43.0	228	57.0	100% (400)
2- منحها فرصة أكبر في تولي وظائف وزارية وحكومية.	102	25.5	298	74.5	100% (400)
3- إشراكها في إصدار التشريعات.	197	49.3	203	50.7	100% (400)
4- إعطائها الفرصة المتساوية مع الرجل في التدريب والتأهيل.	115	28.8	285	71.2	100% (400)
5- توفير التسهيلات الضرورية لإستمرارها في العمل (ساعات عمل مناسبة، حضانات للأطفال وغيرها).	51	12.8	349	87.2	100% (400)

يظهر من الجدول أعلاه أن اهم العوامل للنهوض بقضايا المرأة حسب أولويات المبحوثات إشراكها في إصدار التشريعات (49.3%)، ومن ثم تفضيل قضايا المرأة على القضايا السياسية من منطلق أن تحقيق الإستقلال الوطني يبدأ من تحرير المرأة (43%)، ثم إعطائها الفرصة المتساوية مع الرجل في التدريب والتأهيل (28.8%).

4-2-11 السؤال الحادي عشر: "بحال ترشح إمرأة لرئاسة الوزراء أو الدولة":

رأت (57%) من المبحوثات (وهي النسبة الأكبر) بأنهن سوف يدعمن ترشح امرأة لرئاسة الوزراء أو الدولة مقابل (43%) يفضلن زعامة ذكورية. ويمكن القول أن النزعة الذكورية لا تزال تسيطر على المجتمع الفلسطيني بشكل أو بآخر، ويظهر ذلك الشكل رقم (7):



الشكل 8. وجهة نظر المبحوثات في حال ترشح إمرأة لرئاسة الدولة أو الوزراء.

12-2-4 وفيما يتعلق بالسؤال الثاني عشر: "دستور الدولة المستقبلية يفضل أن يتضمن" حسب الجدول رقم (7):

الجدول 7. رأي المبحوثات بأسس دستور الدولة الفلسطينية المستقبلية.

دستور الدولة المستقبلية يفضل أن يتضمن:	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	
1- خطاب ديني محدث متوافق مع العصر.	109	27.3	291	72.7	100% (400)
2- مواثيق دولية وحقوق للإنسان.	118	29.5	282	70.5	100% (400)
3- قوانين مدنية تفصل بين الدين والحياة.	44	11.0	356	89.0	100% (400)
4- جميع ما ذكر.	137	34.3	263	65.7	100% (400)

يظهر من الجدول رقم (7) أن (34.3%) تفضلن جميع بنود الدستور المقترح للدولة المستقبلية، و(29.5%) تؤيدن دستورا يشمل المواثيق الدولية وحقوق للإنسان، وبالمقابل ترى (27.3%) بدستور يضم خطاب ديني محدث متوافق مع العصر، وأخريات (11%) يفضلن دستورا يقوم على قوانين مدنية تفصل بين الدين والحياة.

4-2-13 وفيما يتعلق بالسؤال الثالث عشر: "أهتم بقضايا المرأة الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام من خلال":

الجدول 8. إهتمام المبحوثات بقضايا المرأة العربية والفلسطينية.

أهتم بقضايا المرأة الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام من خلال العوامل التالية:	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	
1- متابعة النشرات والدوريات التي تعنى بشؤون المرأة.	76	19.0	324	81.0	100% (400)
2- دعم ترشيح النساء عند تسجيلهن للإنتخابات المحلية أو التشريعية.	82	20.5	318	79.5	100% (400)
3- المشاركة في دعم حقوق المرأة في العضوية بالمراكز النسوية.	64	16.0	336	84.0	100% (400)
4- كل ما ذكر.	137	34.3	263	65.7	100% (400)
5- لا أهتم بقضايا المرأة فالمسؤوليات المنزلية تشغلني.	69	17.3	331	82.7	100% (400)

يظهر من الجدول أن إهتمام المبحوثات بقضايا المرأة العربية بشكل عام والفلسطينية بنحو خاص يشمل أكثر من عامل، فتوافق (34.3) على جميع العوامل التي تم طرحها، وترى (20.5%) منهن تهتم بقضايا المرأة عن طريق انتخاب النساء عند ترشحهن للإنتخابات المحلية أو التشريعية، و(19%) يدعمن المرأة عن طريق متابعة النشرات والدوريات التي تعنى بشؤون المرأة، و(16%) عن طريق المشاركة في دعم حقوق المرأة في العضوية في المراكز النسوية. وعلى الرغم من إرتفاع نسبة الإهتمام بقضايا المرأة، إلا أنه لا تزال هناك فئة من النساء لا تهتم بقضاياهن بنسبة (17.3%) ورأين أن قضايا المرأة لا تهمهن نظرا لإنشغالهن بالأعمال المنزلية، وهذا يظهر قلة وعي النساء بقضاياهن المختلفة.

4-2-14 وفيما يتعلق بتحليل السؤالين المفتوحين حول "مفهوم المبحوثات للدولة المدنية ومفهومهن للدولة الدينية":

إختلفت الآراء حول وجود تصور واضح **للدولة المدنية،** فــالبعض رأت فيهــا الدولــة العلمانية التي تفصل بين الدين عن الأنظمة والقوانين ومؤسسات الدولة، وتــسمح بالمــشاركة السياسية المساوية للجميع. ورأت أخريات أنها الدولة التي تطبق المساواة فــي مــنح الحقــوق للأفراد وإحترام القانون وتعزز عمل المؤسسات وتستوعب جميع فئات المجتمع بغض النظر عن الدين أو الفكر فهناك حرية دينية شاملة، لكن كان هناك اجماع شبه كامل من المبحوثات اللواتي أجبن على هذا السؤال أنها الدولة العلمانية.

أما عن تصوراتهن **للدولة الدينية،** فأرجعنها إلى سلطة الآلهة أو علماء الدين لأنها تعتمد على الشرائع الدينية والدين أساسا لتنظيم الامور ونظام حكمها، ورأت اخريات أنها تلك الدولــة التي تكفل حرية العبادة والعقيدة لمواطنيها، فهي دولة مؤسسات وقانون تحكمها الأغلبيــة مــن الشعب وفق قواعد الديمقراطية.

4-3 القسم الثاني من الإستبيان (سلم (ليكرت) الخماسي)

4-3-1 المحور الأول (الجانب التشريعي والقانوني)

في هذا المحور سيظهر الجدول رقم (9) إجابات المبحوثات على المحور المتعلق بالجانب التشريعي والقانوني والمتكون من (21) فقرة.

جدول 9. التوزيعات النسبية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (الجانب التشريعي والقانوني).

العبارات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	لا أوافق (%)	لا أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
1-العمل السياسي حق للجميع.	(35.0)	(44.3)	(11.3)	(1.8)	(3.0)	3.92	1.24	4
2- حققت التشريعات في عهد السلطة الفلسطينية العدالة بين الرجل والمرأة.	(4.5)	(36.0)	(32.3)	(10.0)	(12.0)	2.95	1.26	17
3- أؤيد وجود قوانين وتشريعات تضمن المواطنة للرجل والمرأة على حد سواء.	(31.8)	(47.8)	(11.0)	(1.3)	(3.3)	3.88	1.25	6
4- أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية هي قانونية تتمثل في عدم وضوح نصوص المساواة.	(15.0)	(41.5)	(27.5)	(3.5)	(6.5)	3.37	1.31	10
5- أؤيد دستورا يقتصر على الأمور الدينية فيما يتعلق بالجوانب الشخصية.	(11.5)	(28.0)	(29.3)	(9.3)	(15.0)	2.90	1.43	18
6- أشجع تطبيق نظام للضمان الإجتماعي يرعى المرأة بشكل خاص.	(35.5)	(49.0)	(8.3)	(1.0)	(1.5)	4.01	1.17	3
7- أدعم وجود تشريعات وقوانين تلزم الحد الأدنى من التعليم للجنسين.	(53.0)	(30.3)	(5.8)	(1.8)	(1.3)	4.08	1.43	2
8- أؤيد وجود قوانين تمنع الزواج المبكر وتمنح المرأة فرصة أكبر في التعليم والنهوض بمستقبلها.	(55.8)	(25.8)	(8.5)	(2.3)	(3.0)	4.14	1.32	1
9- التشريعات الحالية لا تحقق المساواة بين الجنسين.	(15.5)	(35.3)	(35.5)	(3.0)	(5.5)	3.36	1.25	11
10- ساعد نظام (الكوتا) في وصول النساء للبرلمان.	(9.0)	(43.8)	(32.5)	(2.0)	(3.5)	3.25	1.31	13
11- أؤيد وجود كوتا نسائية مخصصة للوظائف الحكومية والوزارية.	(13.0)	(39.8)	(27.5)	(6.0)	(5.5)	3.24	1.37	14
12- نظام (الكوتا) يقلل من دور المرأة سياسيا.	(6.5)	(21.0)	(41.8)	(8.0)	(12.3)	2.70	1.38	21

العبارات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	لا أوافق (%)	لا أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
13- نظام الكوتا الفصائلي عمل على تهميش الديمقراطية الفلسطينية.	(10.5)	(28.5)	(41.3)	(3.5)	(5.3)	3.02	1.39	16
14- نظام الكوتا الفصائلي عمل على فصل القياديات السياسية عن قواعدها.	(9.5)	(29.3)	(41.5)	(4.3)	(5.5)	3.03	1.36	15
15- نظام الكوتا الفصائلي لم يحسن وضع المرأة في المجتمع بل زاد من تهميشها.	(9.5)	(23.5)	(42.0)	(6.5)	(9.5)	2.90	1.36	19
16- يعتبر وجود المرأة في المجالس المحلية والتشريعية شكليا ولا يساهم في تطوير هذه المجالس.	(9.3)	(35.0)	(20.5)	(11.5)	(15.5)	2.86	1.48	20
17- نظام إنتخابات القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة يمنح المرأة فرصة أكبر للفوز.	(8.8)	(43.5)	(33.3)	(2.5)	(4.0)	3.26	1.27	21
18- أؤيد وجود تشريعات تسهل إمتلاك المرأة للمال والعقارات بعيدا عن وصاية الزوج أو الأهل.	(32.3)	(42.0)	(10.8)	(3.3)	(4.3)	3.72	1.49	7
19- أؤيد وجود قوانين تكفل حق الناس في التعبير عن آرائهم بصراحة بما في ذلك وجود إعلام السلطة الرابعة.	(37.3)	(41.3)	(11.8)	(2.0)	(0.5)	3.91	1.33	5
20- يجب الضغط على المشرعين من أجل تعديل نظام الإنتخابات في إعتماد منهجية القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة لتصبح أكثر ديمقراطية.	(17.8)	(46.3)	(24.3)	(2.5)	(1.3)	3.52	1.30	9
21- أؤيد وجود حق للأفراد ولوسائل الإعلام في الحصول على معلومات ما عدا تلك التي تخص الأمن القومي وتتعدى على خصوصيات الناس.	(22.8)	(48.5)	(15.0)	(3.3)	(2.0)	3.61	1.38	8
المتوسط الحسابي الكلي						3.41		

أظهرت بيانات الجدول أعلاه موافقة (44.3%) من المبحوثات بأن العمل السياسي هو حق للجميع، وتوافق بشدة (35%) منهن، وتحايد ذلك (11.3%). وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثات (3.92) وبإنحراف معياري (1.24). أما فيما يتعلق بتحقيق التشريعات في عهد السلطة الفلسطينية العدالة بين الرجل والمرأة، توافق (36%) منهن، وتحايد (32.3%)، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يظهر أن هناك نسبة من النساء لا تعرف إذا ما تحسن وضعهن في ظل السلطة الفلسطينية أم أنه بقي على ما هو عليه، ولا توافق بشدة على ذلك (12%) من

المبحوثات، بينما توافق بشدة (4.5%) منهن وهي نسبة قليلة، وقد بلغ المتوسط الحسابي (2.95) والإنحراف المعياري (1.26).

كما أظهرت البيانات دعم (47.8%) من المبحوثات لوجود قوانين وتشريعات تضمن المواطنة لكل من الرجل والمرأة على حد سواء، وتؤيد بشدة على ذلك (31.8%) منهن. وبلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (3.88) والإنحراف المعياري (1.25).

وأشارت البيانات بخصوص إذا ما أن أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية هي قانونية تتمثل في عدم وضوح نصوص المساواة، وافقت على ذلك (41.5%)، وحايدت (27.5%)، بينما ووافقت بشدة (15%)، بمتوسط حسابي وصل إلى (3.37) وإنحراف معياري (1.31).

وحول موضوع تأييد دستور يقتصر على الأمور الدينية فيما يتعلق بالجوانب الشخصية كانت النسبة الأعلى الحيادية بواقع (29.3%)، وهذا يظهر حسب إعتقاد الباحثة بأنه لا يزال هناك خوف من فصل الدين عن الأمور الحياتية، وتوافق على ذلك (28%)، بينما توافق بشدة (11.5%)، ولا توافق (9.3%) منهن. ووصل المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثات الى (2.90) والإنحراف المعياري (1.43).

كما وتظهر البيانات أن حوالي النصف (49%) من المبحوثات توافق على تطبيق نظام للضمان الإجتماعي يراعي المرأة بشكل خاص، وتوافق بشدة على ذلك (35.5%)، في حين أن نسبة عدم التأييد منخفضة فوصلت الى (1.5%) و(1%) لا أوافق بشدة ولا أوافق على التوالي. وكان المتوسط الحسابي (4.01) والإنحراف المعياري (1.17). وبالمقابل توافق بشدة (53%) من المبحوثات على وجود تشريعات وقوانين تلزم الحد الأدنى من التعليم للجنسين، وتوافق على ذلك (30.3%)، في حين (5.8%) لم تبدين رأيهن، بمتوسط حسابي (4.08) وإنحراف معياري (1.43).

أما بخصوص وجود قوانين تمنع الزواج المبكر وتمنح المرأة فرصة أكبر في التعليم والنهوض بمستقبلها فتوافق بشدة (55.8%) من المبحوثات على ذلك، وأيدت ذلك (25.8%). وكان المتوسط الحسابي (4.14) والإنحراف المعياري (1.32). أما آراء المبحوثات بخصوص إذا ما التشريعات الحالية لا تحقق المساواة بين الجنسين كانت متقاربة بين المحايدة بنسبة (35.5%) والموافقة (35.3%)، ثم تأتي الموافقة بشدة (15.5%)، في حين لا توافق بشدة

(5.5%)، وهي نسبة قليلة جدا، ويظهر أن هناك فجوة بين الموافقات بهذا الخصوص والمحايدات، وقد بلغ المتوسط الحسابي في هذه الفقرة (3.36) والإنحراف المعياري (1.25).

وقد بلغت نسبة ممن رأين أن نظام (الكوتا) ساعد النساء في الوصول إلى البرلمان (43.8%) بدرجة الموافقة، و(32.5%) محايدات، وربما يمكن إرجاع النسبة الأخيرة إلى عدم المعرفة بمفهوم الكوتا، وكان ذلك بمتوسط حسابي (3.25) وإنحراف معياري (1.31). وتوافق (39.8%) من المبحوثات على وجود (كوتا نسائية) مخصصة في الوظائف الحكومية والوزارية، في حين توافق بشدة (13%) منهن، ولم تجاوب (27.5%). وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.24) والإنحراف المعياري (1.37). أما فيما يتعلق بنظام (الكوتا) أيضا وافقت (21%) من المبحوثات على أن نظام (الكوتا) يقلل من دور المرأة سياسيا، في حين كانت الأغلبية بنسبة (41.8%) محايدة، و(12.3%) لا توافق بشدة، بمتوسط حسابي (2.70) وإنحراف معياري (1.38). وتعتقد في هذا السياق (28.5) من المبحوثات واللواتي يوافقن على أن نظام (الكوتا الفصائلي) عمل على تهميش الديمقراطية الفلسطينية، مقابل (10.5) وافقن بشدة على ذلك، و(41.3%) محايدات، وهي نسبة مرتفعة، وكانت نسبة غير الموافقات (3.5)، مقابل (5.3) غير موافقات بشدة، بمتوسط حسابي (3.02) وإنحراف معياري (1.39).

وكما تظهر البيانات موافقة (29.3%) أن نظام (الكوتا الفصائلي) عمل على فصل القيادات السياسية عن قواعدها، ووافقت بشدة (9.5) منهن، في حين كانت (41.5%) محايدات، بمتوسط حسابي (3.03) وإنحراف معياري (1.36). وبخصوص نظام (الكوتا) أيضا رأت (23.5) من المبحوثات أن نظام الكوتا الفصائلي لم يحسن وضع المرأة في المجتمع بل زاد من تهميشها، وحسب (9.5%) أيدن بشدة، و(42%) لم تجاوبن، وكان المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.90) والإنحراف المعياري (1.36).

ووصلت نسبة المحايدة الكبيرة في موضوع (الكوتا) العبارات (10، 11، 12، 13، 14، 15) الى (32.5%، 27.5%، 41.8%، 41.3%، 41.5%، 42%) على التوالي، ويعود ذلك، حسب رأي الباحثة، إلى عدم معرفة المبحوثات وإلمامهن بموضوع (الكوتا)، علما بأنه تم إقراره في السنوات الأولى من هذا القرن. وهذا يظهر عدم وعي المبحوثات بالقضايا والقوانين التي تعنى بالمرأة من جهة، ويظهر مصداقية الإستبيان في هذا الخصوص، من جهة أخرى.

ويتضح أن حوالي ثلث المبحوثات (35%) وافقن على أن وجود المرأة في المجالس المحلية والتشريعية شكليا ولا يساهم في تطوير هذه المجالس، وكانت (20.5%) منهن محايدة و(15.5%) لم توافق بشدة، و(11.5%) لا توافق، مقابل (9.3%)، وهي النسبة الأقل، وافقت بشدة على الترتيب، بمتوسط حسابي (2.86) وإنحراف معياري (1.48).

هذا وقد وافقت (43.5) من المبحوثات، وهي النسبة الأعلى، أن نظام إنتخابات القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة يمنح المرأة فرصة أكبر للفوز، وكانت هناك (33.3%) محايدات. ويمكن إرجاع إرتفاع نسبة الحياد في ذلك إلى عدم معرفة المبحوثات بنظام الإنتخابات الفلسطيني وقد وافقت بشدة (8.8%) من المبحوثات، ولم توافق بشدة (4%) منهن، وبلغ المتوسط الحسابي (3.26) والإنحراف المعياري (1.27).

وأيدت ما نسبته (42%) من أفراد العينة وجود تشريعات تسهل إمتلاك المرأة للمال والعقارات بعيدا عن وصاية الزوج أو الأهل، ووافقت بشدة (32.3%)، في حين حايدت (10.8%) منهن. وقد بلغ المتوسط الحسابي بهذا الخصوص (3.72)، والإنحراف المعياري (1.49). وبالنسبة لوجود قوانين تكفل للناس حق التعبير عن آرائهم بصراحة بما في ذلك وجود إعلام السلطة الرابعة وافقت (41.3)، ووافقت بشدة (37.3%) من المبحوثات، وكانت أقل نسبة عدم موافقة بشدة في هذا المجال هي (0.5%). وكان المتوسط الحسابي (3.91) والإنحراف المعياري (1.33).

ورأت المبحوثات أنه يجب الضغط على المشرعين من أجل تعديل نظام الإنتخابات في اعتماد منهجية القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة لتصبح أكثر ديمقراطية، فوافقت (46.3%) ووافقت بشدة (17.8%) منهن في حين حايدت (24.3%) وبلغ المتوسط الحسابي (3.52) والإنحراف المعياري (1.30). وربما يرجع ذلك، حسب الباحثة، إلى عدم وعي المبحوثات بنظام الإنتخابات الفلسطينية فقد كانت نسبة المحايدة فيما يتعلق بنظام إنتخابات القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة يمنح المرأة فرصة أكبر للفوز بحيادية (33.3%).

وحول وجود حد أدنى للأفراد في الحصول على معلومات ما عدا تلك التي تخص الأمن القومي وتتعدى على خصوصيات الناس، وافقت تقريبا النصف (48.5%)، ووافقت بشدة (22.8%) في حين حايدت (15%) بمتوسط حسابي (3.61) وإنحراف معياري (1.38).

ومن الملاحظ من المحور الأول (الجانب التشريعي والقانوني) أن التشريعات الحالية في ظل السلطة الفلسطينية بعد مرحلة اوسلو (1993) لم تحقق العدالة بين الرجل والمرأة وقد وافقت على ذلك (36%) وهذا يعني أنه لا يزال هناك حاجة للنهوض بقضايا المرأة الفلسطينية، فتوافق بشدة في هذا السياق تقريبا النصف (47.85%) على ضرورة وجود قوانين وتشريعات تـضمن المواطنة لكلا الجنسين، وتوافق منهن (31.85%) على ذلك.

ولا يزال العائق القانوني قائما أمام عدم وضوح المساواة بين الجنسين بموافقة (41.5%) من أفراد العينة، وتدعم المبحوثات إضافة لذلك وجود تشريعات وقوانين تلزم وجود حد أدنى من التعليم للجنسين بموافقة شديدة (53%) وقوانين تمنع الزواج المبكر بموافقة شديدة (55.8%).

ويظهر من هذا المحور أيضا أنه لا يوجد وعي كاف للنساء بقضاياهن المختلفة وأهمهـا (الكوتا)، فهناك نسبة مرتفعة من الحيادية بالعبارات الخاصة (بالكوتا)، علما أنـه بـدأ الـسعي لإقرارها منذ أكثر من عشر سنوات. وإضافة لنظام (الكوتا) هناك عدم معرفـة كافيـة بنظـام الإنتخابات الفلسطيني وهذا يتطلب توعية الجمهور، وخاصة النساء به.

وفي الجانب القانوني أيضا توافق المبحوثات على وجود تشريعات تسهل امتلاك المـرأة للعقارات والمال (42%)، وقوانين تكفل حق التعبير عن الآراء بصراحة بما في ذلـك وجـود إعلام السلطة الرابعة (41.3%)، وقوانين تعطي الأفراد الحق في الحصول على المعلومات ما عدا تلك التي تخص الأمن القومي (48.5%)، ويمكن اعتبار ذلك كله نسب تأييد مرتفعة.

وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (3.41).

وقد جاءت العبارات في المحور الأول مرتبة تنازليا حسب أهميتها على النحو الآتي:

- أؤيد وجود قوانين تمنع الزواج المبكر وتمنح المرأة فرصة أكبر في التعليم والنهـوض بمستقبلها.
- أدعم وجود تشريعات وقوانين تلزم الحد الأدنى من التعليم للجنسين.
- أشجع تطبيق نظام للضمان الاجتماعي يرعى المرأة بشكل خاص.
- العمل السياسي حق للجميع.
- أؤيد وجود قوانين تكفل للناس حرية التعبير عن آرائهم بصراحة بما في ذلـك وجـود إعلام السلطة الرابعة.

- أؤيد وجود قوانين وتشريعات تضمن المواطنة للرجل والمرأة على حد سواء.
- أؤيد وجود تشريعات تسهل امتلاك المرأة للمال والعقارات بعيدا عن وصاية الزوج أو الأهل.
- أؤيد وجود حق للأفراد ولوسائل الاعلام في الحصول على معلومات ما عدا تلك التي تخص الأمن القومي وتتعدى على خصوصيات الناس.
- يجب الضغط على المشرعين من أجل تعديل نظام الإنتخابات في إعتماد منهجية القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة لتصبح أكثر ديمقراطية.
- أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية هي قانونية، متمثلة في عدم وضوح نصوص المساواة.
- التشريعات الحالية لا تحقق المساواة بين الجنسين.
- يمنح نظام إنتخابات القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة المرأة فرصة أكبر للفوز.
- ساعد نظام (الكوتا) في وصول النساء للبرلمان.
- أؤيد وجود (كوتا نسائية) مخصصة للوظائف الحكومية والوزارية.
- نظام (الكوتا الفصائلي) عمل على تهميش الديمقراطية الفلسطينية.
- حققت التشريعات في عهد السلطة الفلسطينية العدالة بين الرجل والمرأة.
- أؤيد دستورا يقتصر على الأمور الدينية فيما يتعلق بالجوانب الشخصية.
- نظام (الكوتا الفصائلي) لم يحسن وضع المرأة في المجتمع بل زاد من تهميشها.
- يعتبر وجود المرأة في المجالس المحلية والتشريعية شكليا ولا يساهم في تطوير هذه المجالس.
- نظام (الكوتا) يقلل من دور المرأة سياسيا.

جدول 10. نتائج تحليل التباين الاحادي (one- way ANOVA) لإختبار الفروق في الجانب التشريعي والقانوني حسب خصائص المبحوثات.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للإجابات	الإنحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة
العمر			0.7	0.5
20-29	3.36	0.81		
30-39	3.44	0.74		
40-49	3.48	0.77		
50 <	3.26	1.14		
مكان الإقامة			0.3	0.6
مدينة	3.42	0.82		
قرية	3.31	0.78		
مخيم	3.46	0.40		
الحالة الزواجية			0.2	0.9
متزوجة	3.42	0.77		
عزباء	3.39	0.84		
أرملة	3.37	1.24		
مطلقة	3.28	0.97		
منفصلة	3.78	0.70		
المستوى التعليمي			3.5	0.015
ثانوية فما دون	3.00	1.19		
دبلوم	3.39	0.81		
بكالوريس	3.44	0.73		
دبلوم عال فأعلى	3.63	0.56		
التوجه السياسي			0.2	0.7
ديني	3.41	0.82		
علماني	3.28	1.16		
مزيج بين الديني والعلماني	3.45	0.71		
المستوى الوظيفي			1.6	0.1
مدير	3.37	0.845		
رئيس قسم	3.50	0.849		
وظيفة إدارية او مكتبية	3.45	0.67		
غير ذلك	3.24	1.01		
الدخل الشهري (شيقل)			0.04	0.9
أقل من (1500)	3.4516	0.66		
(1500-1999)	3.4513	0.89		
(2000-2499)	3.42	0.72		
(2500) فأكثر	3.41	0.79		

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي للجانب القـانوني والتـشريعي لـدى المبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (20–29 سنة) بلغ (3.36)، بـإنحراف معيـاري (0.81)، في حين كان المتوسط الحسابي (3.44) للواتي أعمارهن تراوحت ما بـين (30–39 سنة)، بإنحراف معياري (0.74)، في حين وصل المتوسط الحسابي لمن أعمارهن ما بين (40–49 سنة) (3.48)، بإنحراف معياري (0.77)، وبلغ المتوسط الحسابي للواتي بلغت أعمـارهن أكثر من (50 سنة) (3.26)، بإنحراف معياري (1.14). وبلغت قيمة (F) (0.7) وهي ليـست دالة إحصائيا عند مستوى 0,05 فأقل، فإنه لا توجد فروق ذات دلالة احـصائية فـي الجانـب القانوني والتشريعي **لأعمار المبحوثات**.

وقد أظهرت البيانات أن المتوسط الحسابي للجانب القانوني والتشريعي بلغ لدى المبحوثات من سكان المدن (3.42)، بإنحراف معياري (0.82)، وعند قاطنـات القـرى كـان المتوسـط الحسابي (3.31)، بإنحراف معياري (0.78)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لـساكنات المخيمـات (3.46)، بإنحراف معياري (0.40). وقد كانت قيمة (F) (0.3) وهي ليست دالة إحصائيا عنـد مستوى 0.05 فأقل، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احـصائية فـي الجانـب القـانوني والتشريعي تعود لمتغير **مكان السكن**.

وقد بلغ المتوسط الحسابي للجانب التشريعي والقانوني لمن لم يسبق لهن الزواج (3.39)، بإنحراف معياري (0.84)، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمتزوجات (3.42)، بإنحراف معيـاري (0.77)، وعند المطلقات بلغ المتوسط الحسابي (3.28)، بـإنحراف معيـاري (0.97)، وبلـغ المتوسط الحسابي للأرامل (3.37)، بإنحراف معياري (1.24)، وبالنسبة للمنفصلات فقد كـان المتوسط الحسابي (3.78)، بإنحراف معياري (0.70). وقد كانت قيمة (F) (0.2) وهي غيـر دالة احصائيا عند مستوى 0.05 فأقل، وبالتالي فإنه لا توجد فروق ذات دلالة احـصائية فـي الجانب التشريعي والقانوني تعود **للحالة الزواجية** عند المبحوثات.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد بلغ المتوسط الحسابي لمن حصلن على ثانوية فمـا دون (3.00)، بإنحراف معياري (1.19)، وكان المتوسط الحـسابي لحملـة الـدبلوم (3.39)، بإنحراف معياري (0.81)، وبلغ المتوسط الحسابي لحملـة البكـالوريوس (3.44)، بـإنحراف معياري (0.73)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لحملة شهادات الدبلوم العالي فـأعلى (3.63)، بإنحراف معياري (0.56). وقد بلغت قيمة (F) (3.5) عند مستوى الدلالة (0.015) وهي ذات

دلالة احصائية. وبما أن هذا المستوى هو أصغر من 0.05 فإن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركات بالدراسة في الجانب التشريعي والقانوني تعود **للمستوى التعليمي**، حيث كشفت الدراسة أن أكبر درجة فيما يتعلق بالجانب التشريعي والقانوني هي لدى حاملات شهادة الدبلوم العالي فأعلى ومن ثم لدى حاملات شهادة البكالوريوس ومن ثم حاملات الدبلوم وأخيرا حاملات شهادة الثانوية فما دون.

وقد بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثات فيما يتعلق بالتوجه السياسي الديني (3.41)، بإنحراف معياري (0.82)، وكان المتوسط الحسابي لذوات الإتجاه العلماني (3.28)، بإنحراف معياري (1.16)، في حين كان المتوسط الحسابي لذوات التوجه السياسي المزيج بين العلماني والديني (3.45)، بإنحراف معياري (0.71). وقد كانت قيمة (F) (0.2) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا توجد دلالة احصائية للجانب التشريعي والقانوني لمتغير **التوجه السياسي** عند المبحوثات.

وبلغ المتوسط الحسابي للمديرات (3.37) بإنحراف معياري (0.845)، وكان المتوسط الحسابي لرؤساء الأقسام (4.50) بإنحراف معياري (0.849)، أما المتوسط الحسابي لشاغلات الوظائف الإدارية أو المكتبية فقد وصل إلى (3.45) بإنحراف معياري (0.67)، أما ممن يشغلن غير ذلك من الوظائف فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.24) بإنحراف معياري (1.01). وقد بلغت قيمة (F) (1.69)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا يوجد دلالة إحصائية للجانب التشريعي والقانوني لمتغير **المستوى الوظيفي** للمبحوثات.

وأخيرا تظهر البيانات في الجدول أعلاه أنه قد بلغ المتوسط الحسابي لمن يتقاضين (أقل من 1500 شيقل) (3.4516)، بإنحراف معياري (0.66)، وقد كان المتوسط الحسابي عند من يتقاضين ما بين (1500–1999 شيقل) (3.4513)، بإنحراف معياري (0.89)، وقد وصل الوسط الحسابي لمن يتقاضين ما بين (2000–2499) (3.42) بإنحراف معياري (0.72)، وكان المتوسط الحسابي لمن تتقاضى (اكثر من 2500) (3.41)، بإنحراف معياري (0.79). وكانت قيمة (F) (0.04) عند مستوى الدلالة (0.9) وبما أن قيمة F أقل 0.05 فإن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركات بالدراسة في الجانب التشريعي والقانوني تعود **الدخل الشهري**، حيث كشفت الدراسة أن أكبر درجة في هذا الجانب هي لدى من تتقاضى أقل من (1500 شيقل) ثم لمن يحصلن على ما بين (1500–1999 شيقل) فاللواتي يحصلن على ما بين (2000–2499 شيقل) فاللواتي يحصلن على (أكثر من 2500 شيقل) على التوالي.

4-3-2 المحور الثاني (مستقبل الدولة المدنية الفلسطينية)

في هذا المحور سيعرض الجدول الذي يبين إجابات المبحوثات على الجوانب المتعلقة بمستقبل الدولة المدنية الفلسطينية والمتكون من (13) فقرة.

جدول 11. التوزيعات النسبية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (مستقبل الدولة المدنية الفلسطينية).

العبارات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	لا أوافق (%)	لا أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1- أنتخب اتجاه سياسي ينادي بمبادئ الدولة المدنية في حال حقق المساواة بين الجنسين.	(13.8)	(37.8)	(5.3)	(5.0)	(9.0)	3.23	1.39	11
2- يتوقع من مؤسسات الدولة المدنية المستقبلية زيادة مساحة مشاركة المرأة السياسية ودرجة حريتها.	(14.5)	(47)	(23.8)	(2.8)	(3.0)	3.40	1.36	8
3- أؤيد مجتمع مدني يخصص نسبة لتوظيف النساء في الشركات الخاصة.	(18.0)	(49.5)	(15.8)	(4.0)	(4.8)	3.48	1.39	5
4- أؤيد أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بصلاحية مراقبة النظام السياسي من أجل التصويب وليس الإنتقاد.	(22.5)	(49.8)	(16.8)	(1.0)	(0.3)	3.64	1.37	4
5- عدم معرفة الناس لمفهوم الدولة المدنية هو أحد أسباب تأييد الإتجاه الإسلامي.	(20.8)	(32.8)	(23.5)	(7.5)	(7.3)	3.27	1.48	10
6- يحقق المجتمع المدني حقوقا متساوية للرجل والمرأة.	(11.0)	(33.8)	(33.0)	(6.5)	(6.3)	3.08	1.39	13
7- أؤيد تدخل حكومي محدود في الأمور الحياتية كافة وإعطاء الفرصة لمنظمات المجتمع المدني ليكون لها دورا أكثر فاعلية.	(9.8)	(41.5)	(26.5)	(5.5)	(6.3)	3.11	1.43	12
8- الكفاءة هي المعيار الاساسي لتولي سلطة اتخاذ القرار.	(34.3)	(37.8)	(11.0)	(4.3)	(2.8)	3.66	1.53	3
9- أؤيد أن تكون مشاركة المرأة في مجالات الحياة وليس اقتصارا على الحياة السياسية.	(28.5)	(51.5)	(8.0)	(1.8)	(1.0)	3.77	1.39	1

العبارات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	لا أوافق (%)	لا أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
10- أؤيد مجتمع ديمقراطي يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.	(25.8)	(37.8)	(16.8)	(4.0)	(5.0)	3.43	1.56	7
11- غياب الديمقراطية يؤدي إلى غياب مشاركة المرأة سياسيا.	(20.8)	(46.3)	(15.3)	(4.0)	(2.5)	3.45	1.49	6
12- المرأة العضو في المجلس التشريعي تدافع عن قضاياها بشكل أفضل من الرجل.	(17.0)	(44.0)	(19.3)	(4.0)	(5.8)	3.32	1.47	9
13- أدعم وجود المرأة في جميع المراكز العسكرية بشكل مساو للرجل.	(9.5)	(25.3)	(24.5)	(18.5)	(12.8)	2.71	1.45	2
المتوسط الحسابي الكلي						3.61		

تظهر البيانات في الجدول أعلاه موافقة (37.8%) من المبحوثات انتخاب إتجاه سياسي ينادي بمبادئ الدولة المدنية في حال حقق المساواة بين الجنسين، وتوافق بشدة بهذا الخصوص (13.8%) في حين غير الموافقات (5%) وهذا يظهر أن هناك نسبة تأييد لوجود دولة مدنية تحقق المساواة بين الجنسين، وكان المتوسط الحسابي (3.23) والإنحراف المعياري (1.39).

وأظهرت البيانات أيضا أن حوالي نصف أفراد العينة (47%) تتوقع من مؤسسات الدولة المدنية المستقبلية زيادة مساحة مشاركة المرأة السياسية ودرجة حريتها، ووافقت بشدة على ذلك (14.5%) منهن في حين حايدت تقريبا الربع (23.8%)، بمتوسط حسابي (3.40) وإنحراف معياري (1.36). أما عن تأييد وجود مجتمع مدني يخصص نسبة لتوظيف النساء في الشركات الخاصة، فوافقت تقريبا النصف (49.5%) على ذلك في حين وافقت بشدة (18%) وحايدت (15.8%) ولم توافق (4%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.48) والإنحراف المعياري (1.39).

وتوافق (49.8%) أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بصلاحية مراقبة النظام السياسي من أجل التصويب وليس الإنتقاد، وتؤيد بشدة (22.5%) في حين تحايد (16.8%) منهن، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.64)، بإنحراف معياري (1.37).

أما السبب في تأييد المبحوثات للإتجاه الإسلامي يكمن في عدم معرفتهن لمفهوم الدولة المدنية، فقد وافقت على ذلك تقريبا الثلث (32.8%)، في حين وافقت بشدة (20.8%)، وحايدت

(23.5%)، وكانت نسبة عدم الموافقة والموافقة بشدة متقاربة بنسب (7.5%) و(7.3%) على التوالي، ووصل المتوسط الحسابي إلى (3.27) والإنحراف المعياري (1.48).

وتتفق تقريبا الثلث (33.8%) على أن المجتمع المدني يحقق مساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وتوافق بشدة (11%)، بينما تحايد (33%) وكانت نسبة عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة متقاربة، فتراوحت ما بين (6.5%) و (6.3%) على التوالي، وقد بلغ المتوسط الحسابي في تلك العبارة (3.08) والإنحراف المعياري (1.39).

وأيدت الأغلبية بالموافقة بواقع (41.5%) تدخل حكومي محدود في الأمور الحياتية كافة وإعطاء الفرصة لمنظمات المجتمع المدني ليكون لها دورا أكثر فاعلية، وفي حين وافقت بشدة (9.8%)، ولم توافق بشدة (6.3%)، وبالمقابل حايدت (26.5%) من المبحوثات بمتوسط حسابي (3.11) وإنحراف معياري (1.43).

وتعتبر المبحوثات أن الكفاءة هي المعيار الأساسي لتولي سلطة إتخاذ القرار بموافقة (37.8%) وهي النسبة الأعلى، وتوافق بشدة (34.3%)، في حين تحايد (11%)، ولا توافق (4.3%) ولا توافق بشدة (2.8%) وهي نسبة منخفضة نوعا ما، وكان المتوسط الحسابي (3.66) والإنحراف المعياري (1.53).

ورأت حوالي نصف العينة (51.5%) أن تكون مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة وليس إقتصارا على الحياة السياسية، وتوافق بشدة بهذا الخصوص (28.5%)، وتحايد (8%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.77) والإنحراف المعياري (1.39).

وتتباين نسب المبحوثات حول وجود مجتمع ديمقراطي يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ فتوافق (37.8%)، وهي النسبة الأعلى، وتوافق بشدة (25.8%)، وتحايد (16.8%)، في حين لا توافق (4%)، ولا توافق بشدة (5%)، بمتوسط حسابي (3.43) وإنحراف معياري (1.56).

وتتفق (46.3%) من العينة على أن غياب الديمقراطية يؤدي إلى غياب مشاركة المرأة سياسيا، في حين توافق بشدة بهذا الخصوص (20.8%)، وتحايد (15.3%)، بمتوسط حسابي (3.45) وإنحراف معياري (1.49).

أما حول عضوية المجالس التشريعية للمرأة، فتوافق (44%) من المبحوثات ان المرأة العضو في المجلس التشريعي تدافع عن قضاياها بشكل أفضل من الرجل، وتوافق بشدة (17%)، في حين لم تجب (19.3%)، وكان المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.32) والإنحراف المعياري (1.47).

وأخيرا تتقارب نسب الموافقة (25.3%) والمحايدة (24.5%) بخصوص دعم وجود المرأة في جميع المراكز العسكرية بشكل متساو للرجل، وهذا يظهر أنه لا يزال هناك تحفظ بخصوص المساواة في الوظائف العسكرية. وكانت هناك (18.5%) من المبحوثات لا توافق و(12.8%) لا توافق بشدة على المساواة في الوظائف العسكرية، وبلغ المتوسط الحسابي (2.71) والإنحراف المعياري (1.45).

من الملاحظ أن نسبة المحايدة كبيرة في هذا المحور فيما يتعلق بمستقبل الدولة المدنية الفلسطينية؛ فقد تباينت في العبارات المختلفة من (8%) إلى (11%) لتصل إلى (26.5%) في العبارة (28) حول التدخل الحكومي المحدود في الأمور الحياتية. وربما يرجع ذلك إلى جهل المرأة بموضوع الدولة المدنية وتشريعاتها ومبدأ عملها وهذا يتطلب توعية الجمهور لمفهومها، وهذا يظهر أيضا في نسب الموافقة بشدة فقد كانت متباينة فأقلها كانت (9.5)، وهي النسبة الأعلى، ثم لتصل إلى (34.3%)، حول موضوع الكفاءة في العبارة (29) ويمكن إرجاع ذلك إلى التحفظ على موضوع الدولة المدنية.

وتظهر البيانات أنه رغم ارتفاع نسبة الموافقة بدستور وقوانين تحقق المساواة في المحور الأول، إلا أنه لا يزال مفهوم المبحوثات للمساواة محدود، فهن يرفضن مساواة كاملة خاصة فيما يتعلق بالمراكز العسكرية، وهذا يظهر من نسبة المعارضات (18.5%)، وغير الموافقات بشدة (12.8%)، وهي نسب يمكن اعتبارها مرتفعة. وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (3.61)، وهو أعلى متوسط حسابي في المحاور الأربعة.

وقد جاءت العبارات مرتبة تنازليا حسب أهميتها على النحو الآتي:

- أؤيد أن تكون مشاركة المرأة في مجالات الحياة وليس اقتصارا على الحياة السياسية.
- أدعم وجود المرأة في جميع المراكز العسكرية بشكل مساو للرجل.
- الكفاءة هي المعيار الاساسي لتولي سلطة اتخاذ القرار.

- أؤيد أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بصلاحية مراقبة النظام السياسي من أجل التصويب وليس الإنتقاد.
- أؤيد مجتمع مدني يخصص نسبة لتوظيف النساء في الشركات الخاصة.
- غياب الديمقراطية يؤدي إلى غياب مشاركة المرأة سياسيا.
- أؤيد مجتمع ديمقراطي يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- يتوقع من مؤسسات الدولة المدنية المستقبلية زيادة مساحة مشاركة المرأة السياسية ودرجة حريتها.
- المرأة العضو في المجلس التشريعي تدافع عن قضاياها بشكل أفضل من الرجل.
- عدم معرفة الناس لمفهوم الدولة المدنية هو أحد أسباب تأييد الإتجاه الاسلامي.
- أنتخب إتجاه سياسي ينادي بمبادئ الدولة المدنية في حال حقق المساواة بين الجنسين.
- أؤيد تدخل حكومي محدود في الأمور الحياتية كافة مع إعطاء الفرصة لمنظمات المجتمع المدني ليكون لها دورا أكثر فاعلية.
- يحقق المجتمع المدني تساوي في الحقوق للرجل والمرأة.

جدول 12. نتائج تحليل التباين الأحادي (one- way ANOVA) لإختبار الفروق في مستقبل الدولة المدنية الفلسطينية حسب خصائص المبحوثات.

المتغير	المتوسط الحسابي للإجابات	الإنحراف المعياري	قيمة "F"	مستوى الدلالة
العمر			1.4	0.2
20-29	3.67	1.105		
30-39	3.63	1.102		
40-49	3.65	1.07		
50 <	3.21	1.52		
مكان الإقامة			1.8	0.1
مدينة	3.64	1.13		
قرية	3.58	1.08		
مخيم	3.04	1.17		
الحالة الزواجية			1.3	0.2
متزوجة	3.58	1.12		
عزباء	3.76	1.11		
أرملة	3.39	1.59		
مطلقة	3.16	1.20		
منفصلة	4.23	0.97		
المستوى التعليمي			3.5	0.016
ثانوية فما دون	3.06	1.57		
دبلوم	3.52	1.29		
بكالوريس	3.71	0.96		
دبلوم عال فأعلى	3.77	0.95		
التوجه السياسي			0.8	0.4
ديني	3.58	1.13		
علماني	3.62	1.29		
مزيج بين الديني والعلماني	3.73	1.02		
المستوى الوظيفي			1.4	0.2
مدير	3.65	1.14		
رئيس قسم	3.64	1.23		
وظيفة إدارية أو مكتبية	3.68	0.97		
غير ذلك	3.38	1.39		
الدخل الشهري (شيقل)			0.6	0.5
أقل من (1500)	3.84	1.024		
(1500-1999)	3.70	1.026		
(2000-2499)	3.55	1.13		
(2500) فأكثر	3.62	1.14		

تظهر بيانات الجدول أن المتوسط الحسابي لمن أعمارهن تراوحت ما بين (20–29سنة) بلغ (3.67)، بإنحراف معياري (1.105)، ووصل المتوسط الحسابي للواتي أعمارهن تراوحت ما بين (30–39 سنة) (3.63)، بإنحراف معياري (1.102)، وكان المتوسط الحسابي لمن أعمارهن من (40–49 سنة) (3.65)، بإنحراف معياري (1.07)، وكان المتوسط الحسابي (3.21) لمن بلغت أعمارهن أكثر من (50 سنة)، بإنحراف معياري (1.52). ووصلت قيمة (F) (1.4)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية لمستقبل الدولة الفلسطينية عند متغير العمر للمبحوثات.

وتظهر البيانات أيضا أن المتوسط الحسابي حسب مكان الإقامة بلغ (3.64) للقاطنات في المدن، بإنحراف معياري (1.13)، أما المبحوثات من ساكنات القرى فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.58)، بإنحراف معياري (1.08)، أما لساكنات المخيمات من المبحوثات فقد كان المتوسط الحسابي (3.04)، بإنحراف معياري (1.17). وقد كانت قيمة (F) (1.8)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا يؤشر أنه لا توجد دلالة إحصائية لمستقبل الدولة المدنية الفلسطينية عند متغير مكان الإقامة للمبحوثات.

وفيما يتعلق بالحالة الزواجية، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمتزوجات (3.58) بإنحراف معياري (1.12)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لمن لم يسبق لهن الزواج (3.76) بإنحراف معياري (1.11)، أما المتوسط الحسابي للأرامل فقد كان (3.39) بإنحراف معياري (1.59)، مقابل (3.16) متوسط الحسابي للمطلقات بإنحراف معياري (1.20)، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (4.23) للمنفصلات بإنحراف معياري (0.97). وقد كانت قيمة (F) (1.3)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا يوجد دلالة إحصائية لمستقبل الدولة المدنية الفلسطينية لمتغير الحالة الزواجية.

وبخصوص المستوى التعليمي، فقد بلغ المتوسط الحسابي لحملة شهادة الثانوية فأقل (3.06)، بإنحراف معياري (1.57)، ووصل المتوسط الحسابي لحملة شهادة الدبلوم (3.52)، بإنحراف معياري (1.29)، في حين كان المتوسط الحسابي للحاصلين على شهادة بكالوريوس (3.71)، بإنحراف معياري (0.96)، أما حملة الدبلوم العالي فقد وصل المتوسط الحسابي لديهن إلى (3.77)، بإنحراف معياري (0.95). وقد كانت قيمة (F) (3.5)، وهي ذات دلالة عند المستوى (0.016). وبما أن هذا المستوى هو أصغر من 0.05 فان هناك فروق ذات دلالة

إحصائية في آراء المشاركات بالدراسة لمحور مستقبل الدولة المدنية الفلسطينية تعود للمستوى التعليمي؛ فقد أظهرت الدراسة أن أكبر درجة بالنسبة للعبارات المتعلقة بمحور مستقبل الدولة المدنية كانت لدى حاملات شهادة الدبلوم العالي فأعلى، ومن ثم حاملات شهادة البكالوريوس، فالحاصلات على شهادة الدبلوم، وأخيرا الحاصلات على شهادة الثانوية فما دون.

أما عن التوجه السياسي، فكان المتوسط الحسابي لذوات التيار السياسي الديني (3.58)، بإنحراف معياري (1.13)، في حين كان المتوسط الحسابي لذوات التيار العلماني (3.62)، بإنحراف معياري (1.29)، أما المزيج بين الديني والعلماني فقد بلغ (3.73)، بإنحراف معياري (1.02). وقد وصلت قيمة (F) (0.8) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى 0.05، وهذا يدل على عدم وجود دلالة إحصائية في مستقبل الدولة المدنية الفلسطينية لمتغير التوجه السياسي.

وتظهر البيانات أيضا أن المتوسط الحسابي عند المديرات ورؤساء الأقسام والشاغلات للوظائف الإدارية أو المكتبية وغير ذلك من الوظائف كان (3.65) و(3.64) و(3.68) و(3.38) على التوالي، أما الإنحراف المعياري للمتغيرات فقد بلغ (1.14) و(1.23) و(0.97) و(1.39) على التوالي. وقد كانت قيمة (F) (1.4) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي لا يوجد دلالة احصائية لمستقبل الدولة المدنية الفلسطينية عند متغير المستوى الوظيفي.

وأخيرا وفيما يتعلق بالدخل الشهري، فقد كان المتوسط الحسابي للواتي يحصلن على (أقل من 1500 شيقل) (3.84)، بإنحراف معياري (1.024)، في حين أن المتوسط الحسابي للواتي يقبضن ما بين (1500–1999 شيقل) كان (3.70)، بإنحراف معياري (1.026)، وللواتي تتراوح أجورهن ما بين (2000–2499 شيقل) بلغ المتوسط الحسابي (3.55)، بإنحراف معياري (1.13)، وللواتي يحصلن على (أكثر من 2500 شيقل) فقد وصل المتوسط الحسابي (3.62)، بإنحراف معياري (1.14). وكانت قيمة (F) (0.6)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لمستقبل الدولة المدنية الفلسطينية عند متغير الدخل الشهري.

4-3-3 المحور الثالث (الحركات النسوية ومشاركة المرأة)

في هذا المحور سيعرض الجدول الذي يبين إجابات المبحوثات بالجوانب المتعلقة بالحركات النسوية ومشاركة المرأة والمتكون من (16) فقرة.

جدول 13. التوزيعات النسبية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث (الحركات النسوية ومشاركة المرأة).

العبارات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	لا أوافق (%)	لا أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1- ساعدت برامج الحركات النسوية في دعم وتشجيع ترشح المرأة للإنتخابات.	(16.3)	(51.0)	(15.3)	(4.0)	(2.3)	3.41	1.46	6
2- برامج المؤسسات النسوية خاضعة لرقابة الجهات المانحة.	(12.0)	(36.0)	(32.3)	(3.8)	(4.0)	3.12	1.45	12
3- المساواة التي تطالب بها الحركات النسوية يجب أن تضمن للمرأة الإستقلالية الشخصية.	(20.3)	(48.8)	(16.5)	(3.8)	(1.8)	3.55	1.38	1
4- العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمؤسسات النسوية في الوقت الحاضر ليست تعاونية.	(8.0)	(32.0)	(39.3)	(5.3)	(4.8)	3.01	1.36	16
5- زيادة أعداد المنظمات النسوية قلل من أهميتها وتأثيرها في المجتمع بسبب التنافس فيما بينها بدلا من تكاملها.	(13.0)	(38.0)	(27.5)	(5.3)	(5.3)	3.15	1.46	11
6- يمكن إرجاع عدم رفع مكانة المرأة إلى تركيز النشرات الصادرة عن الحركات النسوية على قضايا للمرأة فقط.	(10.0)	(34.5)	(33.0)	(5.8)	(5.0)	3.03	1.43	14
7- تستطيع النساء عن طريق نشاطهن الإجتماعي في الجمعيات والحركات النسوية الوصول إلى مراكز صنع القرار.	(14.8)	(54.5)	(16.0)	(3.5)	(1.3)	3.48	1.37	4
8- زادت أعداد الحركات النسوية في ظل العولمة.	(16.0)	(43.8)	(24.8)	(1.5)	(0.8)	3.33	1.48	8
9- يرجع ضعف مشاركة المرأة سياسيا إلى عدم وعيها بأهمية دورها المجتمعي.	(13.5)	(44.8)	(14.8)	(9.0)	(7.3)	3.16	1.52	10
10- تقف العادات والتقاليد عائقا أمام مشاركة المرأة السياسية.	(21.8)	(45.3)	(13.5)	(5.3)	(4.0)	3.44	1.50	5

العبارات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	لا أوافق (%)	لا أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
11- عمل المرأة السياسي يؤثر سلبا على حياتها العائلية.	(16.5)	(31.3)	(21.0)	(11.0)	(9.3)	3.01	1.56	15
12- لا يدعم الاقارب ترشح النساء للإنتخابات.	(14.0)	(39.3)	(19.5)	(7.5)	(9.0)	3.09	1.53	13
13- لا يزال ينظر المجتمع للمرأة أنها أقل قدرة من الرجل.	(24.8)	(44.8)	(11.8)	(4.8)	(3.3)	3.50	1.52	2
14- أعتقد أن وجود النساء في مناصب إدارية مساندة كاف لهن وليس هناك حاجة لتوليهن مناصب صناعة القرار.	(6.3)	(18.3)	(20.8)	(25.8)	(19.3)	2.37	1.39	7
15- مشاركة المرأة السياسية تعكس تقدم المجتمع في جميع المجالات.	(16.3)	(40.5)	(21.5)	(6.8)	19 (4.8)	3.26	1.47	9
16- عدم ثقة الجمهور بقدرة النساء في الوصول لمراكز صنع القرار أهم عائق في عدم إنتخابهن في المجالس المحلية والتشريعية.	(22.3)	(47.0)	(13.8)	(2.8)	(3.0)	3.49	1.51	3
المتوسط الحسابي الكلي						3.22		

أظهرت بيانات الجدول أعلاه أن حوالي نصف المبحوثات (51%) توافق أن برامج الحركات النسوية ساعدت في دعم المرأة وتشجيعها للإنتخابات، بينما كان هناك تقارب في نسبة الموافقات بشدة (16.3%) والمحايدات (15.3%)، بمتوسط حسابي وإنحراف معياري (3.41) و (1.46) على التوالي.

وتعتقد حوالي ثلث المبحوثات (36%) أن برامج المؤسسات النسوية خاضعة لرقابة الجهات المانحة، في حين حايدت (32.3%)، ولم توافق (3.8%)، بينما توافق بشدة (12%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.12) والإنحراف المعياري (1.45).

وتتباين نسب المبحوثات فيما يتعلق بالمساواة التي تطالب بها الحركات النسوية إذا ما يجب أن تضمن الإستقلالية الشخصية للمرأة؛ في حين وافقت بشدة (20.3%)، وأيدت ذلك تقريبا الضعف بنسبة (48.8%)، لم تبد رأيهن (16.5%)، بمتوسط حسابي (3.55) وإنحراف معياري (1.38).

وبخصوص طبيعة العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمؤسسات النسوية أنها غير تعاونية كانت النسبة الأعلى الحياد بواقع (39.3%)، وهي أعلى نسبة حيادية بالمحور الثالث. وربما يرجع ذلك إلى عدم وضوح طبيعة العلاقة الحقيقية بين المؤسسات النسوية والسلطة، أو إلى عدم رغبة المبحوثات لإبداء رأيهن في مواضيع تتعلق بنظام السلطة؛ وبالمقابل وافقت بشدة (8%) فقط منهن، ووافقت (32%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.01) والإنحراف المعياري (1.36).

تطابقت نسب غير الموافقات وغير الموافقات بشدة (5.3%) حول موضوع زيادة أعداد المنظمات النسوية قلل من أهميتها وتأثيرها في المجتمع بسبب التنافس فيما بينها بدلا من تكاملها. بينما كانت النسبة الأعلى هي الموافقة (38%)، والموافقة بشدة (13%)، بمتوسط حسابي (3.15) وإنحراف معياري (1.46).

وفي سياق آخر تقاربت نسب المؤيدات والمحايدات حول إرجاع عدم رفع مكانة المرأة إلى تركيز النشرات الصادرة عن الحركات النسوية على قضايا المرأة فقط بنسب تتراوح بين (34.5%) و (33%) على التوالي. وهذا يظهر الفجوة بين الموافقات والمطلعات على شؤون المرأة وما يصدر من نشرات بهذا الخصوص وبين غير الملمات بقضايا المرأة والنشرات التي تتناول قضاياها فلم تجاوبن على ذلك؛ وبالمقابل وافقت بشدة على هذا الموضوع (10%) من المبحوثات، ولم توافق (5.8%)، ولم توافق بشدة (5%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.03)، والإنحراف المعياري (1.43).

وبخصوص إمكانيات النساء في ظل عضويتهن بالمراكز والحركات النسوية، رأت الأغلبية بالموافقة (54.5%) أن النساء تستطيع عن طريق نشاطهن الاجتماعي والجمعيات والحركات النسوية الوصول إلى مراكز صنع القرار، ووافقت بشدة (14.8%)، وحايدت (16%)، بمتوسط حسابي (3.48) وإنحراف معياري (1.37).

وترى المبحوثات أن أعداد الحركات النسوية زادت في ظل العولمة؛ فوافقت (43.8%)، ووافقت بشدة (16%)، في حين حايدت (24.8%)، ولم توافق (1.5%)، ولم توافق بشدة (0.8%)، وهي نسبة منخفضة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.33) والإنحراف المعياري (1.48). وتظهر البيانات أيضا إرجاع (44.8%) ضعف مشاركة المرأة سياسيا إلى عدم وعيها بأهمية دورها المجتمعي، ووافقت بشدة (13.5%)، في حين لم توافق (9%)، ولم توافق بشدة (7.3%)، بمتوسط حسابي (3.16) وإنحراف معياري (1.52).

وفيما يتعلق بالعادات والتقاليد، تؤيد بشدة (21.8%) أنها تقف عائقا أمام مشاركة المرأة السياسية، في حين توافق (45.3%)، لم توافق (5.3%)، ولم توافق بشدة (4%)، وقد كان المتوسط الحسابي (3.44) والإنحراف المعياري (1.50).

ويتضح أن ما نسبته (31.3%) ترى أن عمل المرأة السياسي يؤثر سلبا على حياتها العائلية، وتوافق بشدة (16.5%)، ويمكن إعتبار هذه النسب مرتفعة. ولا توافق بهذا الخصوص (11%)، ولا توافق بشدة (9.3%)، بمتوسط حسابي وصل إلى (3.01) وإنحراف معياري (1.56). أما عن دعم الأقارب للمرأة ترى (39.3%)، وهي الثلث تقريبا، أن الأقارب لا يدعمون ترشح النساء للإنتخابات، وتوافق بشدة بهذا الخصوص (14%)، بينما لم تجب (19.5%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.09) والإنحراف المعياري (1.53).

وحول نظرة المجتمع للمرأة فتوافق (44.8%) من أفراد العينة أن المجتمع لا يزال ينظر لها على أنها أقل قدرة من الرجل، وتوافق بشدة (24.8%)، في حين تحايد (11.8%). وهذا يظهر أن نسبة من أفراد العينة لا تبدين آراءهن حتى في القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على جنسها مثل نظرة المجتمع وغيرها، وكان المتوسط الحسابي (3.50) والإنحراف المعياري (1.52).

وتشير البيانات أيضا أنه هناك رفض، وهي النسبة الأعلى، في هذا المحور بواقع (25.8%) أن وجود النساء في المناصب الإدارية المساندة كاف لهن وليس هناك حاجة لتوليهن مناصب صنع القرار أو قيادية، ولا توافق بشدة (19.3%) على ذلك، بينما توافق (18.3%) وموافقة شديدة (6.3%). وهذا يظهر أن نسبة من المبحوثات تؤيد إقتصار عمل المرأة بالوظائف الإدارية المساندة وترى بعدم أهمية تطوير مركزها أو وضعها الاجتماعي، ويظهر من ناحية أخرى تناقض المبحوثات (غير الموافقات) لتحديد عمل المرأة بالجانب الإداري المساند فيما يتعلق برفضهن لتحقيق المساواة الكاملة كما جاء في المحور الثاني خاصة في الوظائف العسكرية، وبالمقابل يطالبن بعدم تحديد دور المرأة في المناصب الإدارية فقط، وقد كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.37) والإنحراف المعياري (1.39).

أما عن مشاركة المرأة السياسية وإذا ما تعكس التقدم المجتمعي في جميع المجالات، فقد أيدت (40.5%)، أي حوالي أكثر من الثلث بقليل، ووافقت بشدة (16.3%)، وكانت هناك (21.5%) لم يبدين رأيهن، بمتوسط حسابي (3.26) وإنحراف معياري (1.47).

أما عن أهم العوائق في إنتخاب المرأة في المجالس المحلية والتشريعية، أرجعت حوالي النصف (47%) ذلك إلى عدم ثقة الجمهور بقدرة النساء في الوصول لمراكز صنع القرار، ووافقت بشدة (22.3%)، في حين لم تجب (13.8%)، وكان المتوسط الحسابي (3.49) والإنحراف المعياري (1.51).

يظهر من المحور الثالث والذي يتناول الحركات النسوية ومشاركة المرأة أن طبيعة العلاقة بين هذه الحركات والسلطة لا تزال غير واضحة، وقد بدى هذا في تأييد المبحوثات أن العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمراكز النسوية غير تعاونية (32%) هذا من جهة، ومن ناحية أخرى لا تزال هذه الحركات تخضع لرقابة الجهات المانحة بموافقة (36%). فعلى هذه المؤسسات والحركات أن تعيد ترتيب برامجها لتعمل على زيادة دعم المرأة وتوعيتها بدورها وحقوقها الإجتماعية بالترشح والإنتخاب، مع العمل على إصدار برامج وتنظيم الندوات، والتأثير في سياسات المشرعين لإصدار القوانين أو تعديلها خاصة تلك التي تهم المرأة، والعمل على تعديل الصورة النمطية الخاطئة عن المرأة وتصحيحها مجتمعيا؛ فهناك نسب تتأرجح بين الإنخفاض والإرتفاع في الحياد بين المبحوثات في العبارات التي تتناول قضايا المرأة، وربما يمكن تعليل ذلك إلى قلة المعلومات لديهن حول الحركات النسوية وقضاياهن. وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (3.22)، وهو أقل متوسط حسابي بالمحاور الأربعة.

وقد جاءت العبارات في هذا المحور مرتبة تنازليا حسب أهميتها كالآتي:

- المساواة التي تطالب بها الحركات النسوية يجب أن تضمن للمرأة الإستقلالية الشخصية.
- لا يزال ينظر المجتمع للمرأة أنها أقل قدرة من الرجل.
- عدم ثقة الجمهور بقدرة النساء في الوصول لمراكز صنع القرار أهم عائق في عدم إنتخابهن في المجالس المحلية والتشريعية.
- تستطيع النساء عن طريق نشاطهن الإجتماعي في الجمعيات والحركات النسوية الوصول إلى مراكز صنع القرار.
- تقف العادات والتقاليد عائقا أمام مشاركة المرأة السياسية.
- ساعدت برامج الحركات النسوية في دعم وتشجيع ترشح المرأة للإنتخابات.

- أعتقد أن وجود النساء في مناصب إدارية مساندة كاف لهن وليس هناك حاجة لتــوليهن مناصب صنع القرار.
- زادت أعداد الحركات النسوية في ظل العولمة.
- مشاركة المرأة السياسية تعكس تقدم المجتمع في جميع المجالات.
- يرجع ضعف مشاركة المرأة سياسيا إلى عدم وعيها بأهمية دورها المجتمعي.
- زيادة أعداد المنظمات النسوية قلل من أهميتها وتأثيرها في المجتمع بسب التنافس فيما بينها بدلا من تكاملها.
- برامج المؤسسات النسوية خاضعة لرقابة الجهات المانحة.
- لا يدعم الأقارب ترشح النساء للإنتخابات.
- يمكن إرجاع عدم رفع مكانة المرأة إلى تركيز النشرات الصادرة عن الحركات النسوية على قضايا المرأة فقط.
- عمل المرأة السياسي يؤثر سلبا على حياتها العائلية.

جدول 14. نتائج تحليل التباين الأحادي (one- way ANOVA) لإختبار الفروق حول الحركات النسوية ومشاركة المرأة حسب خصائص المبحوثات.

المتغير	المتوسط الحسابي للإجابات	الإنحراف المعياري	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
العمر			2.0	0.1
29-20	3.22	1.02		
39-30	3.29	1.02		
49-40	3.21	1.09		
50 >	2.77	1.42		
مكان الإقامة			1.48	0.227
مدينة	3.25	1.04		
قرية	3.16	1.05		
مخيم	2.75	1.46		
الحالة الزواجية			0.8	0.4
متزوجة	3.19	1.07		
عزباء	3.30	1.00		
أرملة	3.09	1.38		
مطلقة	2.80	1.52		
منفصلة	3.59	0.48		
المستوى التعليمي			6.3	0.000
ثانوية فما دون	2.52	1.54		
دبلوم	3.10	1.20		
بكالوريس	3.33	0.90		
دبلوم عال فأعلى	3.45	0.75		
التوجه السياسي			1.44	0.2
ديني	3.18	1.09		
علماني	3.11	1.03		
مزيج بين الديني والعلماني	3.36	0.90		
المستوى الوظيفي			1.8	0.1
مديرة	3.36	1.08		
رئيسة قسم	3.23	1.14		
وظيفة إدارية أو مكتبية	3.27	0.93		
غير ذلك	2.96	1.34		
الدخل الشهري (شيقل)			1.5	0.1
أقل من (1500)	3.55	0.80		
(1999-1500)	3.33	0.89		
(2499-2000)	3.15	1.12		
(2500) فأكثر	3.18	1.07		

تظهر البيانات في الجدول السابق أن المتوسط الحسابي بلغ عند من تتراوح أعمارهن ما بين (20–29 سنة) (3.22)، بإنحراف معياري (1.02)، وعند من تتراوح أعمارهن ما بين (30–39 سنة) وصل المتوسط الحسابي إلى (3.29)، بإنحراف معياري (1.02)، هذا وبلغ المتوسط الحسابي عند من تتراوح أعمارهن ما بين (40–49 سنة) الى (3.21)، بإنحراف معياري (1.09)، أما من كانت أعمارهن أكثر من (50 سنة) فقد كان المتوسط الحسابي (2.77)، بإنحراف معياري (1.42). وكانت قيمة (F) (2.0) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، مما يدل أنه لا توجد دلالة إحصائية للحركات النسوية ومشاركة المرأة عند متغير العمر.

وقد بلغ المتوسط الحسابي لمكان الإقامة في المدينة (3.25)، بإنحراف معياري (1.04)، وبلغ لساكنات القرى (3.16)، بإنحراف معياري (1.05)، وكان المتوسط الحسابي لساكنات المخيمات (2.75)، بإنحراف معياري (1.46). وقد وصلت قيمة (F) (1.48) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية للحركات النسوية ومشاركة المرأة عند متغير مكان الإقامة.

أما بخصوص الحالة الزواجية فقد بلغ المتوسط الحسابي عند المتزوجات (3.19)، بإنحراف معياري (1.07)، أما عند اللواتي لم يسبق لهن الزواج فقد وصل المتوسط الحسابي إلى (3.30)، بإنحراف معياري (1.00)، وللأرامل كان المتوسط الحسابي (3.09)، بإنحراف معياري (1.38). أما المطلقات بلغ المتوسط الحسابي (2.80)، بإنحراف معياري (1.52)، وعند المنفصلات بلغ المتوسط الحسابي (3.59)، بإنحراف معياري (0.48). وبلغت قيمة (F) (0.8) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية للحركات النسوية ومشاركة المرأة عند متغير الحالة الزواجية.

وكان المتوسط الحسابي للحاصلات على شهادة الثانوية فما دون (2.52)، بإنحراف معياري (1.54)، وبلغ عند حملة شهادة الدبلوم (3.10)، بإنحراف معياري (1.20)، أما حملة البكالوريوس فقد وصل المتوسط الحسابي (3.33)، بإنحراف معياري (0.90). وبخصوص حملة مؤهل الدبلوم العالي فأعلى فكان المتوسط الحسابي (3.45)، بإنحراف معياري (0.75). وبلغت قيمة (F) (6.3) وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.00)، وبما أن هذا المستوى هو أصغر من 0.05 فان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركات بالدراسة فيما

يخص موضوع الحركات النسوية ومشاركة المرأة عند المستوى التعليمي؛ حيث أظهرت الدراسة أن أكبر درجة في هذا المجال كانت للحاصلات على شهادة دبلوم عال فأعلى، ومن ثم لدى الحاصلات على درجة البكالوريوس، ومن ثم حاملات شهادة الدبلوم، وأخيرا حاملات شهادة الثانوية فما دون.

وفيما يتعلق بالتوجه السياسي فقد بلغ المتوسط الحسابي لذوات التوجه السياسي الديني (3.18)، بإنحراف معياري (1.09). أما أصحاب الإتجاه السياسي العلماني فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.11)، بإنحراف معياري (1.03)، أما المزيج بين الديني والعلماني فقد وصل المتوسط الحسابي (3.36)، بإنحراف معياري (0.90). وكانت قيمة (F) (1.44) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية للحركات النسوية ومشاركة المرأة عند متغير التوجه السياسي.

أما حول المستوى الوظيفي فقد بلغ المتوسط الحسابي للمديرات (3.36)، بإنحراف معياري (1.08)، أما رؤساء الاقسام فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.23)، بإنحراف معياري (1.14). وبلغ المتوسط الحسابي (3.27)، بإنحراف معياري (0.93) للحاصلات على وظائف إدارية، وغير ذلك من الوظائف كان المتوسط الحسابي (2.96)، والإنحراف المعياري (1.34). وكانت قيمة (F) (1.8) وهي غير دالة إحصائيا عند المستوى 0.05، وهذا يدل أنه لا توجد دلالة إحصائية للحركات النسوية ومشاركة المرأة عند متغير المستوى الوظيفي.

وأخيرا فيما يتعلق بالدخل الشهري تظهر البيانات أن المتوسط الحسابي بلغ (3.55) لمن يحصلن على (أقل من 1500 شيقل)، بإنحراف معياري (0.80)، وبلغ أيضا المتوسط الحسابي عند من يتقاضين ما بين (1500–1999 شيقل) (3.33)، بإنحراف معياري (0.89)، ووصل المتوسط الحسابي أيضا عند من يتقاضين ما بين (2000–2499 شيقل) (3.15)، بإنحراف معياري (1.12). أما من تتقاضى أكثر من (2500 شيقل) فقد كان المتوسط الحسابي (3.18)، بإنحراف معياري (1.07). وكانت قيمة (F) (1.5) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي لا يوجد دلالة إحصائية للحركات النسوية ومشاركة المرأة عند متغير الدخل الشهري للمبحوثات.

4-3-4 المحور الرابع (الحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا)

في هذا المحور سيعرض الجدول الذي يبين إجابات المبحوثات على الجوانب المتعلقة بالحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا والمتكون من (15) فقرة.

جدول 15. التوزيعات النسبية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على الفقرات المتعلقة بالمحور الرابع (الحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا).

العبارات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	لا أوافق (%)	لا أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1- ساهمت الحركات السياسية في تفعيل مشاركة المرأة سياسيا.	(11.3)	(47.5)	(25.0)	(3.0)	(2.3)	3.29	1.39	6
2- الحركات اليسارية أكثر اهتماما بقضايا المرأة.	(11.8)	(27.5)	(36.3)	(6.5)	(5.5)	2.96	1.46	12
3- أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية هي حزبية نتيجة قلة تأثير المرأة بهذه الحركات السياسية.	(8.5)	(37.0)	(32.5)	(5.3)	(5.5)	3.04	1.41	10
4- يرجع تنامي التيار الديني في المجتمع الفلسطيني إلى إرتباطه بالعادات والتقاليد.	(14.8)	(45.3)	(20.8)	(5.5)	(3.8)	3.31	1.43	9
5- أؤيد إقامة دولة اسلامية تحفظ للمرأة حقوقها في حدود الشرع.	(22.5)	(39.0)	(19.8)	(4.8)	(3.8)	3.41	1.49	4
6- تعزز دور المرأة في صنع القرار بعد اتفاق اوسلو 1993.	(5.8)	(27.5)	(46.5)	(3.5)	(3.8)	2.89	1.36	14
7- دعمت السلطة الفلسطينية قضايا المرأة بسبب ضغط الدول المانحة عليها.	(7.5)	(26.3)	(48.3)	(3.8)	(3.3)	2.98	1.31	11
8- يعطي التعليم المرأة فرصة أكبر في المشاركة بصنع القرار.	(37.5)	(41.3)	(9.8)	(2.0)	(0.3)	3.86	1.42	1
9- وجود النساء في مراكز صنع القرار ضروري لعدم قدرة الرجال على طرح قضاياها.	(15.5)	(41.3)	(22.3)	(6.3)	(6.0)	3.27	1.43	7
10- يساهم الإستقلال الإقتصادي	(27.3)	(41.5)	(18.5)	(2.3)	(1.3)	3.63	1.41	3

العبارات	أوافق بشدة (%)	أوافق (%)	محايد (%)	لا أوافق (%)	لا أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
للمرأة في زيادة مشاركتها سياسيا.								
11- تملك المرأة قدرة القيادة وإتخاذ القرار في الحياة العامة بشكل مساو للرجل.	(21.0)	(39.8)	(18.0)	(7.8)	(4.8)	3.38	1.46	5
12- يتحسن وضع المرأة في ظل السلطة يوما بعد يوم.	(7.8)	(30.8)	(36.0)	(7.3)	(8.8)	2.93	1.37	13
13- زادت نسبة مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات المحلية لعام 2012.	(8.5)	(43.5)	(34.0)	(2.3)	(2.3)	3.25	1.29	8
14- يجب أن تكون مشاركة المرأة بناء على إنتخابات نزيهة.	(24.5)	(52.0)	(12.3)	(1.3)	(1.3)	3.71	1.36	2
15- المساواة التي تطالب بها النساء يفضل أن تكون جزئية.	(9.3)	(23.0)	(32.8)	(16.8)	(10.3)	2.80	1.36	15
المتوسط الحسابي الكلي						3.25		

أظهرت البيانات من الجدول السابق تأييد (47.5%) من المبحوثات أن الحركات السياسية ساهمت في تفعيل مشاركة المرأة سياسيا، في حين وافقت بشدة على ذلك (11.3%)، وكانت (25%) محايدات، بمتوسط حسابي (3.29)، وإنحراف معياري (1.39). وتدل البيانات أيضا أن نسبة المحايدات، وهي الأعلى، (36.3%) أن الحركات اليسارية أكثر إهتماما بقضايا المرأة، بينما توافق على ذلك (27.5%)، وتوافق بشدة (11.8%)، ولا توافق على ذلك (6.5%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي بهذا الخصوص (2.96) والإنحراف المعياري (1.46).

وفي سياق آخر توافق (37%) من المبحوثات، وهي النسبة الأكبر بالتأييد، على أن أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة سياسيا هي حزبية نتيجة قلة تأثير المرأة في هذه الحركات السياسية، ولم تعلق على الموضوع (32.5%)، في حين توافق بشدة (8.5%)، ولم توافق (5.3%)، ولم توافق بشدة (5.5%)، وكان المتوسط الحسابي (3.04) والإنحراف المعياري (1.41).

وحسب البيانات يرجع تنامي التيار الديني في المجتمع الفلسطيني إلى إرتباطه بالعادات والتقاليد بموافقة (45.3%)، وتوافق بشدة بهذا الخصوص (14.8%)، بينما لم تجب (20.8%)، بمتوسط حسابي وصل إلى (3.31) وإنحراف معياري (1.43).

أما حول موضوع الدولة المستقبلية فتؤيد (39%) دولة إسلامية تحفظ للمرأة حقوقها في حدود الشرع، وتوافق بشدة (22.5%)، وهناك (19.8%) محايدات، ولا توافق (4.8%)، ولا توافق بشدة (3.8%)، وكان المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.41) والإنحراف المعياري (1.49).

وفيما يتعلق بمرحلة ما بعد اوسلو وتعزز دور المرأة أظهرت البيانات أن (46.5%) محايدات بهذا الخصوص، وهي النسبة الأعلى. ويمكن إرجاع ذلك إما إلى عدم وعي المبحوثات لطبيعة التغيرات التي طرأت سياسيا بعد قدوم السلطة، أو تجنبهن الإجابة عن أي موضوع يتعلق بنظام الحكم القائم، ووافقت في هذا السياق (27.5%)، في حين تقاربت عدم الموافقة (3.5%) وعدم الموافقة بشدة (3.8%)، بمتوسط حسابي (2.89) وإنحراف معياري (1.36).

وتزيد نسبة الحيادية لتصل الى (48.3%) حول إذا ما كانت السلطة الفلسطينية دعمت قضايا المرأة بسبب ضغط الدول المانحة عليها، ووافقت (26.3%)، ولم توافق (3.8%)، ولم توافق بشدة (3.3%)، وكان المتوسط الحسابي بهذا الخصوص (2.98)، والإنحراف المعياري (1.31).

وفيما يخص موضوع التعليم وافقت بشدة أكثر من الثلث بقليل (37.5%) أن التعليم يعطي المرأة فرصة أكبر في المشاركة بصنع القرار وتزداد عند المؤيدات لتصل إلى (41.3%)، بمتوسط حسابي (3.86) وإنحراف معياري (1.42). وفي سياق آخر تؤيد (41.3%) أن وجود النساء في مراكز صنع القرار ضروري لعدم قدرة الرجال على طرح قضايا المرأة، ووافقت بشدة (15.5%)، في حين كانت المحايدات (22.3%)، وكان المتوسط الحسابي (3.27)، والإنحراف المعياري (1.43).

وقد أظهرت البيانات موافقة (41.5%) أن الإستقلال الإقتصادي للمرأة يؤدي إلى زيادة مشاركتها سياسيا، ووافقت بشدة على ذلك (27.3%)، في حين كانت نسبة المحايدات (18.5%)، بمتوسط حسابي (3.63)، وإنحراف معياري وصل الى (1.41). أما بخصوص قدرة المرأة على القيادة وإتخاذ القرار في الحياة العامة بشكل مساو للرجل فتوافق (39.8%)، وتوافق بشدة (21%) من المبحوثات، بمتوسط حسابي (3.38) وإنحراف معياري (1.46).

وفيما يتعلق بوضعية المرأة الفلسطينية وإذا ما أنها تتحسن في ظل السلطة يوما بعد يوم كانت الحيادية هي النسبة الأعلى (36%). وهذا يظهر التحفظ على وضع المرأة في ظل السلطة

الفلسطينية، ثم كانت نسبة الموافقات (30.8%)، ولم توافق (7.3%)، ولم توافق بشدة (8.8%)، بمتوسط حسابي (2.93)، وإنحراف معياري (1.37).

أما عن الإنتخابات المحلية الاخيرة لعام 2012 ترى (43.5%) أن مشاركة المرأة في تلك الإنتخابات قد ازدادت ووافقت بشدة (8.5%) على ذلك، في حين تطابقت عدم الموافقة وعــدم الموافقة بشدة بواقع (2.3)، وكان المتوسط الحسابي (3.25) والإنحراف المعياري (1.29).

وتتفق أكثر من النصف (52%) على أن تكون مشاركة المرأة بناء على إنتخابات نزيهة، وتوافق بشدة (24.5%) من أفراد العينة، وتتطابق عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة لتصل إلــى (1.3%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.71) والإنحراف المعياري (1.36).

وأخيرا وبخصوص المساواة توافق (23%) من المبحوثات على مساواة جزئية، وتوافــق بشدة (9.3%) منهن، في حين كانت نسبة غير الموافقات (16.8%)، أما المحايدات فوصلن إلى (32.8%)، وهي نسبة تعتبر مرتفعة، وكان المتوسط الحسابي (2.80) والإنحراف المعيــاري (1.36).

يظهر من خلال تحليل البيانات الخاصة بالمحور الرابع أنه لا تزال المرأة الفلسطينية غير مستقلة سياسيا، فهي تربط عضويتها بالأحزاب رغبة في دعمها سياسيا لكن في الحقيقــة رغــم مساهمة هذه الأحزاب في تفعيل مشاركة المرأة سياسيا إلا أنها تقف عائقا أمامها بشكل أو بآخر، وهذا يظهر بموافقة (37%) من المبحوثات أن اكثر العوائق أمام مشاركة المرأة سياســيا هــي حزبية نتيجة قلة تأثيرها في هذه الحركات، ولا تزال المرأة الفلسطينية متحفظــة فيمــا يتعلــق بدورها بعد (اوسلو 1993)، فوصلت نسبة الحيادية الى (46.5%) حول إذا ما تعزز دور المرأة بعد اوسلو أم لا. وترتفع الحيادية أيضا إلى (48.3%) بخصوص موضوع دعم السلطة لقضايا المرأة وإذا ما تقوم بذلك بسبب ضغط الدول المانحة عليها.

ويمكن الملاحظة أنه لا تزال المرأة بحاجة إلى دعم وتوجيه أكبر فيما يتعلق بقضايا الشأن العام خاصة مشاركتها الإنتخابية، وترشحها، وتعديل القوانين، وسن التشريعات التي من شــأنها أن تحقق وتكفل لها فرصتها المتساوية مع الرجل في المجتمع الفلسطينيي.

وقد جاءت العبارات مرتبة حسب أهميتها تنازليا كالآتي:

- يعطي التعليم المرأة فرصة أكبر في المشاركة بصنع القرار.

- يجب أن تكون مشاركة المرأة بناء على انتخابات نزيهة.
- يساهم الإستقلال الإقتصادي للمرأة في زيادة مشاركتها سياسيا.
- أؤيد إقامة دولة إسلامية تحفظ للمرأة حقوقها في حدود الشرع.
- تملك المرأة قدرة القيادة وإتخاذ القرار في الحياة العامة بشكل مساو للرجل.
- ساهمت الحركات السياسية في تفعيل مشاركة المرأة سياسيا.
- وجود النساء في مراكز صنع القرار ضروري لعدم قدرة الرجال على طرح قضاياها.
- زادت نسبة مشاركة المرأة السياسية في الإنتخابات المحلية الأخيرة لعام 2012.
- يرجع تنامي التيار الديني في المجتمع الفلسطيني إلى ارتباطه بالعادات والتقاليد.
- أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية هي حزبية نتيجة قلة تأثير المرأة بهذه الحركات السياسية.
- دعمت السلطة الفلسطينية قضايا المرأة بسبب ضغط الدول المانحة عليها.
- الحركات اليسارية أكثر اهتماما بقضايا المرأة.
- يتحسن وضع المرأة في ظل السلطة يوما بعد يوم.
- تعزز دور المرأة في صنع القرار بعد اتفاق اوسلو 1993.
- المساواة التي تطالب بها النساء يجب أن تكون جزئية.

جدول 16. نتائج تحليل التباين الاحادي (one- way ANOVA) لإختبار الفروق حول الحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا حسب خصائص المبحوثات.

المتغير	المتوسط الحسابي للإجابات	الإنحراف المعياري	قيمة "F"	مستوى الدلالة
العمر			1.5	0.2
20–29	3.29	0.98		
30–39	3.28	1.04		
40–49	3.25	0.99		
50 <	2.86	1.39		
مكان الإقامة			1.45	0.2
مدينة	3.28	1.02		
قرية	3.25	1.07		
مخيم	2.77	1.34		
الحالة الزواجية			1.5	0.2
متزوجة	3.25	1.04		
عزباء	3.32	0.98		
أرملة	2.87	1.31		
مطلقة	2.71	1.45		
منفصلة	3.70	0.61		
المستوى التعليمي			1.2	0.2
ثانوية فما دون	2.57	1.52		
دبلوم	3.17	1.18		
بكالوريس	3.35	0.87		
دبلوم عال فأعلى	3.54	0.73		
التوجه السياسي			1.6	0.1
ديني	3.58	1.13		
علماني	3.62	1.29		
مزيج بين الديني والعلماني	3.73	1.02		
المستوى الوظيفي			6.0	0.000
مديرة	3.21	0.99		
رئيس قسم	3.303	1.14		
وظيفة إدارية أو مكتبية	3.308	0.91		
غير ذلك	3.04	1.30		
الدخل الشهري (شيقل)			1.43	0.2
أقل من (1500)	3.55	0.82		
(1500–1999)	3.38	0.89		
(2000–2499)	3.18	1.05		
(2500) فأكثر	3.22	1.08		

تظهر بيانات الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لمن تراوحت أعمارهن ما بين (20-29 سنة) (3.29) بلغ بإنحراف معياري (0.98)، في حين وصل المتوسط الحسابي للواتي تتراوح أعمارهن ما بين (30-39 سنة) (3.28)، بإنحراف معياري (1.04)، واللواتي تراوحت أعمارهن ما بين (40-49 سنة) بلغ المتوسط الحسابي (3.25)، بإنحراف معياري (0.99). أما اللواتي أعمارهن أكثر من (50 سنة) فقد بلغ المتوسط الحسابي عندهن (2.86)، بإنحراف معياري (1.39). ووصلت قيمة (F) (1.5) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل أنه لا يوجد دلالة إحصائية للحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا عند متغير العمر.

أما بخصوص مكان الإقامة فقد بلغ المتوسط الحسابي لساكنات المدن (3.28)، بإنحراف معياري (1.02)، أما بالنسبة للقاطنات في القرى فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.25)، بإنحراف معياري (1.07)، وبلغ أيضا المتوسط الحسابي للقاطنات في المخيمات (2.77)، بإنحراف معياري (1.34). وكانت قيمة (F) (1.45) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية لمتغير مكان الإقامة عند المحور الخاص بالحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا.

وفيما يتعلق بالحالة الزواجية فقد وصل المتوسط الحسابي للمتزوجات (3.25)، بإنحراف معياري (1.04)، أما لغير المتزوجات فقد وصل المتوسط الحسابي إلى (3.32)، بإنحراف معياري (0.98)، وبلغ المتوسط الحسابي أيضا عند الأرامل (2.87)، بإنحراف معياري (1.31)، أما المطلقات فقد كان المتوسط الحسابي عندهن (2.71)، بإنحراف معياري (1.45)، ووصل المتوسط الحسابي للمنفصلات (3.70)، بإنحراف معياري (0.61). وقد كانت قيمة (F) (1.5) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا يدل أنه لا يوجد دلالة إحصائية للحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا عند متغير الحالة الزواجية.

وقد بلغ المتوسط الحسابي أيضا (2.57)، بإنحراف معياري (1.52)، لحملة شهادة الثانوية فما دون، ووصل المتوسط الحسابي إلى (3.17)، بإنحراف معياري (1.18)، عند حملة مؤهل الدبلوم، في حين وصل المتوسط الحسابي إلى (3.35)، بإنحراف معياري (0.87)، لحملة البكالوريوس. لكن بلغ المتوسط الحسابي عند الدبلوم العالي فاعلى (3.54)، بإنحراف معياري (0.73). وقد بلغت قيمة (F) (1.2) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا

توجد دلالة إحصائية للحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا عند متغير المستوى التعليمي. رغم وجود دلالة إحصائية للمحاور الثلاثة السابقة عند متغير المستوى التعليمي، إلا أنه لا يوجد دلالة إحصائية لهذا المتغير في المحور المتعلق بالحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الثقافة المجتمعية لا تزال تؤثر بالمشاركة السياسية أكثر من المستوى التعليمي، فالعادات والتقاليد ونظرة المجتمع لمشاركة المرأة السياسية ودعمها لا تزال تؤثر فيها الثقافة المجتمعية أكثر من مستوى التعليم وغيرها من العوامل الاخرى.

وحول التوجه السياسي بلغ المتوسط الحسابي لذوات التيار السياسي الديني (3.58)، بإنحراف معياري (1.13)، في حين بلغ المتوسط الحسابي أيضا عند التوجه العلماني (3.62)، بإنحراف معياري (1.29)، أما المزيج بين الديني والعلماني فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.73)، بإنحراف معياري (1.02). ووصلت قيمة (F) (1.6) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وهذا يدل أنه لا توجد دلالة إحصائية للحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا.

أما عن المستوى الوظيفي فقد بلغ المتوسط الحسابي للمديرات (3.21)، بإنحراف معياري (0.99)، ورؤساء الاقسام حصلت على متوسط حسابي (3.303)، بإنحراف معياري (1.14)، في حين الشاغرات للوظائف الإدارية والمكتبية بلغ المتوسط الحسابي عندهن (3.308)، بإنحراف معياري (0.91)، ومن تحظى بغير ذلك من الوظائف كانت المتوسط الحسابي (3.04) بإنحراف معياري (1.30). وبلغت قيمة (F) (6.0) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.00) وبما أن هذا المستوى هو اصغر من 0.05، فان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركات بالدراسة في جانب الحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا تعود لمتغير المستوى الوظيفي، حيث كشفت الدراسة أن أكبر درجة فيما يتعلق بهذا الجانب هي لدى المديرات، ثم لدى رؤساء الاقسام، فالموظفات في غيرها من الوظائف المذكورة، وأخيرا الشاغلات للوظائف الإدراية أو المكتبية.

وحول متغير الدخل الشهري بلغ المتوسط الحسابي لمن تحصل على أقل من (1500 شيقل) (3.55)، بإنحراف معياري (0.82)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للواتي يحصلن على ما يتراوح مابين (1500–1999 شيقل) (3.38)، بإنحراف معياري (0.89)، وبلغ أيضا المتوسط الحسابي (3.18) لمن يحصلن على (2000–2499 شيقل)، بإنحراف معياري (1.05)،

ووصل المتوسط الحسابي عند من يحصلن على أكثر من (2500 شيقل) (3.22)، بإنحراف معياري (1.08). ووصلت قيمة (F) (1.43) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية للحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا عند متغير الدخل.

4-4 نتائج التحليل النوعي

لتدعيم أداة الدراسة الرئيسية (الإستبيان) في تحقيق الأهداف والتعرف على مواقف المبحوثات لمفهوم الدولة المدنية الفلسطينية تم استخدام المنهج النوعي عن طريق المقابلات المعمقة مع (13) ناشطة نسوية فلسطينية يقمن في مدينة نابلس ويمثلن مختلف التيارات السياسية، بعد تحديد موعد مسبق معهن في مدة لا تقل عن ساعة واحدة. وقد شملت المقابلات: ماجدة المصري: وزيرة الشؤون الإجتماعية في حينه، عنان الأتيرة: نائب محافظ نابلس، علياء العسالي: أكاديمية وناشطة نسوية، سمر هواش: منسقة برنامج تمكين المرأة في جمعية المرأة العاملة/ فرع نابلس، سحر عكوب: رئيس اتحاد المرأة ومديرة التربية والتعليم/ فرع نابلس، غادة عبد الهادي: رئيسة مركز حواء/ نابلس وناشطة نسوية، لينا عبد الهادي: المستشارة القانونية لمحافظة نابلس، ماجدة فضة: عضو سابق في مجلس بلدي نابلس وناشطة نسوية إسلامية، خلود المصري: عضو سابق في مجلس بلدي نابلس وناشطة نسوية إسلامية، دلال سلامة: عضو مجلس تشريعي سابق وعضو مجلس ثوري، سمر الأغبر: عضو لجنة مركزية بحزب الشعب ونائب رئيس اتحاد المرأة/ فرع نابلس، خديجة جرار: أخصائية صحة المرأة ومديرة برنامج صحة المرأة في الإغاثة الطبية، روضة البصير: مدير مركز دراسات المرأة/ نابلس. وكانت نتائج تحليل المقابلات على النحو التالي:

السؤال الأول: ما مفهومك للدولة المدنية؟ وما تصورك لدور المرأة فيها؟

رأت المبحوثات أن الدولة المدنية تشمل المؤسسات والنقابات والحركات والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمبادرات الفردية، ويكون الحكم من خلالها مدني ليس عسكريا بعيدا عن حكم علماء الدين، وقائما على المواطنة وإعطاء الحقوق بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، وهي دولة ديمقراطية لا تدخل للعشائر والعائلات فيها، وهناك مساحة أكبر للتعبير ومراقبة حقوق الانسان. وحسب المبحوثات تجربة الدولة المدنية لا تزال غير ناضجة على المستوى الفلسطيني على الأقل.

وترى المبحوثات أن مشاركة المرأة في ظل هذه الدولة ضرورية لأن وجودها هو الــذي يجعل تطبيق الدولة المدنية ممكنا، ويجب أن يكون دورها فاعلا بجميع جزئياته لتــتمكن مــن المشاركة في عملية التنمية الشاملة، فدورها حيوي كونها تمثل الأغلبية. وحسب بعضهن، قضية المرأة ودورها من أساسيات الحقوق الديمقراطية مثل حق التعليم والعمل والتعبير عــن الــرأي والمشاركة في صنع القرار، وغياب دورها يعني تهميش حقوق المواطنة الأساسية والتي هــي أساس الدولة المدنية. فكل ما زادت مشاركتها في ظل الدولة المدنية تعاظمت قدرتها على الرقابة على مؤسسات الدولة. والمرأة الفلسطينية، حسب بعض المبحوثات، غير كاملة الحقوق وتخضع للتمييز ويجب رفع التمييز عنها وتعزيز مشاركتها وتحقيق المساواة وذلك عن طريــق تفعيــل دورها في الجوانب كافة.

السؤال الثاني: برأيك دور المرأة في المجتمع الفلسطيني يحدد من خلال (الكوتا) ام من خلال الانجاز؟

إتفقت المبحوثات فيما يتعلق بموضوع (الكوتا) على أنها عملية مؤقتة وجسر للنساء فــي ظل الوقت الحالي (نظرا لغياب الدولة) لوصولهن لمواقع صنع القرار، فهي إستراتيجية لإقنــاع المجتمع بأهمية تمكين المرأة للوصول لمواقع قيادية، لكن الإنجاز هو أساس دور المرأة. نظــرا لأن المجتمع الفلسطيني ذكوري فيمكن إعتبار (الكوتا) مهمة لمرحلــة معينــة، وهــي حــسب بعضهن، عملية غير ديمقراطية، وفيها تمييز لكن يتم العمل بها لأنها عملية إيجابية في العــالم الثالث، فالمرأة لا تستطيع أن تصل إلى مكانها ودورها دون وجود (الكوتا) وإن كانت مؤقتــة، وترى المبحوثات بضرورة إلغاءها مستقبلا حتى تستطيع المرأة أن تصل إلــى مراكــز صــنع القرار بذاتها وإرادتها وإمكاناتها، فإنجازاتها التي تثبت مكانتها مجتمعيا.

وتناقش بعضهن مراجعة طريقة عمل الأحزاب من خلال (الكوتا) لأنها تتعامل بإنتهازية، فكان الهدف إعطاء الشرعية القانونية وليس المجتمعية للقوائم المنافسة، فاســتخدمت الأحــزاب (الكوتا) بمثابة عملية تجميلية للقائمة الإنتخابية أكثر منه هدفا لوجودها. وحسب بعضهن، المرأة تأخذ دورها في الأحزاب السياسية الدينية من خلال (الكوتا) أكثر من الأحزاب الأخرى، فالكوتا الفصائلية ممكن أن تزيد من مساحة صنع القرار للمرأة داخل الأحزاب. وبالمجمل لا بديل عــن (الكوتا) في المرحلة الحالية، ففي كل دولة مرحلة مؤقتة لا تتجاوز عشر سنوات، وبعدها يــتم وضع قانون والذي يتحول لاحقا إلى عرف، (فالكوتا) تعطي فرصة للمرأة بغض النظــر عــن سلبياتها أم ايجابياتها.

السؤال الثالث: برأيك هل يتعزز دور المرأة الفلسطينية يوما بعد يوم أم أنه يتناقص؟

رأت بعض المبحوثات بتعزز دور المرأة الفلسطينية سواء عن طريق طرح القضايا وخاصة تلك المتعلقة بالعنف بأشكاله الجسدي والجنسي ومواضيع عدم المساواة، أو من خلال تقلدها لبعض المواقع القيادية والمهنية والإدارية، وارتفاع نسبة التعليم عند النساء ودخولهن في تخصصات مختلفة كانت حكرا على الذكور بإمتياز، ولكن رغم هذا التعزيزات لدور المرأة ترى المبحوثات بأنهن كناشطات نسويات في الحركة النسوية غير راضيات عن هذا الدور المنقوص، وهناك مطالبة بحقوق أكثر إنطلاقا من أن حقوق المرأة هي حقوق إنسانية، فهناك تطور للمرأة ودورها لكنه بطيء وليس كاف؛ فلا تزال صورة المرأة سلبية في المناهج الدراسية، ونسبة تمثيل المرأة في المناصب الإدارية منخفضة وتقل في المراكز العليا؛ فالوضع الإقتصادي هو الذي يجبر النساء على العمل، ولكن ما نوعية هذا العمل؟ مثلا في مجالس العمداء لا يوجد نساء حتى الآن وحملة الدكتوراه من النساء منخفضة، فهناك تغييب لدور المرأة حتى في أهم المواقع التعليمية وهي الجامعات. وترجع الإشكالية بجزء منها إلى عقلية النساء بخصوص قضاياهن، فرغم تعاظم حجم الحركة النسوية إلا أن هناك غياب للإستراتيجية واضحة لها. ويضفن، ليس بالضرورة من يحمل الفكر أن يكون امرأة ويمكن للرجل أن يلعب دورا داعما لها، والمهم هو نوعية هذه الحركات النسوية وأفكارها أكثر من حجمها وعددها.

وبهذا الخصوص تضيف المبحوثات أن دور المرأة مثل الرسم البياني يتراوح من فترة لأخرى، فهو يرتبط بأكثر من عامل وأحد أهمها الإحتلال لأنه معيق سلبي للنساء؛ فأول سنوات الإنتفاضة الثانية (2001–2004) تراجعت أولويات إنجازات النساء في المناصب وغيرها لصالح تلبية إحتياجاتها اليومية، لكن قبل عقد او عقدين كان وضع المرأة أفضل خاصة الفترة من (1995–2000)، فكان هناك مجال للتركيز على الحقوق المطلبية للنساء. وعن سوق العمل فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في السنوات القليلة الماضية، لكنها كانت أقل فترة في الإنتفاضة عام (2000). ورغم تطور مشاركتها في القطاع الإقتصادي إلا أنه لا تزال مشاركتها السياسية منخفضة، وبالتالي مشاركة المرأة في سوق العمل المرأة تتأرجح من فترة لأخرى ومن قطاع لآخر.

السؤال الرابع: كيف أثرت العولمة على دور المرأة الفلسطينية؟

تعتقد المبحوثات أن الإنفتاح على الفضائيات والتواصل مع الحركات النسوية أثـر فـي المرأة سلبا وإيجابا؛ فالإنفتاح عامل إيجابي لكن يجب أن يرافقه ضوابط نابعة من الداخل بحيث لا يؤدي الإنجراف إلى التأثير على الهوية الشخصية ويصبح هناك تغريب. فمؤسسات المجتمع المدني تعمل على تقوية مفهوم الثقافة والهوية، ولا يزال هناك، بحسب بعضهن، قـصور فـي كيفية عكس صورة المرأة الحقيقية، فالإعلام نمطي ويتعامل مع قضايا المرأة بأنهـا انعكـاس للثقافة المحيطة القائمة، فهناك حاجة لتقوية صورة المرأة من خلال الإعلام وطـرح صـورتها الحقيقية. لكن تضيف أخريات أن وسائل الإعلام والعولمة كان لها دور في توعية المرأة علـى قضاياها المختلفة ونشر الوعي فيها، فأعطت المرأة من خلال مجالات معينة إدراك لواجباتهـا وحقوقها وساعدتها على التفكير السليم، وطرحت العولمة الإعلامية قضايا جديدة جريئة لم يكن هناك مجالا لطرحها في الماضي مثل سفاح القربى وحماية النساء المعرضات للقتل، فمؤسـسة البيت الآمن في نابلس تستقبل هذا النوع من النساء، وكان عددهن في الماضي سبع نـساء أمـا الآن فارتفع إلى حوالي (35) امرأة.

لكن نظرا للتركيز على توعية المرأة دون الإهتمام بتوعية الرجل، أصبح هناك تصادم فلا بد أن يتم تثقيف كلا الجنسين وليس المرأة فقط. في سياق آخر ترى بعض المبحوثات أن العولمة زادت الفقر بين النساء ضمن السوق العالمي نظرا للإعتماد الأكبر على الأتمتة والتوجـه إلـى العمالة الرخيصة في بعض الدول، لكنها قادتها فكريا وثقافيا ومعلوماتيا من خلال خلق تقمـص وجداني داخلهن بحيث أصبحت المرأة تتطلع على تجارب الاخرين وتتعلم منها. ويجب الإنتبـاه في ظل العولمة لخصوصية المجتمعات العربية والإسلامية فيجب أن يكـون الإنفتـاح بالقـدر الملائم من القيم والأخلاق. وبالمجمل وفرت العولمة فرصا للإلتقاء بالتجارب النسوية في العالم وعالمية حقوق الانسان وحقوق المرأة. وتكمن خطورة العولمة في الفضائيات الدينيـة (حـسب بعضهن) والخطاب الإعلامي الذي يعمل على إخضاع النساء لها، والإعلام أحدث نقاشا حـول المرأة وقضاياها المختلفة لكنه هناك شكوك حول إحداثه للتغيير الحقيقـي، بحيـث أن التـأثير الإعلامي لم يقد إلى إحداث تغيير حقيقي في المجتمع.

السؤال الخامس: هل مفهوم المجتمع الذكوري تغير أم مازال الرجل هو أساس المجتمع؟

تتفق المبحوثات على أن المجتمع الفلسطيني لا يزال ذكوريا والرجل هو أساسه رغم التطورات والتحولات البطيئة في الأدوار المجتمعية؛ فالذكورية لا تزال تسيطر داخل العائلة الصغيرة والعشيرة وفي العادات والتقاليد، وهذا يتطلب تعزيز النوع الاجتماعي بشكل أكبر. وترجع المبحوثات سيطرة الرجل بشكل رئيسي إلى التنشئة الاجتماعية، ويحتاج تجاوزه إلى عقود، وإن كان تطورا نسبيا حاصلا لدور المرأة فهي موجودة إلى جانب الرجل في الجامعة والمدرسة ومكان العمل وفي السيارة أيضا. وبالمقابل رأت بعض المبحوثات أن هناك رجال يناضلون مع الحركة النسوية ولديهم وجهات نظر ورؤيا تجاه المرأة تناصر قضاياها وتسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين، وبالمقابل هناك نسوة لا تقدر أهميتهن فيرفعن من قيمة أدوار الرجال على حسابهن الخاص.

وتوضح البعض، أن بناء المجتمعات ذكوري منذ القدم فالرجل هو المهيمن وصاحب السلطة والنساء تابعات له. وتضيف أخريات، أن الوضع الخاص بالمرأة في فلسطين أسوأ من الماضي، فمراحل ما قبل دخول السلطة كانت المرأة إلى جانب الرجل في جميع الأدوار، لكن بعد أوسلو أصبح هناك مكتسبات سياسية فتعاظمت سيطرة الرجل، وحتى الخطاب اليساري، حسب البعض، هو شعاراتي أكثر منه حاملا لقضايا المرأة فالتطبيق لا يزال ذكوري.

السؤال السادس: برأيك أي تيار سياسي أكثر دعما لحقوق المرأة في المجتمع؟

أول من بدأ المطالبة بحقوق المرأة، في نظر المبحوثات، هو التيار اليساري، ولاحقا سارت باقي الفصائل السياسية والإسلامية منها على نفس الإتجاه، فهناك أفضلية لليسار رغم ذكوريته على اليمين في نظرتهم وطرحهم لقضايا المرأة، إلا أنه يقدم خطابا حقوقيا مجتمعيا يعجز عن تطبيقه. وتعتقد البعض، أن الجبهة الديمقراطية أكثر قوة وحضورا ورؤية تجاه قضايا المرأة عن غيرها من التيارات السياسية الأخرى، فهي لا تستخدم (الكوتا) بل تعتمد أساس الكفاءة والإنجاز في توزيع المناصب المختلفة.

وتنظر أخريات للموضوع من وجهة نظر أخرى، فترى بأن إحدى أهم معيقات المرأة لحصولها على الإنجاز هو التيارات السياسية وعدم قيامها بالدور الكافي لرفع التمييز عن النساء؛ فغالبية برامج هذه الأحزاب تنص على المواطنة والمساواة وتحقيق العدالة لكن عمليا لا يتم تحقيق ذلك، والدليل على ذلك أن انتخابات المجالس المحلية والبلدية لعام (2012) تأثرت

بالعشائرية والعائلية أكثر من تأثرها بالأفكار السياسية. وترى أخريات أن أي دعم حزبـي، إن وجد، هو أيدولوجي وليس تطبيقي. ولا تزال المرأة الفلسطينية تناضل مـن أجـل أن تحظـى بدورها ومكانتها سواء كان ذلك بجهودها الذاتية، أم عن طريق القوانين مثل (الكوتا)، أو بـدعم حزبي محدود حتى وإن تضمن ذلك المرحلة المؤقتة.

السؤال السابع: ما رأيك بالقول "مشاركة المرأة سياسيا يعكس تقدمها فـي جميـع المجالات الأخرى"؟

تتفق المبحوثات أن مشاركة المرأة في صنع القرار الـسياسي تعكـس تقـدم المجتمـع وديمقراطيته لأن العمل السياسي ينعكس على المجالات الأخرى؛ فالمجال السياسي هو الأعلـى وظيفيا ومشاركة بالمجتمع وعندما تصل المرأة لذلك المجال العام يصبح دورها أكثـر اتـساعا ومشاركة في منظمات المجتمع المحلي، رغم المعيقات التي تقف في طريقها كل ما تقدم مركزها السياسي من قبل نظام الحكم. ويؤدي وجود المرأة في النظام السياسي إلى التأثير في سياسـات الدولة وفي تعديل القوانين أو تغييرها، وبالتالي تقوم من خلال مركزها السياسي بتعـديل فـي الأوضاع للأفضل.

السؤال الثامن: ما المعيقات أمام وجود مجتمع تتساوى فيه المرأة مع الرجل؟

ترجع المبحوثات وجود مجتمع تتساوى فيه المرأة مع الرجـل إلـى العوائـق الذهنيـة المجتمعية الذكورية التي تركز على أن المرأة خاضعة للرجل وقاصر وبحاجة لمراقبة سلوكها، فنسبة النساء العاملات منخفضة وأجورهن أقل من الرجل وهذا يعتبر عائقا اقتـصاديا أمامهـا، فالنساء هن أفقر الفقراء. ويأتي الاحتلال كمعيق ثان بسيطرته على الأراضي، وغيـاب حريـة التعبير والتواصل بين المناطق الجغرافية، وهدم البيوت وتقطيع الطرق، والتهديد المستمر للنساء اللواتي يعشن بجانب المستوطنات، إضافة إلى الفساد والمحسوبيات، وإزدياد نسبة البطالة وعدم أهلية المرأة، فلا يوجد قانون يحميها حتى الآن.

وتضيف أخريات أن هناك معيقات أسرية للمرأة، وعائق الوعي فهناك أهميـة للإيمـان بالمساواة بين الجميع والإلتزام بذلك من قبل الأحزاب والحركات السياسية. فلا تـزال الثقافـة المجتمعية تلعب دورا مهما في هذا الخصوص، فهي التي تعزز أو ترفض الصورة النمطية عن طبيعة دور المرأة، إضافة إلى غياب القوانين التي تدعم وضعية المرأة. وتضيف أخريات بـأن أهم عائق هو جهل المرأة وعدم قناعتها بقدراتها وكفاءتها وثقتها بنفسها وبدورها الفعال مجتمعيا مما يجعل من دورها الإجتماعي والتنموي مهمشا. ومن الضروري توحيد الحركـة النـسوية،

فالتنوع مطلوب وليس ضروريا إتفاق برامجها فلا تزال الفجـوة فـي أجنـدة وإسـتراتيجيات الحركات النسوية، وهذا يشكل عائقا أمام النهوض بقضايا المـرأة علـى المـستوى المحلـي والإقليمي.

السؤال التاسع: كيف يمكن مقارنة المجتمع الفلسطيني من حيث وضـعية المـرأة بالمجتمعات العربية الاخرى؟

تعتقد المبحوثات، بإعتراف نشيطات من الحركات النسوية العربية، أن المرأة الفلـسطينية متقدمة مقارنة بنظيراتها العربيات، فالإحتلال والإنتفاضة مكنا المرأة من كـسر العديـد مـن الحواجز ومن قطع شوط كبير في إنجازاتها، ففي ظل بعض القـوانين والتـشريعات المحدثـة حصلت المرأة الفلسطينية على دورا وإن كان محدودا نظرا لقصور التشريعات وتعطـل عمـل المجلس التشريعي، مع الإشارة إلى أن هناك تغيير للدساتير في بعض الدول العربيـة بـسبب الحراكات السياسية الحالية بما فيها تلك المتعلقة بالمرأة. وعلى الصعيد الإقتصادي ساهم تحسن الوضع الإقتصادي في بعض الدول العربية بإعطاء النساء في تلك الدول فرصا أكبر للعمل من نظيراتهن الفلسطينيات، رغم أن المرأة الفلسطينية تحظى بنسب تعليم مرتفعة لكن لا يقابلها نسب عمل عالية.

وبالمجمل ترى المبحوثات أن دور المرأة الفلسطينية سابق لغيرها من الـدول الأخـرى خاصة بعض دول الخليج، فهي موجودة في المجال السياسي عن طريق الـوزارات والمجلـس التشريعي والمجالس المحلية والبلدية، في حين لا زالت تناضل النساء في هذه الـدول للترشـح والإنتخاب. ويمكن القول أن الإحتلال وغياب الدولة وعدم وجود إستقرار سياسي هو المعيـق الرئيسي أمام المرأة ومشاركتها في المجال العام والخاص حسب رأي المبحوثات.

السؤال العاشر: ما رؤيتك للدولة المستقبلية الفلسطينية؟

تؤمن المبحوثات بدولة ديمقراطية تطبق مبادئ حقوق الإنسان وتحافظ على تحقيق الفرص والمساواة لكلا الجنسين، وتقوم على مبدأ التعددية السياسية والمواطنة وتحترم الأديان، وتبتعـد عن التمييز، ويزول فيها إستغلال الإنسان للإنسان... دولة تمثل كلا الجنسين بشكل عادل، إبتداء من الهيئات التنفيذية والوزارات وصولا للأسرة، دولة ذات تعددية في تداول سلمي للسلطة مـع وجود الإعلام سلطة رابعة حر غير مقيد للحريات، وتكون المرأة في ظل تلك الدولة متـساوية الحقوق مع الرجل وهذا ما تقوم عليه الدولة المدنية. وطالبت بعضهن بدولة علمانية تفصل الدين عن باقي مؤسسات الدولة.

الفصل الخامس

عرض النتائج ومناقشتها

الفصل الخامس

عرض النتائج ومناقشتها

أظهرت الدراسة أن ما نسبته (85.3%) من المبحوثات يقطن في المدينة. وكان مستواهن التعليمي من حاملات شهادة البكالوريوس (59%)، وهذا يظهر إقبال النساء على الدراسة الجامعية، ولا تزال نسبة حملة الدبلوم العالي فأعلى منخفضة (7.5%). وتدل البيانات أن النسبة الأكبر من هن متزوجات بواقع (65.5%). وقد بلغت أعمار مجتمع الدراسة اللواتي ما بين (20-29) (28%)، وللواتي ما بين (30-39) (41.8%)، وبالتالي يلاحظ أن عينة الدراسة تقع ضمن فئة الشباب بواقع (69.8%).

وأظهرت الدراسة أن ما نسبته (53.8%) يشغلن وظائف مكتبية أو إدارية، وبالتالي يلاحظ أن الوظائف الإدارية المختلفة لا تزال من نصيب النساء. وكان توجه مجتمع الدراسة الديني بلغ (50.8%) مقابل (36%) مزيج بين الديني والعلماني، وهذا يظهر أن الدين لا يزال يؤثر في توجهات الأفراد وميولهم. ويتضح من الدراسة أيضا أن نسبة المبحوثات اللواتي تفوق أجورهن (2499 شيقل) بلغت (44.3%) أي ما يعادل (330 دينارا أردنيا).

وبحسب أهداف الدراسة وأسئلتها، حاولت الباحثة في هذا الفصل عرض النتائج العامة للدراسة ومناقشة أبرزها، وذلك على النحو الآتي:

5-1 تصورات المبحوثات للدستور والقوانين المنظمة لمجتمع الدولة الفلسطينية المقبلة ومكانة المرأة ودورها ضمن هذه التشريعات

تظهر النتائج أن عينة الدراسة تؤيد وجود قوانين وتشريعات تحقق لهن الحد الأدنى من التعليم وتمنع الزواج المبكر لكي يتمكن من النهوض بمستقبلهن، إضافة إلى قوانين وتشريعات تكفل الحرية للناس، وأخرى تضمن المواطنة للرجل والمرأة على حد سواء، وقوانين تضمن إمتلاك المرأة للمال بعيدا عن وصاية الأهل. وبالتالي إن أولويات أفراد العينة من التشريعات والقوانين مرتبة تنازليا؛ التعليم ومساحة من الحريات والمواطنة والحرية المالية، وجميعها عناصر تقوم عليها الدولة المدنية بتقليص حكم الدولة لصالح القوانين الوضعية وعمل المؤسسات الموجودة بالدولة لتنظيم حياة الناس. وتنبع أهمية الدولة المدنية من تعزيز المواطنة التي تقوم

عليها، فهناك التنظيم والتطوع الاختياري والفكر الديمقراطي الذي يجمــع الأفــراد فـــي هــذا المجتمع، وهذا هو أحد أهم عناصر الدولة المدنية.

ويدلل إختيار التعليم بصفته أحد أهم اعتبارات أفراد العينة القانونية مؤشرا هاما ورئيسيا لتمكين المرأة، فقد وصلت نسبة الموافقة بشكل عام إلى (80.3%) على ضرورة وجود قــوانين وتشريعات تلزم الحد الأدنى من التعليم للجنسين. فحسب دراسة ناصر وبرغوثي (Nasser & Barghooti, 2008) تمكين المرأة (والذي يأتي من خلال التعليم) يساعد المرأة فـــي تحقيــق الإنجاز ويزيد من ثقتها بنفسها، وتستطيع من خلاله المطالبة بحقوقها ومساواتها مـــع الرجــل؛ والتمكين يكون على المستوى الضيق (Micro Sphere) _أي من خلال التنــشئة الاجتماعيـــة داخل الأسرة وفي المدرسة_ ثم على المجال الأوسع (Macro Sphere) _ من خلال التعلــيم الجامعي وروابط العمل_. والتمكين نزعة نفسية ويجب أن يكون نابعا من المرأة وسعيها لتطوير ذاتها وأن يحقق التقدم المجتمعي للجميع (Nasser, 2004).

وخرجت الدراسة أيضا أن نساء العينة تتطلع إلى أن يضم دستور الدولة المقبلة قــوانين، ومواثيق دولية تكفل حقوق الإنسان، مع وجود خطاب ديني محدث متوافق مع العــصر. لكــن كشفت الدراسة درجة حيادية كبيرة فيا يتعلق بقانون (الكوتا) والذي بدأ السعي لإقراره منذ أكثر من عشر سنوات. فلا تزال المبحوثات غير ملمات بهذا القانون ومبدأ عمله؛ فقد كانــت أعلـــى نسبة حيادية في المحور الأول من سلم (ليكرت) الخماسي تخص الجانب التشريعي والقانوني فلم تبد (42%) من المبحوثات رأيهن حول إذا ما كان نظام (الكوتا) الفصائلي قد حسن وضع المرأة في المجتمع أم انه زاد من تهميشها، وكانت هناك أيضا حيادية بواقع (41.8%) إذا ما أن قانون (الكوتا) يقلل من دور المرأة سياسيا (يذكر أن كثيرا من المبحوثات لم يكن لديهن فكرة مــسبقة عن مفهوم نظام الكوتا، وكن يرجعن إلى تعريف هذا المصطلح حتى يتمكن من الإجابـــة علـــى الأسئلة المتعلقة بهذا المجال). مما سبق يمكن الإستنتاج أن المرأة لــديها نقــص فـــي وعيهـــا لقضاياها على المستويات كافة وربما يعود ذلك إلى عدم التركيز بشكل أفضل على مثــل هــذه القضايا في التنشئة الإجتماعية والكتب التعليمية.

وقد رأت المبحوثات ضمن المنهج النوعي أن الكفاءة هي المعيار الاساسي الــذي يحــدد دور المرأة في المجتمع ويساعدها للوصول والحصول على المناصــب الــسياسية والقياديـــة المختلفة، وتعتبر (الكوتا) مرحلة مؤقتة لحين تقبل المجتمع للمرأة وأدوارها المختلفـــة، فإنجـــاز المرأة وتعليمها هو أساس تمكنها وتطورها ضمن السلم الوظيفي وفي المناصب السياسية.

وبالموضوع المتعلق بمكانة المرأة الفلسطينية ودورها في ظل تشريعات الدولة الفلسطينية المقبلة وقوانينها، يتضح من البيانات أن (55.8%) تؤيد بشدة وجود تشريعات وقوانين مستقبلية تمنع الزواج المبكر (أقل من 18 سنة حسب القانون الفلسطيني)، وتمنح المرأة فرصة أكبر للنهوض بمستقبلها وقد دعمت النساء سن قوانين وتشريعات تلزم الحد الأدنى من التعليم للجنسين بموافقة شديدة وصلت إلى (53%)، في حين وافقت الأغلبية تقريبا (47.8%) على وجود قوانين وتشريعات تضمن المواطنة للرجل والمرأة على حد سواء. ومن هنا نلاحظ أن أولويات النساء لدورهن ومكانتهن في تشريعات الدولة القادمة مرتبة حسب أهميتها: سن قوانين تمنع الزواج المبكر، ومنح المرأة فرصة أكبر لإتمام تعليمها، وتحقيق المواطنة. وهذا يظهر إهتمام العينة بالتعليم عاملا مهما ومؤثرا في مستقبل المرأة بشكل كبير، مما يدعم دراسة كمال (1997) أن التعليم عنصر أساسي لتأهيل المرأة للوصول للمناصب القيادية ويوعيها بشكل أكبر بدورها الإجتماعي والقانوني؛ فمن خلال التعليم تثبت المرأة جدارتها وكفاءتها.

وهذا يتفق أيضا مع دراسة (شادويك وهينتجتون (Chadwick & Huntington, 2003) أن التعليم يزيد من فرص المساواة في الأدوار بين الجنسين في العائلة. وهذا ما تنادي به نظرية الحداثة بأن أدوار الفرد في ظل المجتمع المتحضر الحديث يحددها الإنجاز (والذي يأتي من خلال التعليم)، وبذلك هناك ضرورة لتحول المجتمع الفلسطيني إلى الحداثة بتطوير دور المرأة القانوني والإجتماعي، ودعمه بالتشريعات والقوانين التي تكفل تحقيق ذلك.

وقد دعمت نتائج الدراسة مبدأ نظرية الحداثة أيضا حيث أظهرت النتائج حسب سلم (ليكرت) الخماسي وجود دلالة إحصائية عند المتغير الخاص بالمستوى التعليمي وكان لذلك أثرا مهما في الدراسة، فقد كان هناك دلالة إحصائية في المحور الأول المتعلق بالجانب التشريعي والقانوني وكان أعلاه لدى حملة شهادة الدبلوم العالي فأعلى ثم الحاملات لشهادة البكالوريوس وأقلها للحاصلات على شهادة الثانوية العامة فما دون فبلغت قيمة (F) في هذا المحور (3.52)، عند مستوى الدلالة (0.015).

وكان متغير التعليم مرتفعا أيضا في المحور الثاني الخاص بمستقبل الدولة المدنية الفلسطينية، فبلغت قيمة (F) (3.50) عند مستوى الدلالة (0.016). وكان أيضا مستوى التعليم مرتفعا في المحور الثالث الذي تناول الحركات النسوية ومشاركة المرأة فبلغت قيمة (F) (6.33) عند مستوى الدلالة (0.00) وكانت أعلى درجة في هذين المحورين عند حملة الدبلوم العالي فأعلى، فالبكالوريوس، فدبلوم كلية المجتمع على التوالي، وهذا يظهر أن هناك علاقة بين

درجة التعليم عند المبحوثات ومستوى الوعي والحريات. فالنتائج المذكورة تبين أن هناك علاقة طردية بين إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة ووعيها وإدراكها للتشريعات والقوانين ومــشاركتها السياسية، وبالتالي حتى يكون للمرأة دورا فاعلا في المجتمع يجب أن تكون متعلمــة وتتمتــع بمستوى تعليمي عال.

وتتفق المبحوثات اللواتي شملتهن الدراسة النوعية مع القول أن "مشاركة المرأة سياســيا يعكس تقدمها في جميع المجالات الاخرى"، فالمشاركة السياسية تعطيها مجالا تــشاركيا أوســع وتأثيرا أكبر في سياسات الدولة، والمطالبة بسن التشريعات والقوانين التي تكفل لهــا حقوقهــا، ومن هنا تنبع أهمية مشاركة المرأة السياسية الفعالة على المستوى العام.

ولا تزال نظرية (هربرماس) قائمة حتى وقتنا الحاضر فقد أشار عبد الوهــاب (2000: 288-289) إلى أن تمكين المرأة يرتبط بوعيها بذاتها وثقتها بنفسها ومنع الأفكار التي تقلل من قيمتها وأدوارها، فهناك ضرورة على أن يرتبط وعيها بأهمية الايمــان بتقــسيم الأدوار بــين الجنسين مجتمعيا وأهمية وجودها ومشاركتها ودورها الإجتماعي وقدرتها على المشاركة الفعالة في عملية التنمية والبناء. ويشمل وعيها أيضا الجانب السياسي ومعرفتها لما يدور حولها داخليا ووطنيا وخارجيا دوليا والشيء الذي يعطيها الفرصة للإنضمام لعضوية التيار السياسي الذي تجد نفسها وقدراتها من خلاله.

وقد خرجت الدراسة بأن أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية قانونية تتمثــل فــي غياب نصوص المساواة، فوافقت على ذلك (47.5%) من العينة، وتــرى (35.3%) مــنهن أن التشريعات الحالية لا تحقق المساواة بين الجنسين، ووافقت بشدة (15.5%) منهن. ولا توافــق بشدة (12%) من المبحوثات أن التشريعات في ظل السلطة حققت العدالة بين الرجل والمــرأة. علما أن لا تزال هناك مجموعة من القوانين بحاجة إلى تعديلات لتحقيق المساواة بين الجنــسين في العمل والمشاركة السياسية، فمنذ مجيء السلطة لا تزال كثير من القوانين معلقة وبحاجة إلى تعديلات وهذا ما أجمعت عليه نتائج الدراسة النوعية.

لكن يجدر الذكر أن من ضمن ما تم تعديله القانون الخاص بالإنتخابات العامــة والــذي يعطي امرأة واحدة الحق في الترشح للإنتخابات من بين الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة ثالثة في كل خمسة أسماء لاحقة، وهكذا (موقع المجلس التشريعي الفلــسطيني، 2010). وتتفــق نتــائج الدراسة مع المقابلات بالدراسة النوعية فرأت المبحوثات، أن أهم العوائق أمام وجــود مجتمــع

تتساوى فيه المرأة مع الرجل، من بين أشياء اخرى، هو غياب القوانين خاصـــة فـــي مجـــال الميراث وغياب وجود حد أدنى للأجور.

وبذلك تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة عواد (2008) والتي خرجـــت بـــأن أســـباب عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية يرجع إلى غياب القوانين التي تحقق المـــساواة في الحقوق، خاصة تلك المتعلقة بإشراكها إلى جانب الرجل في مجالات الحياة كافـــة. وتـــرى المبحوثات ضمن الدراسة النوعية في هذا السياق أيضا أن العوائق أمام وجود مجتمع تتـــساوى فيه المرأة مع الرجل تعود بشكل رئيسي إلى العقلية والموروث الثقافي التقليـــدي الـــذي يـــرى بالمرأة أنها قاصر وتحتاج إلى رقابة. وهذه يدعم نظرية الفعل التواصلي ل(هربرماس) والتـــي ترى بضرورة التخلص من سلوكيات المجتمع غير الضرورية للمرأة والتـــي تعيـــق التطـــور، وأهمية تمكين المرأة الصادر من داخلها ومن إدراكها لحاجاتها وإمكاناتها حتـــى يتـــسنى لهـــا حصولها على حقوقها في المجال العام، فوجودها في جميع مجالات الحياة حسب (هربرمـــاس) يؤدي لاحقا إلى النهوض في حقوقها السياسية، والمشاركة في صنع القرار وحقها في الملكيـــة، وبذلك يتقبل المجتمع وجودها في جميع مواقع صنع القرار مما يؤدي إلى توليها وظائف سياسية وريادية.

5-2 النتائج المتعلقة بالتغيرات السياسية التي تتالت بعد توقيـــع إتفـــاق اوســـلو (1993) والتأثيرات التي أحدثتها على طبيعة الدولة المستقبلية

يتضح من نتائج الدراسة أن هناك حيادية أو عدم إهتمام كبير بها. فتـــشير البيانـــات أن (46.5%) من نساء العينة محايدات فيما يتعلق بتعزز دور المرأة الفلسطينية في صنع القـــرار، مقابل موافقة (27.5%) فقط. وتزداد نسبة الحيادية لتصل إلى (48.3%) بخصوص دعم السلطة لقضايا المرأة بسبب ضغط الدول المانحة عليها، وبالتالي هناك جهل بالتغيرات السياسية التـــي أنتجتها إتفاقية اوسلو (1993)، وربما يمكن إرجاع ذلك إلى عدم معرفة المبحوثـــات لطبيعـــة التغيرات التي حدثت أو عدم إنتباههن لذلك نظرا لإنشغالهن بأعمالهن الحياتية اليومية (المنزلية والوظيفية والأسرية). ورأت بعض المبحوثات ضمن الدراسة النوعية أن دور المرأة بعد مجيء السلطة أثر إتفاق اوسلو (1993) أسوأ من الفترة التي سبقتها لأن المرأة قبل ذلك كانـــت إلـــى جانب الرجل في جميع الأدوار ولكن مع قدوم السلطة والإهتمام بالمناصب والوظائف السياسية إزدادت سيطرة الرجل، حسب ما تعتقد به المبحوثات.

وتظهر دراسة عبد الهادي (2007) أن المرأة لا تترشح للإنتخابات بشكل واسع نظرا للتكلفة المادية وقلة الدعم المجتمعي، خاصة في ظل إستمرار النظرة الدونية للمرأة وقلة الدعم الحزبي، مما يجعل مشاركتها محصورة بين نساء النخبة والأقلية المسيحية والمدنيات.

ولكن يشير عثمان (2003: 80-82) إلى أن السلطة الفلسطينية قد قامت بعدة خطوات وإجراءات لتطوير مكانة المرأة ودورها، بتشكيل دوائر في الأجهزة الحكومية والوزارية معنية بها، ويتم عن طريق دائرة الإحصاء المركزية إجراء مسوح إجتماعية لتوضيح واقعها، وهناك سعي من قبل المجلس التشريعي لخلق وتبني قوانين وتشريعات فلسطينية من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، ومن أجل ترشح النساء لمواقع حساسة يحقق لها الاستقلالية مع الأخذ بعين الإعتبار قضايا النوع الإجتماعي. فقانون الإنتخابات رقم (13) لعام (1995) ينص على "مشاركة المرأة الفلسطينية في الترشيح والإنتخابات دونما أدنى تمييز".

إضافة إلى ما سبق إن من أهم التغيرات التي حدثت ويمكن أن تؤدي إلى تطورات على مستقبل الدولة المدنية الفلسطينية تتمثل في القوانين المعدلة والهادفة إلى الإرتقاء بمستوى المرأة الفلسطينية، والمتعلقة بهذا الموضوع القانون الأساسي المعدل لسنة (2003) وينص على "... وفي إطار المرحلة الإنتقالية التي نجمت عن إتفاق المبادئ [اتفاق اوسلو 1993] شكلت مسألة بناء السلطة الوطنية الفلسطينية بأعمدتها الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية واحدة من المهام الوطنية العاملة، وبإنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني عبر الإنتخابات العامة الحرة والمباشرة، بات واضحا أن إقرار قانون أساسي مناسب للمرحلة الإنتقالية هو القاعدة لتنظيم العلاقة المتبادلة بين السلطة والشعب، وهو الخطوة الأولى على طريق تحديد المعالم المميزة للمجتمع المدني المؤهل لتحقيق الإستقلال، وهو في الوقت ذاته القاعدة الأساسية لسن التشريعات والقوانين الموحدة للوطن الفلسطيني" (موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010). وبذلك يلاحظ أن القانون الفلسطيني ينادي بدولة مدنية مستقلة تحفظ للأفراد حقوقهم.

وبالرغم من حدوث التغيرات السياسية المختلفة لا يزال تأثير الخطاب الديني على مستقبل الدولة الفلسطينية العتيدة قائما في فلسطين، فقد بينت نتائج الدراسة أن الأسباب التي تؤدي إلى ذلك بالدرجة الأولى التغيرات التي تطرأ على المجتمع. فالتحولات والتغيرات السياسية المفاجئة متضمنا ذلك (إنتفاضة الأقصى (2000) وعدم الإستقرار الحكومي (التشكيلات الحكومية المتتالية)، والإنقسام الداخلي بين حماس وفتح (2006)، ورحيل قيادات سياسية بارزة كان لها وزنها سياسيا (ياسر عرفات وأحمد ياسين 2004)، وذهاب محمود عباس مؤخرا إلى الأمم

المتحدة والحصول على عضو غير مراقب هناك، وأزمة الرواتب والتحويلات المالية الأوروبية، والحديث مؤخرا عن استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وغيرها من القضايا).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات السياسية داخليا ودوليا تترك أثرها على مستقبل الدولة الفلسطينية ومؤسساتها. وهذا يدعم دراسة هينتجتون (1995) حول تأثير التغيرات السياسية على المجتمع من ناحية إجتماعية فقد كان للإحتلال الإسرائيلي والإنتفاضة عاملا مهما في التأثير على أدوار العائلة الفلسطينية التقليدية فقد عملا على إحداث تغيرات سريعة وقوية في أدوار المرأة داخل العائلة، ولعل من أهمها زيادة عدد النساء اللواتي يخترن شريك حياتهن.

ويمكن إعتبار ظاهرة العولمة من أحد الظواهر السياسية العالمية التي أضفت إيجابا على المرأة وسعيها لإظهار مكانتها والمطالبة بحقوقها، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن (43.8%) وافقن بشده، و(16%) أيدن أن ظاهرة العولمة أدت إلى زيادة أعداد الحركات النسوية فلسطينيا، ورأت المبحوثات ضمن الدراسة النوعية أن وسائل الاعلام المعولم كان لها دورا إيجابيا في توعية المرأة بقضاياها المختلفة، وإعطاءها مساحة من الحريات في طرح قضايا كانت محجوبة سابقا مثل سفاح القربى والنساء المعنفات، وتؤكد المبحوثات على ضرورة تناول الجانب الإيجابي من هذا الإعلام، والحفاظ على الهوية والثقافة الخاصة بهن بعيدا عن التغريب.

5-3 النتائج المتعلقة بتأييد المبحوثات لدولة مدنية أو لدولة دينية

تشير النتائج أن أفراد العينة يفضلن دولة فلسطينية مستقبلية مصدرها التشريعات الإسلامية بنسبة (66%) مقابل (25.3%) يؤيدن دولة علمانية. وهذا يؤكد من جديد أن المجتمع الفلسطيني لا يزال محافظا ومتمسكا بالدين، فكما تم توضيح ذلك آنفا حيث أن التطورات السياسية والتغيرات المتلاحقة على الساحة الفلسطينية تدفع الناس إلى التدين والخضوع للعادات والتقاليد، والتحفظ فيما يخص المرأة ومكانتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفئات الأقل دخلا والفقيرة تستخدم الدين عادة وسيلة لتقليل الإحساس بالظلم بالمجتمع، فتلجأ للدين محاولة التكيف مع الأوضاع القائمة والإستمرار بها على قساوتها نظرا لعجزها عن القيام بالتغيير المطلوب.

ولكن تؤيد تقريبا الثلث (37.8%)، حسب نتائج سلم (ليكرت) الخماسي، مجتمعا إسلاميا ديمقراطيا يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي هذا الخصوص أيضا أظهرت نتائج تحليل الدراسة النوعية، والتي شملت ثلاث عشرة امرأة وناشطة نسوية من مختلف الأيدولوجيات والتيارات السياسية المختلفة، أنهن يفضلن دولة ديمقراطية تحقق المساواة

للجميع، وتقوم على التعددية السياسية مع وجود تداول سلمي للسلطة، وهذا ما تقوم عليه الدولة المدنية. وأضافت المبحوثات في هذا المجال أن الدولة المدنية هي تلك التي لا يكون أي مجـال لتدخل العشائر والعائلات والطبقية فيها، مع وجود حكم مدنيا وليس عسكري، ويكون دور المرأة من خلالها أساسيا؛ فكلما زادت مشاركتها ضمن تلك الدولة تحققت مساواة أكبر وأصبح هنـاك رقابة على الدولة.

ومن الملاحظ أن الفجوة بين مجتمع الدراسة والتي شملهم الإستبيان، والمبحوثات ضـمن الدراسة النوعية بإزدياد نظرا لتولي الأخيرات لمواقع قيادية وقدرتهن على رؤية الأمـور مـن منظور مختلف، إضافة لوجود تباين في المستوى التعليمي للفئة الأولى، فمن هنا ظهر التأييـد عند أفراد العينة الأولى (نتائج الإستبيان) لدولة دينية. وقد بينت نتائج الدراسة موافقـة (23%) ومحايدة (32.8%) من المبحوثات على أن تكون المساواة التي تطالب بها النساء جزئية، فيمكن إرجاع ذلك إلى خوف المبحوثات من أن تكون المساواة الكاملة تتعارض والشريعة الإسـلامية، وبالتالي لا يزال هناك تمسك بالدين وفهم خاطئ له، خاصة في ظل تغير المجتمع والأدوار فيه وزيادة الإجتهادات المختلفة في ظل العصر الحالي.

وتجدر الإشارة هنا إلى موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني على تبني قانون المنظمـات غير الحكومية متمثلا بقانون الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المحلي، بعد خمس سـنوات من قدوم السلطة الفلسطينية اثر اتفاق اوسلو (1993)، لكن الملاحظ أن افراد العينة ليس عندهن إطلاع على القوانين التي تتناول قضايا محورية في المجتمع وهذا يظهر أن هناك تأييد من أكثر من نصف أفراد العينة (53.6%) بأن عدم معرفة النساء لمفهوم الدولة المدنية هو أحد أسـباب تأييد الإتجاه الإسلامي كما جاء في سلم (ليكرت) الخماسي.

4-5 النتائج المتعلقة بمفهوم المبحوثات للدولة المدنية وللدولة الدينية في ضـوء مبادئهما وقيمهما ومعتقداتهما المختلفة

أظهرت نتائج تحليل المفهومين إتفاق المبحوثات فيما يخص تعريف الدولة الدينية أنها تلك التي تقوم على أساس الدين والشرائع السماوية، وتكفل حرية العبادة والعقيدة لمواطنيها، وتعمل مؤسساتها المختلفة وفق الشرائع والحكم الديني. أما مفهوم الدولة المدنية فكان متباينا عند مجتمع العينة فهناك نسبة كبيرة اعتبرتها الدولة العلمانية والتي تفـصل الـدين عـن قـوانين الدولـة ومؤسساتها، لكن الظاهر في الدراسة أنه هناك عدم وعي كاف لدى المبحوثات بمفهوم الدولـة المدنية؛ فهناك تأييد لنصف أفراد العينة بواقع (53.6%): منهن (32.8%) مؤيدات، و(20.8%)

موافقات بشده، أنه نظرا لعدم معرفة الناس بمفهوم الدولة المدنية هناك نسبة تأييد للإتجاه الإسلامي في المحور الثاني المتعلق بمستقبل الدولة المدنية الفلسطينية حسب سلم (ليكرت) الخماسي.

وهناك أيضا نسبة من الحيادية في العبارات المتعلقة بهذا المحور خاصة في إذا ما الدولة المدنية سوف تحقق حقوقا متساوية لكلا الجنسين بواقع (33%) هذا من جهة، إضافة إلى عدم إجابة جزء من المبحوثات على السؤالين المفتوحين من جهة أخرى، علما بأنه تم توضيح مفهوم الدولة المدنية في الصفحة الأولى للإستبانة وذلك تسهيلا للمبحوثات، ورغم ذلك كانت هناك نسبة من المبحوثات تستفسر عن المفهوم. فكما أضافت المبحوثات في الدراسة النوعية لا يزال مفهوم الدولة المدنية حديثا على الساحة العربية، وبحاجة إلى وقت لتقبله وتفهمه وقيام المؤسسات والمنظمات غير الحكومية بالترويج له وتوضيحه عربيا. وقد رأت المبحوثات ضمن الدراسة النوعية بالدولة المدنية أنها الدولة التي تضم المؤسسات والنقابات والحركات والأحزاب السياسية، وهي دولة ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية تحترم الحريات وحقوق الإنسان، ودور المرأة في ظل هذه الدولة أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة.

5-5 النتائج المتعلقة بمشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار اذا ما كانت شكلية أم خاضعة لضغوطات خارجية

ترى (44.8%) من العينة أن المجتمع الفلسطيني لا يزال ذكوريا وينظر للمرأة بدونية وأنها أقل قدرة من الرجل. ورتبت نساء العينة أهم العوائق أمام وصول المرأة لمناصب قيادية حسب أهميتها بالإشارة إلى العادات والتقاليد بأعلى نسبة (62.5%). ولا تزال (43%) من نساء العينة يفضلن زعامة ذكورية لرئاسة الوزراء أو الدولة، وبالتالي هناك عائق العادات والتقاليد والذي تكرسه المرأة أيضا بتناقله عبر الأجيال وتعزيزه.

وقد أيدت نساء العينة في المحور الثالث أن العادات والتقاليد تقف عائقا أمام مشاركة المرأة سياسيا بموافقة (44.8%) والمعروف أن وصول المرأة لمواقع صنع القرار السياسية يعني أنها وصلت إلى مراكز قيادية، وهذا يدعم وجهة نظر المبحوثات اللواتي شملتهن الدراسة النوعية فأرجعن عدم وصول النساء إلى تلك المواقع إلى العادات والتقاليد ثم إلى عدم ثقة النساء بأنفسهن. فهناك أهمية كبيرة لوعي المرأة بإمكاناتها وإنجازاتها؛ فكما تعتقد نظرية الحداثة فإن أدوار الفرد تحددها إنجازاته وقدراته وليس العادات والتقاليد التي تعيق التقدم، والتي ترى بالمرأة أقل من الرجل، كما في المجتمعات التقليدية، والتي تسعى نظرية المجتمع المدني

للتخلص منها، وإعتماد التطوع الاختياري والفكر الديمقراطي في رسم مجتمع مدني يحفظ للجميع حقوقهم وحرياتهم.

ويمكن الإضافة هنا إلى أن النتائج أيدت الإعتقاد القائل أن عدم ثقة النساء بأنفسهن تؤدي إلى عدم ثقة الجمهور بهن فوافقت (47%)، وأيدت بشدة (22.3%) من أفراد العينة، بواقع (69.3%) أن عدم ثقة الجمهور بقدرة النساء في الوصول لمراكز صنع القرار هو أهم عائق في عدم إنتخابهن في المجالس المحلية والتشريعية؛ فهناك علاقة قوية بين تمكن النساء وتوفر الثقة بأنفسهن وقدرتهن على فرض وجودهن في المجال العام وتقبل المجتمع لهن. فحسب نتائج الدراسة تؤيد (41.3%) وتؤيد بشدة (15.5%) أن وجود النساء في مراكز صنع القرار ضروريا لعدم قدرة الرجال على طرح قضاياها، وتوافق بواقع (44%) من المبحوثات ان المرأة العضو في المجلس التشريعي تدافع عن قضاياها بشكل أفضل من الرجل، وهذا يظهر أهمية وجود المرأة في مراكز صنع القرار وطرح قضاياها والذي يكون من خلال وعيها وزيادة ثقتها بإثبات بنفسها وقدرتها على تحقيق إنجازاتها.

وتعتقد (26.3%) من المبحوثات أن السلطة الفلسطينية دعمت قضايا المرأة بسبب ضغط الدول المانحة عليها، وحايدت بهذا الخصوص (48.3%) منهن، وربما يرجع ذلك إلى عدم معرفة المبحوثات حقيقة هذا الدعم أو النوايا الخاصة بسياسة السلطة. وبالمقابل ترى (27.8%) من المبحوثات أن دور المرأة تعزز في صنع القرار بعد اتفاق اوسلو وهي نسبة منخفضة، مقابل محايدة (46.5%)، وهذا يؤكد عدم وضوح سياسات السلطة تجاه قضايا المرأة. وتوافق بهذا السياق (35%) من المبحوثات أن وجود المرأة في المجالس المحلية والتشريعية شكليا ولا يساهم في تطوير هذه المجالس، ومن هنا ينبع التساؤل عن حقيقة وجود النساء الفعلي في مراكز صنع القرار والمواقع الريادية.

وهذا يؤكد دراسة عبد الهادي (2007) أن من أهم العوائق أمام ترشح النساء للإنتخابات التشريعية أو المحلية هي الضغوط العائلية والمفاهيم المجتمعية التقليدية، فلا تزال منظومة القيم الإجتماعية تعيق ترشح المرأة خاصة النظرة الدونية لها وفوقية الرجل، وهذا الشيء الذي تقوم عليه نظرية المجتمع المدني والتي ترى بأهمية القضاء على طرق التفكير التقليدية المتخلفة والتي تعيق عملية التطور المجتمعي بما فيها مكانة المرأة ودورها فيه لصالح القوانين التي تنظم حياة الناس وتحقق لهم الفرص المتكافئة بقوانينها العادلة. وتتفق مع دراسة أبو دحو (2004) بأن أهم العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية هي المجتمع ومنظومته الثقافية والإحتلال. وتتفق

أيضا مع دراسة توينجز (2011) أن المناصب التقليدية التي حظيت بها النساء في عضوية الجبهة الديمقراطية في الفترة ما بين (1967–1987) كانت تجميلية بقصد تحسين صورة المرأة الفلسطينية على الساحة الدولية وليس من أجلها.

وذلك يوافق مبادئ النظرية النسوية بأن عوامل مجتمعية متعمدة هي التي تبعد المرأة عن بعض المؤسسات والمواقع المجتمعية بما فيها السياسية منها؛ فالمجتمع يمنح الرجل القوة والسلطة وبذلك يجعله يفوق المرأة في جوانب معينة، ومن بينها التمييز الذي تخضع له على أساس الجنس، فالثقافة المجتمعية التقليدية تفرض على المرأة البقاء بدورها التقليدي وأن تعمل على توارث ونقل هذه الثقافة عبر التنشئة الإجتماعية، ولكي يتطور المجتمع يجب أن يكون هناك مساواة وإدخال للمرأة في المعترك السياسي لتصبح مشاركة في صنع القرارات المختلفة.

وبالتالي، وبالرغم من محاولات السلطة المختلفة لإدخال المرأة إلى معترك الحياة السياسية والعامة عبر تشكيل وحدات تتناول قضاياها، إلا أن دور المرأة الفلسطينية لا يزال يتركز بشكل واضح في مؤسسات الإرشاد النسائي وحقوق الإنسان والدراسات النسوية، والظاهر أن النسبة المشاركة في العملية السياسية في أغلبها من المدن؛ فمساهمة النساء من القرى والمخيمات لا تزال محدودة، فهناك أهمية لتوزيع المشاركة النسائية مناطقيا، ويمكن إرجاع ذلك بجزء منه إلى عدم وضوح سياسة السلطة الفلسطينية والأحزاب والحركات السياسية تجاه قضايا المرأة، وإلى إقتصار المشاركة السياسية على الأقلية الغنية وذات الإنتماءات السياسية أو العائلية (هلال، 2006: 81–84).

5-6 النتائج المتعلقة بمدى إدراك مجتمع الدراسة لقوانين أو إجراءات قد أجرتها السلطة الفلسطينية تحفظ للمرأة الفلسطينية دورها ومكانتها المساوية للرجل في جميع أوجهه الحياة

تظهر النتائج أن هناك عدم رضا واضح عن التشريعات الحالية في ظل السلطة الفلسطينية فقد وافقت (35.3%) أن هذه التشريعات لا تحقق المساواة بين الجنسين وحايدت في هذا الموضوع نفس النسبة، ويمكن إرجاع توافق نسبة الحيادية والموافقة إلى عدم معرفة أو غير إهتمام من قبل أفراد العينة المحايدات أو إطلاع من قبل الموافقات على هذا الموضوع. بالتالي هناك فجوة بين المطلعات على تطور وضع المرأة الفلسطينية خاصة السياسي وبين غير المهتمات او المنشغلات ولا توجد لديهن الفرصة الكافية للتعرف على مكانة المرأة الفلسطينية

في هذا المجال. وفي هذا السياق أيضا توافق (36%) من المبحوثات، أن التشريعات في عهد السلطة الفلسطينية حققت العدالة بين الرجل والمرأة وبحيادية (32.3%)، ومن هنا نلاحظ التقارب في النسب بالموافقة والحيادية.

لكن هناك بعض التعديلات القانونية وإن كانت بسيطة فيما يتعلق بالمرأة والتي تم إقرارها من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني والمنشورة على موقعه، فكان القرار رقم (1) للعام (2007) بشأن الإنتخابات العامة من المادة رقم (5) لتمثيل المرأة والذي ينص على أنه: "يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الإنتخابية المرشحة للإنتخابات حدا أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من:

1) الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
2) الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.
3) كل خمسة أسماء تلي ذلك".

وأيضا قانون إنتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (1) لسنة (2005) المادة (17) والذي يدعو إلى: "يجب أن لا تقل تمثيل المرأة في أي من المجالس للهيئات المحلية عن 20% على ان تتضمن كل قائمة من القوائم حدا أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن:

1) إمرأة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
2) إمرأة من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.
3) إمرأة من بين الأسماء التي تلي ذلك".

ونلاحظ أيضا من خلال الإحصاءات التي ينشرها موقع المجلس التشريعي الفلسطيني أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة هي في إزدياد، فقد كانت عام (2000) (12.7%)، ووصلت عام (2003) إلى (10.8%)، إلى أن أصبحت عام (2008) (15.2%). ويعتبر عمل المرأة في قطاع الخدمات والأفرع الأخرى الاكثر إرتفاعا، فقد كان عام (2000) (45.9%) ووصل إلى (49.9%) عام (2003)، ليصبح (55.2%) عام (2008). ورغم إرتفاع نسبة النساء من القوى العاملة، إلا أنها تزداد في قطاع الخدمات فقد أظهرت نتائج الدراسة أن عمل المرأة لا يزال يتركز في الوظائف الإدارية والمكتبية المساندة بنسبة (53.8%) حسب متغير المستوى الوظيفي، وذلك بسبب الإعتقاد السائد أن هذه الوظائف تناسب المرأة أكثر من الرجل،

الشيء الذي يساعد في تقليل فرصة المرأة لتحظى بالمساواة في الوظائف مع الرجل خاصة في الوظائف القيادية ومراكز صنع القرار.

وتظهر الدراسة أن هناك تأثير للمستوى الوظيفي يرتبط بدرجة التعليم وفي مشاركة المرأة السياسية وهذا كان واضحا في المحور الرابع من سلم (ليكرت) الخماسي والذي يشمل الحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا، فقد بلغت قيمة (F) (6.09) عند مستوى الدلالة (0.00)، فكانت أعلى درجة عند الحاصلات على وظائف إدارية أو مكتبية ثم رؤساء الأقسام فالمديرات، وهذا يدل أن هناك أهمية للموقع الوظيفي والرغبة في تحقيق النمو والرقي على السلم الإداري والمشاركة في المجالات الأخرى بما فيها المشاركة السياسية، فكان المتغير الوظيفي هو المؤثر والدال إحصائيا في هذا المحور على عكس المحاور الثلاثة السابقة والتي كان التعليم هو المؤثر والدال إحصائيا فيها؛ وربما يعود ذلك إلى أن المستوى الوظيفي يؤثر في مشاركة المرأة لأنها ترتقي مرحلة فأخرى، وبالتالي حصولها على الوظيفة يعني إستقلاليتها وقدرتها على المشاركة السياسية بشكل أكبر وتقبلها مجتمعيا.

ولا تزال المرأة الفلسطينية تعاني من البطالة وهي في إزدياد، فقد كانت عام (2000) (12.3%) لتصل عام (2003) إلى (18.6%)، إلى أن وصلت إلى (23.8%) عام (2008). أما عن معدل الأجره اليومي بالشيقل الإسرائيلي للمرأة هو الأدنى مقارنة بالرجل، فقد كان في عام (2000) (80.1%) للرجل، مقابل (55.5%) للأنثى، ثم أصبح عام (2003) (76%) للرجل، مقابل (63.1%) للمرأة، وفي عام (2008) أصبح معدل الأجره اليومي بالشيقل للرجل (94.1%)، وللأنثى (76.6%)، وهذا يظهر ان المرأة لا تزال تعاني من انخفاض ملحوظ في الاجر اليومي مقارنة بالرجل (موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010).

وقد دعمت المبحوثات اللواتي شملتهن الدراسة النوعية تأييد ملحوظ للتطور البطيء في دور المرأة والذي ساندته (الكوتا)، وفي درجة تمثيل المرأة في المجالس المحلية والتشريعية والوزارية، لكن يؤكدن أنها لا تزال بحاجة إلى درجة تمثيل أكبر، ويضفن أنه لا تزال صورة المرأة سلبية في المناهج الدراسية، وتمثيلها في الوظائف والمناصب السياسية محدود والحركة النسوية غير راضية عن هذا الدور المنقوص. ويوضح رحال (2010) في هذا الخصوص أن المرأة الفلسطينية لا تزال تناضل من أجل اثبات وجودها في المؤسسات الحكومية والوزارية التابعة للسلطة، فقد حظيت بالماضي بالوزارتين التقليديتين (الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم) إلى أن اصبحت الآن تحظى بنسبة اكبر، فقد أدت خمس وزيرات اليمين الدستورية في تشكيلة الحكومة الوزارية للعام (2009)، ووصلت (13) إمرأة لعضوية المجلس التشريعي في

إنتخاباته الأخيرة للعام (2006). وبالتالي لا يمكن إغفال التطور الملحوظ في دور المرأة ودرجة تمثيلها في المجالس المحلية والتشريعية المختلفة. لكن لا تزال هناك حاجة لقوانين جديدة تدعم المرأة ودرجة تمثيلها، فتوافق (41.5%) من المبحوثات على أن من بين أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة هي قانونية تتمثل في عدم وضوح نصوص المساواة بموافقة شديدة وصلت إلى (15%).

ولا تزال المرأة الفلسطينية لا تحظى بدورها ومكانتها الحقيقيين مجتمعيا فحسب دراسة النقشبندي (2005) هناك إقصاء لمشاركة المرأة سياسيا ودوليا، لكن هناك دورا ملحوظا للحركات النسوية في قيامها بإظهار هذا الدور. ولا تزال علاقة السلطة بالحركات النسوية المختلفة غير تعاونية مما يعيق عملية التقدم في مجال قضايا المرأة بتأييد (32%) أن العلاقة الحالية بين السلطة الفلسطينية والمؤسسات النسوية غير تعاونية، وهذا ينطبق على علاقة الأولى بمؤسسات المجتمع المدني أيضا وهذا ما تؤكده دراسة شيخ علي (2009) بأنه هناك صراع بين الجهتين وخوف السلطة الفلسطينية من أن تصبح مؤسسات المجتمع المدني بديلا عنها.

ومن هذا المنطلق حتى نستطيع خلق مجتمع فلسطيني إجتماعي ديناميكي قادر على المراقبة لمؤسساته ومعالجة السلبيات والأخطاء والنهوض بالمجتمع وتحقيق الإبداع، يجب إعطاء المرأة موقعها الصحيح في المجتمع عبر سن التشريعات والقوانين التي تجعلها مشاركة للرجل في جميع أوجه الحياة بما فيها منحها فرصتها المتساوية الى جانب الرجل في العمل مما يساهم بزيادة الإنتاج وتنشيط القوة العاملة. ومن هنا تكمن أهمية الدراسة أنه كلما زاد إلمام المرأة الفلسطينية بالأحداث والتطورات السياسية والإجتماعية من حولها أصبحت أكثر إطمئنانا على مستقبلها، وهنا تبرز أهمية دور الحركات النسوية والمجتمعية بالقيام بدورها من أجل توعية المرأة بتحسين وضعها في جميع مجالات الحياة من حيث حركات وحملات تعليم وتمكين حتى يكون لها دور إيجابي في المجتمع وتستطيع أخذ زمام المبادرة.

بناء على نظرية (هربرماس) الفعل التواصلي والتي ترى بأهمية تمكين المرأة في مجالات الحياة اليومية وضرورة أن يكون وعيها وتمكينها نابعا من ذاتها بإحتياجاتها وإمكاناتها، لا يتوقع للمرأة الفلسطينية في المستقبل المنظور على الأقل أن تتطور إلى المرحلة المطلوبة لأن أساسيات الحداثة غير موجودة لديها، وتكمن هذه الأساسيات في التخلص من المعايير المجتمعية المعيقة للتطور، وبحال ربط هذه النتائج بموضوع الرسالة نرى أن مفهوم النساء للدولة المدنية لن يكون مفهوما متأصلا واضحا شاملا لان هناك عوائق تؤدي إلى عدم حصول ذلك وأهمها معايير الجتمع المعيقة للحداثة.

5-2 التوصيات

في ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بما يلي:

توصيات في مجال الدراسات والبحوث العلمية:

- تعزيز الدراسة الحالية بإجراء بحوث ودراسات إجتماعية ميدانية تظهر قضايا المرأة المختلفة منها الملكية والتمكين.
- إجراء دراسة مقارنة بين هذه الدراسة والتي شملت مدينة نابلس ومدينة رام الله مثلا كونها تضم في الوقت الحالي أهم منظمات ومؤسسات المجتمع المدني حديثا على عكس مدينة نابلس والتي ضمت هذه المؤسسات منذ القدم.
- توفير الأبحاث والدراسات العلمية التي تهتم بقضايا المرأة وتعميمها على الجمهور الفلسطيني، خاصة تلك التي تقوم بتعديل وتوضيح المفاهيم الخاصة بالأنوثة والرجولة ومفهوم المساواة وفق إطار صحيح وحسب الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى القوانين التي تصدر عن السلطة الفلسطينية في هذا المجال.

توصيات في مجال العمل المؤسسي:

- أهمية تمكين المرأة إقتصاديا وإجتماعيا وتعليميا كأحد أهم الوسائل لتقليل البطالة والتي تزداد عند النساء عبر عقد البرامج والندوات والمشاريع الإقتصادية والإجتماعية، ودعم تعليم النساء حتى يصبحن مستقلات إقتصاديا وذلك عبر برامج الحركات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني ودعم الحكومة.
- إعتماد نظام (الكوتا) بتخصيص نسبة من الوظائف للنساء في الوزارات والمؤسسات في القطاعين الخاص والعام ونسبة في تولي مناصب سياسية.
- تعديل المناهج الدراسية، وبجميع التخصصات والمراحل الدراسية، بشكل يعزز مشاركة الجنسين في جميع مجالات الحياة، وإظهار دور المرأة الفعلي والتشاركي الى جانب الرجل.
- ضرورة إدراك المراكز النسوية لأهمية عقد دورات تدريبية وندوات تشمل كلا من الرجل والمرأة، بحيث يكون الرجل شريكا للمرأة في المنزل، وزميلا في الوظيفة والمنصب السياسي خارج المنزل، فيصبح أكثر وعيا بحقوق المرأة ومناصرا لها،

وكما يجب عقد دورات تدريبية أخرى تهدف لرفع معنويات المرأة وتعزيز ثقتها بنفسها.

- وضع الخطط والبرامج التنموية والتي تعمل على تعديل مفهوم الواجبات والمسؤوليات الزوجية ومساعدة الرجل في تقبل مشاركة زوجته وعملها.
- ضرورة تعاون مؤسسات المجتمع المدني والمراكز النسوية المختلفة وتوحدها في أولوية المطالبات والقوانين والتشريعات التي تهم المرأة للضغط على الساسة والمشرعين.
- التخلص من منظومة القيم السلبية بحق المرأة عبر وسائل الإعلام المختلفة وإنصاف قضيتها.
- القيام بأبحاث توضح دور العولمة وتأثيرها على حياة المرأة الفلسطينية المعاصرة وأبحاث أخرى تدرس كيفية استغلال العولمة في تنمية المرأة الفلسطينية.

قائمة المراجع

المراجع

أولا: المراجع العربية

الكتب

إبراهيم، سعد الدين (2000)، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.

أبو سيف، عاطف (2005)، **قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، عمان: دار الشروق للنشر.

أبو علي، خديجة (1975)، **مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية مع دراسة ميدانية لتجربة الكوادر والعناصر النسائية فيها للفترة ما بين 1967-1971**، بيروت: الإتحاد العام للمرأة.

أبو عمشة، عادل (1999)، كتلة التوحيد نابلس، نابلس بين الماضي والحاضر، **محاضر الندوة التي عقدت في كلية الآداب**، قسم التاريخ 5 أيار 1999 جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، (145-157).

الأنصاري، عبد الحميد (2002)، **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**، القاهرة: دار الفكر العربي للنشر.

أوراق المؤتمر الذي نظمه تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فردريش ايبرت في بيروت من 18 و 20 نيسان (ابريل) (2004)، **المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي**، بيروت.

بشاره، عزمي (2000)، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

توزيل، أندريه ولوبوريني، سيزار (2006)، **ماركس ونقده للسياسة**، ترجمة جوزيف عبدالله، بيروت: دار التنوير للنشر.

جابر، أحمد (2005)، **بيان من أجل المرأة الفلسطينية ضد العنف والتمييز**، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

جاد، إصلاح (2008)، **نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية**، ترجمة فيصل بن خضراء، رام الله: مواطن.

جاد، إصلاح (2003)، **مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي**، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح).

جاد، إصلاح (2000)، **المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن**، جامعة بيرزيت: معهد دراسات المرأة.

الجنحاني، حبيب (2006)، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، عمان: منتدى الفكر العربي للنشر.

الجنحاني، الحبيب وإسماعيل، سيف الدين (2003)، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دمشق: دار الفكر للنشر.

الحسن، إحسان محمد (2005)، **مناهج البحث الاجتماعي**، عمان: دار وائل للنشر.

حلو، جهاد (2009)، **المرأة الفلسطينية: المقاومة والتغيرات الإجتماعية- شهادات حية للمرأة الفلسطينية في لبنان 1965-1985**، رام الله: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

الحلو، مسلم {-198}، **قصة مدينة نابلس**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس: دائرة الإعلام والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

الحوت، بيان نويهض (2010)، تجارب سياسية نضالية: المرأة الفلسطينية في العشرينات، **النساء العربيات في العشرينات: حضورا وهوية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وتجمع الباحثات اللبنانيات (307-336).

خرطبيل، وديعة قدورة (1995)، **بحثا عن الأمل والوطن: ستون عاما من كفاح امرأة في سبيل فلسطين**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

الخليلي، غازي (1977)، **المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة إجتماعية ميدانية تحليلية**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

رحال، عمر (2012)، **المرأة في النظام السياسي الفلسطيني**، المعهد العربي للنشر: مونتريال، كندا.

رحال، عمر (2010)، **مشاركة المرأة في الانتخابات: بين القوانين والموروث الإجتماعي**، رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس).

دراغمة، عزت (1991)، **الحركة النسائية في فلسطين 1903-1990**، القدس: مكتب ضياء للدراسات.

ديلو، م. ستيفن (2008)، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: فريال خليفة، القاهرة: مكتبة مدبولي.

الشافعي، كمال وعواد، نسرين (2010)، **المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب**، رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس).

صبري، بهجت (1999)، فايق نهر الشريعة- معبر المرور بين الضفتين، نابلس بين الماضي والحاضر، **محاضر الندوة التي عقدت في كلية الآداب**، قسم التاريخ 5 أيار 1999، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر (18-44).

الصبيحي، أحمد (2000)، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الهادي، فيحاء (2009)، **أدوار المرأة الفلسطينية في الخمسينات حتى أواسط الستينات**، رام الله: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

عبد الهادي، فيحاء (2005)، **أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات:1930s المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية**، رام الله: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث.

عثمان، زياد (2003)، **قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان.

غرايبة، مازن (2002)، **المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

كتاب، إيلين وحمامي، ريما (2003)، إستراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية بإتجاه التحول الديمقراطي والتحرر، **وضعية المرأة الفلسطينية بالإستناد إلى إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة**، القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي (165-175).

كمال، زهيرة (1997)، **المرأة وإتخاذ القرار في فلسطين**، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله: مؤسسة الناشر.

عبد الوهاب، ليلى (2000)، تأثير التيارات الدينية في الوعي الإجتماعي للمرأة العربية، **الدين في المجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (281-295).

عبد الهادي، مها (1999)، **واقع المرأة في فلسطين- وجهة نظر إسلامية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

علي، حيدر إبراهيم (2004)، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (47-58).

فرسون، سميح (2004)، إشكالية المجتمع المدني، الخطاب الفكري والمثقفون العرب، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات (261-280).

فلايشمان، إلين (2003)، "النهضة" الأخرى ظهور الحركات النسائية في الشرق الأوسط الحديث (1900-1940)، **من التاريخ الإجتماعي للنساء والنوع في الشرق الاوسط الحديث**، ترجمة أحمد بدوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (131-192).

ليلة، علي (2007)، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية للنشر.

مجاهد، يونس (2004)، المجتمع المدني والتجربة المغربية، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت (87-95).

المجلس الوطني الفلسطيني (1975)، **نضال المرأة الفلسطينية**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي (2001)، **وضعية المرأة الفلسطينية بالإستناد الى إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة**، القدس، فلسطين.

المغربي، عبد الرحمن (1999)، نضال المرأة الفلسطينية في نابلس بين عامي 1917–1948، **نابلس بين الماضي والحاضر**، محاضر الندوة التي عقدت في كلية الآداب، قسم التاريخ 5 أيار 1999، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر (85 –92).

المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين (1995)، **المرأة العربية واقع وتطلعات**، عمان.

مطر، ليندا (1993)، **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مواطن (2000)، الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي وإستراتيجيات مستقبلية، **سلسة مداخلات نقدية في المؤتمر السنوي الخامس من 17–18 كانون أول 1999**، رام الله.

نصر، شاهر (2005)، **الدولة والمجتمع المدني**، دمشق: دار الرأي للنشر.

النمر، إحسان (1975)، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، الجزء الرابع، نابلس: مطبعة جمعية كمال، المطابع التعاونية.

هلال، جميل (2006)، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية**، رام الله: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر.

الهندي، نضال (1995)، **أضواء على نضال المرأة الفلسطينية 1903–1992**، عمان: دار الكرمل للنشر.

الوحيدي، ميسون (1985)، **المرأة العربية في فلسطين معاناة ونضال**، القدس: جمعية الدراسات العربية.

طوقان، محمد علي (1999)، مكتبة بلدية نابلس العامة ودورها الثقافي في مدينة نابلس 1960–1999، نابلس بين الماضي والحاضر، **محاضر الندوة التي عقدت في كلية الآداب**، قسم التاريخ 5 أيار 1999، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر (93–120).

ثانياً: الرسائل الجامعية

أبو دحو، رلى (2004)، **النساء في قيادة حركة المقاومة الفلسطينية (1967-1992): بين رمال الواقع المتحرك وأجنحة اليسار المحلقة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

جبران، شهناز (2005)، **النوع الإجتماعي والمواطنة في فلسطين**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

جلغوم، مفيد (2005)، **الحركة النسائية في الضفة الغربية 1948-1993**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

شيخ علي، ناصر (2009)، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عامر، سمية (2007)، **دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عبد الهادي، زهير (2007)، **التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة على ضوء نتائج الإنتخابات المحلية والتشريعية الثانية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

عواد، وفاء (2008)، **دور المنظمات النسوية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي 2000-2006**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عيسى، رشاد (1997)، **الحركة النسائية في فلسطين من 1900-1950**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

ثالثاً: الدوريات والصحف

الغد، عمان، ع 818، تشرين ثاني، 2006م.

النقشبندي، بارعة (2005)، "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم"، **مجلة الكليات الانسانية/ دراسات**، 32 (1): 128−139.

نزال، ريما كتانة (2011)، "المجتمع ضحية التأجيلات المتوالية لإنتخابات الهيئـــات المحليـــة"، **ينابيع الحياة**، 13(62): 13−17.

طه، لبيب (2012)، "مشاركة المرأة في انتخابات السلطات المحلية ودوره في تمكين المـــرأة"، **ينابيع الحياة**، 12(61): 34−42.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، قرار بقانون (1) لسنة 2007 بشأن الإنتخابـــات العامـــة، الثلاثاء 6 يوليو 2010.

موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، الثلاثـــاء 6 يوليـــو 2010.

موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010، تطبيق العدالة الإجتماعية فـــي فلـــسطين، إدارة الشؤون القانونية والأبحاث، الإدارة العامة للبحوث والدراسات.

خامساً: المراجع باللغة الانجليزية

Books

Heller, A. (1999), **A theory of modernity.** Blackwell Publishers Inc, Massachusetts, United States.

Meriwether, M. L. (2004), **The Nation and its "New" Women: The Palestinian Women's Movement 1920-1948** {Summary}. American Historical Review, 109 (5), 1683-1684.

Ritzer, G. and Goodman, D. J. (2004), **Modern sociological theory.** McGraw- Hill, United States.

Schartz, F. J. and Pharr, S. (2003), **The state of civil society in Japan.** Cambridge University, New York Press.

Researches and Dissertations

Fleming, M. (1997), **Emancipation and Illusion: Rationality and Gender in Herbermass Theory of Modernity.** Ph.D., Pennsylvania State University Publisher: USA.

Huntington, Ray L. (1995), **Education, Employment, Politics and Changing sex Roles: Palestinian Refuges Women in the Occupied Territories**. Ph.D. Dissertation, Brigham Young University.

Toenjes, Ashley M. (2011), **The Role and Status of Palestinian women in the Struggle for National Liberation: Static or Dynamic?**, Master Research, University of Arizona: US.

Periodicals

AbuZayyad, Z. (2012), "Civil Society in Palestine: Approaches Historical Context and the Role of the NGOs". **Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture**, 18 (2/3), 17-23.

Chadwic A. B. & Huntington R. L. (2001)," Family Roles of Contemporary Palestinian Women". **Journal of Comparative Studies**, 32 (1), 1-19.

Challand, B. (2005), "Looking Beyond the Pale: International Donors and Civil Society Promotion in Palestine". **Palestine-Israel journal of Politics, economics and culture**, 12 (1), 56-63.

Daiq, I. (2005)," Palestinian Civil Society and the Peace Programs". **Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture**, 12 (1), 26-32.

Jad, I. (2010), "Palestinian Women Contesting Power in Chaos". **Institute of Development Studies**, Blackwell Publishing Ltd, 41 (5), 81-88.

Jarrar, A. (2005),"The Palestinian NGO Sector: Development Perspectives". **Palestine-Israel of Politics, Economics and Culture**, 12 (1), 43-48.

Jayyousi, O. (2012), "Do Civil Society Organizations have a Politicized Role or an Objective One?". **Palestine-Israel Journey of Politics- economics and culture**, 18 (213), 54-57.

Mercer, C. (2002), "NGOs, Civil Society and Democratization: a Critical Review of the Literature Progress in Development Studies"**.** 2 (1), 5-22.

Nasser, R. and Barghooti, F. (2008), "Palestinian Women Activists: How Empowered are the Empowered?". **American Sociological Association**, Conference Papers- Annual Meeting, 1-25.

Nasser, R. (2005), "Palestinian Women's Movements Empowered and Resistance in Light of Oslo and the Trade of Foreign Aid". **American Sociological Association**, Conference Papers, Annual Meeting, Philadelphia, 1-13.

Nasser, R. (2004), "Empowered of Women in Public Space: the Case of Palestinian". **American sociological association**, Conference Papers, San Francisco, 1-21.

Seligman, A. B. (2005), "Civil Society: Lessons for Today". **Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture**, 12 (1), 6-12.

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

قسم علم الإجتماع

إستبيان بعنوان:

وجهة نظر النساء الفلسطينيات في مفهوم الدولة المدنية...

مدينة نابلس نموذجا

سيدتي، آنستي:

هذا الإستبيان يتعرف على تصورات النساء الفلسطينيات لمفهوم الدولة المدنية المستقبلية؛ علما بأن مفهوم الدولة المدنية حسب المفكرين هو تقليص حكم الدولة لصالح القوانين والمؤسسات الموجودة بالدولة والتي هدفها تنظيم حياة الناس، بحيث تصبح هناك ملكية خاصة وحريات فردية وروابط تطوعية بين الأفراد والمجتمع. وهي دراسة علمية تأتي جزءا من متطلبات استكمال رسالة الماجستير في علم الإجتماع.

الرجاء قراءة الأسئلة، ثم الإجابة عليها بشكل دقيق، مع خالص الرجاء بسرعة الإجابة وإعادتها للباحثة، علما بأن المعلومات هي لأغراض علمية بحتة، شاكرة لكن حسن تعاونكن.

الباحثة

مريم خضرميناوي

الإستبيان

البيانات التعريفية:

الرجاء وضع اشارة في المربع المناسب:

1- مكان الإقامة: □ مدينة □ قرية □ مخيم

2- المستوى التعليمي: □ ثانوية فأقل □ دبلوم □ بكالوريوس □ دبلوم عالي فأعلى

3- الحالة الزواجية: □ متزوجة □ عزباء □ أرملة □ مطلقة

4- العمر: □ من 20–29 □ من 30–39 □ من 40– 49 □ من 50– فأكثر.

5- المستوى الوظيفي: □ مدير □ رئيس قسم □ وظيفة مكتبية أو ادارية
□ غير ذلك حددي ( ).

6- التوجه السياسي: □ ديني □ علماني

7- مستوى الدخل: □ أقل من 1500 شيقل □ من 1500– 1999 شيقل
□ من 2000–2499 شيقل □ أكثر من ذلك

الأسئلة:

اختاري الجواب المناسب لما يلي:

1- يكتسب الخطاب الديني مساحة اضافية في فلسطين على حساب الخطاب العلماني:

□ أوافق □ لا اوافق

2- في حال كانت الاجابة بنعم يمكن ارجاع ذلك الى (يمكنك اختيار أكثر من اجابة):

□ التغيرات التي تطرأ على المجتمع تدفع الناس الى التدين واللجوء الى الدين حماية من الضغوط المجتمعية.

□ الاحتلال والدعم الذي قدمته اسرائيل بتشجيعها وجود الاسلاميين في السبعينات بعد ازدياد شعبية فتح.

□ العادات والتقاليد المجتمعية.

□ غير ذلك حددي ( ).

3- معيقات المؤسسات النسوية أمام المشاركة بصياغة سياسة تنموية هي:

□ عدم وجود خطة استراتيجية واضحة للمؤسسات النسوية.

□ عدم وجود خطة استراتيجية واضحة للحكومة.

□ قلة التنسيق بين المؤسسات النسوية والحكومة.

□ تجاهل وسائل الاعلام لقضايا المرأة.

4- المساواة بين الجنسين تعتبر (المساواة تتضمن اعطاء الفرص المتساوية لكلا الجنسين):

☐ حق نسوي طبيعي.

☐ مطلب للحركات النسوية المتطرفة فكريا.

☐ مخالفة لتعاليم الشريعة.

☐ مصطلح تم استحداثه من الدول الغربية.

5- المساواة بين الجنسين هي:

☐ ضرورة اجتماعية للتطور.

☐ غير ضروري لتقدم المجتمع.

☐ لا رأي

6- عضوية النساء في الحركات السياسية والمجالس المحلية والتشريعية:

☐ مجاراة للعصر.

☐ تقليدا للدول الاخرى.

☐ حق للنساء في تولي وظائف سياسية.

7- هل يمكن اعتبار مشاركة النساء في الحركات السياسية ذات الاتجاه الاسلامي هي شكلا من اشكال النسوية الإسلامية:

☐ نعم ☐ لا

8- أفضل ان تكون تشكيلة الدولة الفلسطينية المستقبلية:

☐ إسلامية ☐ علمانية

9- تطبق الحركات الإسلامية مفهومها للتعاليم والشعائر الإسلامية بدرجة:

□ كبيرة □ متوسطة □ قليلة

10-اهم العوائق أمام وصول المرأة لمناصب قيادية (يمكنك اختيار اكثر من اجابة):

□ نقص التشريعات والقوانين.

□ العادات والتقاليد وعدم دعمها لتولي المرأة للمناصب.

□ الواسطة والمحسوبية.

□ عدم فعالية دور الحركات السياسية.

□ عدم الثقة بقدرة المرأة في تولي مناصب قيادية.

□ قلة دعم الرجل للمرأة.

□ ضعف ثقة المرأة بنفسها نتيجة للتنشئة الاجتماعية غير الصحيحة.

□ قيام المرأة بعدة أدوار داخل الاسرة وفي مجال العمل.

□ قلة النساء اللواتي يعملن على تنمية قدراتهن.

11-يمكن النهوض بقضايا المرأة الفلسطينية من خلال:

□ تفضيل قضايا المرأة على القضايا السياسية من منطلق ان تحقيق الاستقلال الوطني يبدأ من تحرير المرأة.

□ منحها فرصة اكبر في تولي وظائف وزارية وحكومية.

□ اشراكها في اصدار التشريعات.

□ اعطائها الفرصة المتساوية مع الرجل في التدريب والتأهيل.

□ توفير التسهيلات الضرورية لاستمرارها في العمل (ساعات عمل مناسبة، حضانات للأطفال وغيرها من التسهيلات).

□ اشراكها في اللجان النسوية والسياسية المختلفة.

12-بحال ترشح امرأة لرئاسة الوزراء او الدولة سوف أعمل على:

☐ تأييد هذه الخطوة ودعمها ☐ أفضل زعامة ذكورية

13-أفضل ان يتضمن دستور الدولة المستقبلية:

☐ خطاب ديني محدث متوافق مع العصر.

☐ مواثيق دولية وحقوق للإنسان.

☐ قوانين مدنية تفصل بين الدين والحياة.

☐ جميع ما ذكر.

14-أهتم بقضايا المرأة الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام من خلال:

☐ متابعة النشرات والدوريات التي تعنى بشؤون المرأة.

☐ دعم ترشيح النساء عند تسجيلهن للانتخابات المحلية او التشريعية.

☐ المشاركة في دعم حقوق المرأة في العضوية بالمراكز النسوية.

☐ كل ما ذكر.

☐ لا اهتم بقضايا المرأة فالمسؤوليات المنزلية تشغلني.

15-بشكل عام ما هو مفهومك للدولة المدنية؟

16-بشكل عام ما هو مفهومك للدولة الدينية؟

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الأول: الجانب التشريعي والقانوني					
1-العمل السياسي حق للجميع.					
2- حققت التشريعات في عهد السلطة الفلسطينية المساواة بين الرجل والمرأة.					
3- أؤيد وجود قوانين وتشريعات تضمن المواطنة للرجل والمرأة على حد سواء.					
4- أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية هي قانونية تتمثل في عدم وضوح نصوص المساواة.					
5- أؤيد دستورا يقتصر على الامور الدينية فيما يتعلق بالجوانب الشخصية.					
6- أشجع تطبيق نظام للضمان الاجتماعي يرعى المرأة بشكل خاص.					
7- أدعم وجود تشريعات وقوانين تلزم الحد الادنى من التعليم للجنسين.					
8- أؤيد وجود قوانين تمنع الزواج المبكر وتمنح المرأة فرصة أكبر في التعليم والنهوض بمستقبلها.					
9- التشريعات الحالية لا تحقق المساواة بين الجنسين.					
10- ساعد نظام الكوتا في وصول النساء للبرلمان.					
11- أؤيد وجود كوتا نسائية مخصصة للوظائف الحكومية والوزارية.					
12- نظام الكوتا يقلل من دور المرأة سياسيا.					

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
13- نظام الكوتا الفصائلي عمل على تهميش الديمقراطية الفلسطينية.					
14- نظام الكوتا الفصائلي عمل على فصل القياديات السياسية عن قواعدها.					
15- نظام الكوتا الفصائلي لم يحسن وضع المرأة في المجتمع بل زاد من تهميشها.					
16- يعتبر وجود المرأة في المجالس المحلية والتشريعية شكليا ولا يساهم في تطوير هذه المجالس.					
17- نظام انتخابات القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة يمنح المرأة فرصة أكبر للفوز.					
18- أؤيد وجود تشريعات تسهل امتلاك					
19- المرأة للمال والعقارات بعيدا عن وصاية الزوج او الأهل.					
20- أؤيد وجود قوانين تكفل حق الناس في التعبير عن ارائهم بصراحة بما في ذلك وجود اعلام السلطة الرابعة.					
20- يجب الضغط على المشرعين من اجل تعديل نظام الانتخابات في اعتماد منهجية القائمة النسبية ونظام الدائرة الواحدة لتصبح أكثر ديمقراطية.					
21- أؤيد وجود حق للأفراد ولوسائل الاعلام في الحصول على معلومات ما عدا التي تخص الامن القومي وتتعدى على خصوصيات الناس.					

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الثاني: مستقبل الدولة المدنية الفلسطينية					
22- أنتخب اتجاه سياسي ينادي بمبادئ الدولة المدنية في حال حقق المساواة بين الجنسين.					
23- يتوقع من مؤسسات الدولة المدنية المستقبلية زيادة مساحة مشاركة المرأة السياسية ودرجة حريتها.					
24- أؤيد مجتمع مدني يخصص نسبة لتوظيف النساء في الشركات الخاصة.					
25- أؤيد ان تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بصلاحية مراقبة النظام السياسي من اجل التصويب وليس الانتقاد.					
26- عدم معرفة الناس لمفهوم الدولة المدنية هو أحد أسباب تأييد الاتجاه الاسلامي.					
27- يحقق المجتمع المدني تساوي في الحقوق للرجل والمرأة.					
28- أؤيد تدخل حكومي محدود في الامور الحياتية كافة مع إعطاء الفرصة لمنظمات المجتمع المدني ليكون لها دورا أكثر فاعلية.					
29- الكفاءة هي المعيار الاساسي لتولي سلطة اتخاذ القرار.					
30- أؤيد ان تكون مشاركة المرأة في مجالات الحياة وليس اقتصارا على الحياة السياسية.					
31- أؤيد مجتمع ديمقراطي يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.					

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
32- غياب الديمقراطية يؤدي الى غياب مشاركة المرأة سياسيا.					
33- المرأة العضو في المجلس التشريعي تدافع عن قضاياها بشكل افضل من الرجل.					
34- أدعم وجود المرأة في جميع المراكز العسكرية بشكل مساو للرجل.					
المحور الثالث: الحركات النسوية ومشاركة المرأة					
35- ساعدت برامج الحركات النسوية في دعم وتشجيع ترشح المرأة للانتخابات.					
36- برامج المؤسسات النسوية خاضعة لرقابة الجهات المانحة.					
37- المساواة التي تطالب بها الحركات النسوية يجب ان تضمن للمرأة الاستقلالية الشخصية.					
38- العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمؤسسات النسوية في الوقت الحاضر ليست تعاونية.					
39- زيادة اعداد المنظمات النسوية قلل من اهميتها وتأثيرها في المجتمع بسبب التنافس فيما بينها بدلا من تكاملها.					
40- يمكن ارجاع عدم رفع مكانة المرأة الى تركيز النشرات الصادرة عن الحركات النسوية على قضايا للمرأة فقط.					
41- تستطيع النساء عن طريق نشاطهن الاجتماعي في الجمعيات والحركات النسوية الوصول الى مراكز صنع القرار.					

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
42- زادت اعداد الحركات النسوية في ظل العولمة.					
43- يرجع ضعف مشاركة المرأة سياسيا الى عدم وعيها بأهمية دورها المجتمعي.					
44- تقف العادات والتقاليد عائقا امام مشاركة المرأة السياسية.					
45- عمل المرأة السياسي يؤثر سلبا على حياتها العائلية.					
46- لا يدعم الاقارب ترشح النساء للانتخابات.					
47- لا يزال ينظر المجتمع للمرأة انها اقل قدرة من الرجل.					
48- أعتقد ان وجود النساء في مناصب					
ادارية مساندة كاف لهن وليس هناك حاجة لتوليهن مناصب صنع القرار.					
49- مشاركة المرأة السياسية تعكس تقدم المجتمع في جميع المجالات.					
50- عدم ثقة الجمهور بقدرة النساء في الوصول لمراكز صنع القرار اهم عائق في عدم انتخابهن في المجالس المحلية والتشريعية.					
المحور الرابع: الحركات السياسية ومرحلة ما بعد اوسلو ومشاركة المرأة سياسيا					
51- ساهمت الحركات السياسية في تفعيل مشاركة المرأة سياسيا.					
52- الحركات اليسارية أكثر اهتماما بقضايا المرأة.					

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات
					53- أكثر العوائق أمام مشاركة المرأة السياسية هي حزبية نتيجة قلة تأثير المرأة بهذه الحركات السياسية.
					54- يرجع تنامي التيار الديني في المجتمع الفلسطيني الى ارتباطه بالعادات والتقاليد.
					55- أؤيد اقامة دولة اسلامية تحفظ للمرأة حقوقها في حدود الشرع.
					56- تعزز دور المرأة في صنع القرار بعد اتفاق اوسلو 1993.
					57- دعمت السلطة الفلسطينية قضايا المرأة بسبب ضغط الدول المانحة عليها.
					58- يعطي التعليم المرأة فرصة اكبر في المشاركة بصنع القرار.
					59- وجود النساء في مراكز صنع القرار ضروري لعدم قدرة الرجال على طرح قضاياها.
					60- يساهم الاستقلال الاقتصادي للمرأة في زيادة مشاركتها سياسيا.
					61- تملك المرأة قدرة القيادة واتخاذ القرار في الحياة العامة بشكل مساو للرجل.
					62- يتحسن وضع المرأة في ظل السلطة يوما بعد يوم.
					63- زادت نسبة مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات المحلية لعام 2012.
					64- يجب أن تكون مشاركة المرأة بناء على انتخابات نزيهة.
					65- المساواة التي تطالب بها النساء يفضل ان تكون جزئية.

ملحق رقم (2)



كليـة الآداب
Faculty of Arts
قسم علم الاجتمـاع
Department of Sociology

التاريخ : 23/1/20
Approved

حضرة السيد / .... المحترم

تحية طيبة، وبعد ،،،

ان الطالبه/ ....في قسم علم الاجتماع / كلية الآداب في الجامعة الاردنية تقوم بدراسة بعض النواحي التطبيقية المتعلقة بمؤسستكم الكريمة في اطار إعداد رسالة الماجستير .

وحيث أننا نعهد بكم الاستعداد الكامل لمؤازرة الجامعة وكلياتها وطلبتها في كل ما يعود بالنفع والخير على الوطن والمجتمع .

نرجو التفضل بتقديم التسهيلات الممكنة للطالبة المذكورة علما بأن أية معلومات تحصل عليها ستكون موضع ثقة وكتمان بحيث لن تناقش الا بشكل عام مجرد وفي المحيط الاكاديمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

رئيس قسم علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور خليل درويش



Tel: (962-6) 5355000 Ext.: 24888 Fax: (962-6) 5300232 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo

ملحق رقم (3)



unrwa
الاونـروا
Peace
Starts Here
السـلام
يبدأ هنـا

united nations relief and works agency for palestine refugees in the near east

unrwa west bank field office
sheikh jarrah
p.o. box 19149
jerusalem

t. +972 2 5890400
f. +972 2 5322714
www.unrwa.org

الرقم : ٦-١/١٥ - ٥

التاريخ : ٢٠١٣/١/٢٧

إلى : الانسة مريم خضرميناوي المحترمة
طالبة في كالية الاداب –
الجامعـــة الأردنية

من : رئيس منطقة نابلس

الموضوع : توزيع استبانة على موظفات مكتب منطقة نابلـــــــس

تحية و بعد :

لا مانع لدينا من مساعدتك بتوزيع الاستبانة بعنوان (وجهة نظر النساء الفلسطينيات حول مفهوم الدولة المدنية) على موظفات مكتب المنطقة وذلك لاستكمال رسالة الماجستير خاصتك في علم الاجتماع – وذلك خلال الفترة من ٢٣-٢٠١٣/١/٣٠

مـــع تمنياتـــي لك بالمزيد من النجاح والتوفيق

مع احتراماتي،
معاوية (عمر)
رئيس منطقة نابلس
m.amar@unrwa.org

Chief Area Office
Nablus

نسخة : الملف

مكتب الضفة الغربية الإقليمي
الشيخ جراح
ص.ب ١٩١٤٩
القدس

ت +٩٧٢ ٢ ٥٨٩٠٤٠٠
ف +٩٧٢ ٢ ٥٣٢٢٧١٤

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

ملحق رقم (4)



كليـة الآداب
Faculty of Arts
قسم علم الاجتمـاع
Department of Sociology

التاريخ : 23/1/2013

Approved

حضرة السيد / .... المحترم

تحية طيبة، وبعد ،،،

ان الطالبة/ ....في قسم علم الاجتماع / كلية الآداب في الجامعة الاردنية تقوم بدراسة بعض النواحي التطبيقية المتعلقة بمؤسستكم الكريمة في اطار إعداد رسالة الماجستير .

وحيث أننا نعهد بكم الاستعداد الكامل لمؤازرة الجامعة وكلياتها وطلبتها في كل ما يعود بالنفع والخير على الوطن والمجتمع .

نرجو التفضل بتقديم التسهيلات الممكنة للطالبة المذكورة علما بأن أية معلومات تحصل عليها ستكون موضع ثقة وكتمان بحيث لن تناقش الا بشكل عام مجرد وفي المحيط الاكاديمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس قسم علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور خليل درويش





Tel: (962-6) 5355000 Ext.: 24888 Fax: (962-6) 5300232 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo

ملحق رقم (5)

أسئلة الدراسة النوعية

السؤال الأول: ما مفهومك للدولة المدنية؟ وما تصورك لدور المرأة فيها؟

السؤال الثاني: برأيك دور المرأة في المجتمع الفلسطيني يحدد من خلال (الكوتا) ام من خلال الانجاز؟

السؤال الثالث: برأيك هل يتعزز دور المرأة الفلسطينية يوما بعد يوم أم انه يتناقص؟

السؤال الرابع: كيف أثرت العولمة على دور المرأة الفلسطينية؟

السؤال الخامس: هل مفهوم المجتمع الذكوري تغير أم مازال الرجل هو أساس المجتمع؟

السؤال السادس: برأيك أي تيار سياسي أكثر دعما لحق المرأة في المجتمع؟

السؤال السابع: ما رأيك بالقول "مشاركة المرأة سياسيا يعكس تقدمها في جميع المجالات الأخرى"؟

السؤال الثامن: ما المعيقات أمام وجود مجتمع تتساوى فيه المرأة مع الرجل؟

السؤال التاسع: كيف يمكن مقارنة المجتمع الفلسطيني من حيث وضعية المرأة بالمجتمعات العربية الاخرى؟

السؤال العاشر: ما رؤيتك للدولة المستقبلية الفلسطينية؟

PALESTINIAN WOMEN'S VIEW POINT OF THE CONCEPT OF THE CIVIL STATE… THE CITY OF NABLUS AS A MODEL

By

Mariam Khader Menawi

Supervisor

Dr. Majed El-Din Omar Khamesh, Prof.

ABSTRACT

The purpose of this study is to uncover the Palestinian women's perception of the concept of the civil state and their expectations of the laws, constitutions and enactments which will form the future Palestinianp state, and their position within these enactments. Also, it examines the respondents' definitions of the religious and civil states and their preferences to each one.

The research uses a purposive random sample of (400) Palestinian women who are participants in the labor force. In addition to the questionnaire, focus interviews have been made with (13) Palestinian feminist movements key leaders, who represent the diversified Palestinian political and social groups. The reason for choosing the City of Nablus as a model because it has been encompassing many of the feminist movements and civil institutions for a long time, in addition to being the economic capital of Palestine, and thus, it has had diversified social and political activities. In short it can be a good indicator of what goes on in the Palestinian society as a whole.

The results demonstrate that study samples prefer laws and enactments that give priority for education for both genders, bane early marriage, and laws that give freedom, including financial one to women, and achieve full citizenship, and equality. The research shows that the legal obstacles in terms of the absence of laws that call for

equality and other pillars of the civil society are confronting women advancement. The study also reveals that women are unaware of the political changes that have taken place after the Oslo Agreement and that maybe attributed to being busy with their families, works and don't follow up the political developments and changes. Besides, it uncovers that the religious rhetoric still affects the Palestinian society, mainly during the political instability times.

The outcomes, additionally, show statistically significant differences in relations to the educational level among the participants in the three modules relating to Likert Scale, which are the judicial and legal, the future of the Palestinian civil society, and women movements and participations. At the same time, there are statistically significant differences concerning the job level in the fourth module of the political movements and the post-Oslo Agreement era and the women political participation.

The status of the Palestinian women advances slowly and needs support, but all that begins within the women and their awareness of what goes on around them in terms of events and developments, not to mention the dire need for enacting laws that support them and changing others which impede their empowerment and equality.